الجمهورية التونسية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المشروع السنوي للأداء

لمهمة التعليم العالي والبحث العلمي

لسنـــة 2023

أكتوبر 2022

الفهـــرس

تقديم للمهمة..... **3**

استراتيجية المهمة

تقديم برامج المهمة

الميزانية وإطار النفقات متوسط المدى

برنامج التعليم العالي..... **12**

تقديم البرنامج

أهداف ومؤشرات قيس الأداء

الميزانية وإطار النفقات متوسط المدى

برنامج البحث العلمي..... **31**

تقديم البرنامج

أهداف ومؤشرات قيس الأداء

الميزانية وإطار النفقات متوسط المدى

برنامج الخدمات الجامعية..... **56**

تقديم البرنامج

أهداف ومؤشرات قيس الأداء

الميزانية وإطار النفقات متوسط المدى

برنامج القيادة والمساندة..... **71**

تقديم البرنامج

أهداف ومؤشرات قيس الأداء

الميزانية وإطار النفقات متوسط المدى

الملاحق..... **86**

بطاقات المؤشرات..... **87**

بطاقات الفاعلين العموميين..... **154**

بطاقة خاصة بإدراج مقاربة النوع الاجتماعي..... **194**

المحور الأول:

تقديم المهمة

1. استراتيجية المهمة:

تضطلع الجامعة التونسية اليوم بمختلف مكوناتها بدور محوري في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك عبر إرساء منظومة تعليمية وتكوينية متكاملة ترتقي الى المعايير الدولية من حيث الجودة والفاعلية والإنصاف وتستجيب لمتطلبات السوق وتوجيه البحث العلمي نحو الأولويات الوطنية ومتطلبات المؤسسات الاقتصادية.

تندرج استراتيجية البرنامج ضمن أهداف التنمية المستدامة وخاصة منها الهدف 4: "ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع" وضمن الاتفاقيات الدولية في مجال التعليم العالي على غرار المعتمدة من طرف المؤتمر منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة "اليونسكو". أما على المستوى الوطني فتندرج، إلى جانب مقتضيات الدستور الذي يضمن حق التعلم للجميع، في إطار مشروع المخطط التنموي 2023-2025 ومشروع اصلاح التعليم العالي والبحث العلمي 2015-2025.

التشخيص:

نجحت منظومة التعليم العالي والبحث العلمي، خلال العقود الماضية، في مراكمة العديد من **نقاط القوة** التي ساهمت في تطويرها وتحسين نجاعتها ودعم إشعاعها حيث تحتل تونس المرتبة السابعة عالميا من حيث الإنفاق على التعليم بالنسبة للناتج القومي الخام والمرتبة الثانية من حيث نسبة خريجي الهندسة والعلوم والمرتبة 35 من حيث الرأسمال البشري في مجال البحث بالإضافة إلى تصدرها الدول الإفريقية من حيث الإنتاج العلمي بالنسبة لعدد السكان.

ويضاف إلى ذلك تحسن مقروئية الجامعات التونسية وتقدم ترتيبها بمختلف التصنيفات الأكاديمية للجامعات على غرار Times Higher Education وURAP.

ولكن رغم هذه النجاحات والمجهودات التي كللت بالحصول على مرتبة الشريك في برنامج الاتحاد الأوروبي للبحث والتجديد أفق 2020 والانضمام للبرنامج الإطاري للبحث والتجديد "أفق أوروبا" (2021-2027)، تبقى النتائج المحققة من قبل المنظومة ومساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية دون المأمول في ظل تواجد مجموعة من **نقاط الضعف** التي قامت استراتيجية إصلاح التعليم العالي والبحث العلمي بتشخيصها كالتالي:

- غياب مقاييس الجودة في التكوين والتأطير وتدني ظروف الدراسة والحياة الجامعية،
- استفحال البطالة في صفوف الخريجين، وخاصة الإناث منهم،
- غياب الحوكمة الرشيدة واستقلالية الجامعات ومرونة التسيير،
- غياب توطين الجامعات في محيطها الجهوي واختلال التوازن بين الجهات وتشتت الخارطة الجامعية،
- ضعف مردودية منظومة البحث العلمي خاصة في مجال التجديد والتثمين وخلق المؤسسات ذات القيمة المضافة العالية،
- تفاوت مستوى الخدمات المقدمة من طرف مؤسسات الخدمات الجامعية من حيث جودة السكن والأكلة المقدمة وتوفير الاحاطة النفسية والتأطير على مستوى الأنشطة الثقافية والرياضية.

كما يعيش القطاع مجموعة من **التحديات** لعل من أهمها تدني مستوى مدخلات الجامعة وعدم التناسب بين عدد الطلبة والموارد المتاحة.

وقد تطلبت الموازنة بين هذه الإكراهات ومتطلبات المرحلة القادمة بلورة رؤية استراتيجية للقطاع تكون فيها منظومة التكوين الجامعي والبحث العلمي محركا لتنمية ذكية ومستدامة وشاملة.

وعليه، فستتمحور استراتيجية تطوير قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، خلال الفترة القادمة، حول المحاور الاستراتيجية التالية:

- منظومة تكوين متطورة ومبتكرة ذات اشعاع دولي ودور ريادي في التنمية المجتمعية،
- منظومة بحث وتجديد متميزة ومنفتحة تستجيب لأولويات التنمية المستدامة ولاقتصاد المعرفة،
- حياة جامعية أفضل وإحاطة أسهل،
- حوكمة أفضل وتصرف ناجع وأكثر فاعلية في الموارد المتاحة.

2. تقديم برامج المهمة:

تتضمن مهمة التعليم العالي والبحث العلمي لسنة 2023 ثلاث برامج عملياتية: برنامج التعليم العالي وبرنامج البحث العلمي وبرنامج الخدمات الجامعية وبرنامج قيادة ومساندة، تتفرع إلى 15 برنامجا فرعيا و52 نشاطا و9 أهداف و24 مؤشرا لقيس أدائها.

وتتنزل التوجهات الاستراتيجية للبرامج الأربعة من خلال الأهداف التالية:

جدول1: حوصلة أهداف المهمة حسب البرامج

البرامج	الأهداف
برنامج التعليم العالي	**الهدف 1:** تحسين جودة التكوين وتوجيهه نحو التميّز **الهدف 2:** تحسين التناسب بين التكوين الجامعي والتشغيلية
برنامج البحث العلمي	**الهدف 1.2:** تعزيز تميز البحث العلمي واشعاعه **الهدف 2.2:** تحسين تأثير البحث والتجديد على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
برنامج الخدمات الجامعية	**الهدف 1.3 :** تطوير أنشطة التكفل بالطالب **الهدف 2.3 :** تعزيز الصحّة النفسية والتنمية الذاتية للطالب
برنامج القيادة والمساندة	**الهدف 1.4**: تطوير حوكمة المهمة **الهدف 2.4**: تحسين التصرف في الموارد البشرية **الهدف 3.4** : ضمان ديمومة الميزانية وتحسين التصرف في

3. الميزانية وإطار نفقات المهمة على المدى المتوسط:

أ- ميزانية المهمة

يندرج مشروع ميزانية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لسنة 2023 ضمن توجهات مشروع المخطط التنموي 2023-2025 وفي اطار تجسيم الأهداف المضبوطة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2023.

1) بيان تطور ميزانية المهمة :

قدرت ميزانية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لسنة 2023 بـ 2153.000 م د مقابل 1933.584 م د سنة 2022 أي بزيادة قدرها 219.416 م د تمثل نسبة 11.35% وتتوزع على النحو التالي:

تطور تقديرات ميزانية مهمة التعليم العالي والبحث العلمي لسنة 2023

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة

بيـــــــان النفقات		ق م تكميلي 2022 (1)	تقديرات 2023 (2)	التطور	
				المبلغ (1) - (2)	النسبة %
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	1445670	1569670	124000	8,58%
	اعتمادات الدفع	1445670	1569670	124000	8,58%
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	76414,8	104748	28333,2	37,08%
	اعتمادات الدفع	76414,8	104748	28333,2	37,08%
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	252112	263582	11470	4,55%
	اعتمادات الدفع	252112	263582	11470	4,55%
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	222115	285994	63879	28,76%
	اعتمادات الدفع	159386,75	215000	55613,25	34,89%
المجموع	**اعتمادات التعهد**	**1996311,8**	**2223994**	**227682,2**	**11,41%**
	اعتمادات الدفع	**1933583,55**	**2153000**	**219416,45**	**11,35%**

*دون اعتبار الموارد الذاتية

تهدف الاعتمادات المبرمجة لمهمة التعليم العالي والبحث العلمي لتحقيق الأهداف المرسومة لكل برنامج على النحو التالي:

تطور تقديرات ميزانية مهمة التعليم العالي والبحث العلمي لسنة 2023

التوزيع حسب البرامج

البرامج		ق م تكميلي 2022 (1)	تقديرات 2023 -2	التطور	
				المبلغ (1) - (2)	النسبة %
التعليم العالي	اعتمادات التعهد	1418715,8	1524150	105434,2	7,43%
	اعتمادات الدفع	1347259,55	1499060	151800,45	11,27%
البحث العلمي	اعتمادات التعهد	130548	230125	99577	76,28%
	اعتمادات الدفع	142652	183461	40809	28,61%
الخدمات الجامعية	اعتمادات التعهد	416245	439307	23062	5,54%
	اعتمادات الدفع	404206	429067	24861	6,15%
القيادة والمساندة	اعتمادات التعهد	30803	30412	-391	-1,27%
	اعتمادات الدفع	39466	41412	1946	4,93%
المجموع العام	**اعتمادات التعهد**	**1996311,8**	**2223994**	**227682,2**	**11,41%**
	اعتمادات الدفع	**1933583,55**	**2153000**	**219416,45**	**11,35%**

برنامج التعليم العالي:

ستخصص الاعتمادات المرصودة لتحسين جودة التكوين الجامعي عبر تطوير الموارد البشرية المتمثلة أساسا في سلك المدرسين وتطوير البنية التحتية وتحسين ظروف التكوين إلى جانب مواصلة برنامج تطوير الجودة واعتماد مسارات التكوين.

برنامج البحث العلمي:

تهدف الاعتمادات المقترحة لتحقيق الأنشطة المتعلقة بالهدفين الاستراتيجيين للبرنامج وذلك بـ:

- مواصلة دعم هياكل البحث مع توجيه نشاطها نحو الأولويات الوطنية مع ربط تمويلها بالإنتاج العلمي وبتأثيرها في المحيط الاقتصادي والاجتماعي، إلى جانب إحداث مجمعـــات بحث.

- توسيع مجالات تطوير برامج تثمين نتائج البحث بتنوعها وذلك بمواصلة تمويل مشاريع البحث التعاونية لدعم الابتكار بالأقطاب التكنولوجية والشروع في تركيز فضاءات التجديد بالجامعات ودعم فضاءات إيواء واحتضان المشاريع المجددة إلى جانب مواصلة احداث الوحدات المختصة بمراكز البحث.

برنامج الخدمات الجامعية:

تتعلق الاعتمادات المبرمجة أساسا بتطوير أنشطة التكفل بالطلبة عبر تطوير منظومة السكن والاطعام الجامعي من خلال الترفيع في الاعتمادات المخصصة للمناولة في السكن بالإضافة الى الترفيع في طاقة الاستيعاب وتحسين ظروف الايواء وتغطية النفقات المتعلقة بالتغذية مع تحسين جودتها، بالإضافة الى مشاريع تهيئة المراكز الثقافية لتطوير الأنشطة الثقافية والرياضية

ب- إطار النفقات متوسط المدى

تم اعداد مشروع إطار النفقات متوسط المدى للفترة 2023-2025 أخذا بعين الاعتبار الضغوطات المالية والحاجيات المتأكدة للوزارة والتوجهات المضبوطة بمنشور السيد رئيس الحكومة المتعلق بإعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2023 واعتبارا للمعطيات الآتي ذكرها:

- تقدم انجاز المشاريع المتواصلة المتعلقة بالبنية التحتية والتجهيز خاصة بناء وتهيئة مؤسسات التعليم العالي والخدمات الجامعية حيث انطلقت أشغال جزء كبير منها بعد استيفاء الدراسات الفنية والمعمارية مما يرفع من نسق استهلاك الاعتمادات.
- ارتفاع كلفة بعض المشاريع نتيجة ارتفاع سعر الصرف والذي يمس قطاع التعليم العالي والبحث العلمي بصفة خاصة نظرا للطابع الدولي لأنشطة البحث العلمي وللحاجة الى اقتناء تجهيزات علمية متطورة من الخارج.
- التحكم في كلفة التسيير وحصر الزيادة في النفقات الإلزامية خاصة في ما يتعلق بمصاريف التغذية

إطار نفقات متوسط المدى 2023-2025

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة

البيان	إنجازات 2021	ق م تكميلي2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025
نفقات التأجير	1397389	1445670	1569670	1600000	1650000
نفقات التسيير	98602	76414,8	104748	116000	126000
نفقات التدخلات	235633	252112	263582	270000	280000
نفقات الاستثمار	136000	159386,75	215000	230000	296000
المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**1867624**	**1933583,55**	**2153000**	**2216000**	**2352000**
المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**1904521**	**1970480,55**	**2190307**	**2253307**	**2389307**

إطار نفقات متوسط المدى 2023-2025

التوزيع حسب البرامج

البرنامج	إنجازات 2021	ق م تكميلي 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025
التعليم العالي	1292250	1347259,55	1499060	1535000	1595000
البحث العلمي	128989	142652	183461	200000	236000
الخدمات الجامعية	398107	404206	429067	438000	468000
القيادة والمساندة	48278	39466	41412	43000	53000
المجموع	**1867624**	**1933583,55**	**2153000**	**2216000**	**2352000**

تمثل الجداول أعلاه حوصلة لأطر النفقات متوسطة المدى حسب طبيعة النفقة وحسب البرامج وتبرز تقديرات لتطور الاعتمادات بالمهمة واللازمة لتغطية الأنشطة المبرمجة لتحقيق الأهداف المرسومة للمهمة.

فبالنسبة لنفقات التأجير تم تقديرها باعتبار الانتدابات المبرمجة خلال السنوات القادمة موزعة حسب البرامج.

أما فيما يتعلق بنفقات التسيير والتدخل فقد تم التقيد بتوجهات منشور السيد رئيس الحكومة المتعلق بإعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2023.

كما تم تقدير تطور الاعتمادات المقترحة لقسم الاستثمار بناء على تقدم نسق انجاز المشاريع المتواصلة أساسا، أما بالنسبة للمشاريع الجديدة فقد تم الاقتصار على المشاريع الاستعجالية

المحـور الثانـي:

تقديم برامج المـهمة

برنامج التعليم العالي

رئيس البرنامج: السيد الجيلاني اللملومي، المدير العام للتعليم العالي
(ابتداء من 10 نوفمبر 2020)

1- تقديم البرنامج:

1.1 الاستراتيجية:

تنبني الرؤية الاستراتيجية لمنظومة التعليم العالي على تطوير منظومة تكوين متميزة ومبتكرة وذات اشعاع دولي ودور ريادي في التنمية المجتمعية.

تندرج استراتيجية البرنامج ضمن أهداف التنمية المستدامة وخاصة منها الهدف 4: "ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع". أما على المستوى الوطني فتندرج، إلى جانب مقتضيات الدستور الذي يضمن حق التعلم للجميع، في إطار مشروع المخطط التنموي 2023-2025 ومشروع اصلاح التعليم العالي والبحث العلمي 2015-2025

وقد تم ضبط إستراتيجية إصلاح قطاع التعليم العالي انطلاقا من تشخيص واقع المنظومة في جميع مستوياتها وبالنظر إلى سائر المتدخلين فيها. فتم رصد عدد من نقاط القوة التي سيقع العمل على تدعيمها واستغلالها على غرار:

- دخول الجامعات التونسية في التصنيفات العالمية وما لهذا من دلالة على تحسن جودة التكوين والبحث وما له من انعكاس إيجابي على اشعاعها المحلي والدولي.
- قدرة الجامعة على توفير مخرجات بجودة عالية على غرار التكوين الهندسي والطب،
- التحسن المتواصل في نسب التأطير والذي يفوق في بعض الجامعات المقاييس الدولية، وما لذلك من انعكاس إيجابي على جودة التكوين،

وبالتوازي، تمّ رصد عدد من نقاط الضعف المتمثلة خاصة في:

- غياب مقاييس الجودة في التكوين والتأطير،
- استفحال البطالة في صفوف الخريجين وخاصة الإناث منهم،
- تدني ظروف الدراسة والحياة الجامعية،
- عدم التناسب بين عدد الطلبة والموارد المتاحة،
- غياب توطين الجامعات في محيطها الجهوي واختلال التوازن بين الجهات وتشتت الخارطة الجامعية.

وبناء على هذا التشخيص وقع تحديد المحاور الاستراتيجية لبرنامج التعليم العالي والتي تتمحور حول:

- إنتاج المعارف والعلوم ونشرها، وتطوير الكفاءات التطبيقية والمهارات السلوكية وترسيخ ثقافة المبادرة، والإسهام في نحت المواطن والإنسان،
- دعم تشغيلية الطلبة، وتيسير الإدماج المهني للخريجين، وإسداء الخدمات وفقا لحاجيات المجتمع.

وانطلاقا من هذه المحاور الاستراتيجية، وقع تحديد هدفين استراتيجيين للبرنامج وهما:

☒ تحسين جودة التكوين وتوجيهه نحو التميّز،

☒ تحسين التناسب بين التكوين الجامعي والتشغيلية.

1.2 الهياكل المتدخلة:

يتفرع برنامج التعليم العالي الى 8 برامج فرعية كالتالي:

- برنامج فرعي مركزي "قيادة التكوين الجامعي" تقوده الادارة العامة للتعليم العالي ويحتوي على وحدتين عملياتين.
- 6 برامج فرعية اقليمية تتمثل في الجامعات.

2- أهداف و مؤشرات قيس أداء برنامج التعليم العالي:

2-1 تقديم أهداف ومؤشرات قيس أداء البرنامج

الهدف1.1: تحسين جودة التكوين وتوجيهه نحو التميز

- **تقديم الهدف:** ينبثق الهدف من المحور الاستراتيجي المتعلق بإنتاج المعارف والعلوم ونشرها، وتطوير الكفاءات التطبيقية والمهارات السلوكية وترسيخ ثقافة المبادرة، والإسهام في نحت المواطن والإنسان، حيث يتمثل في الرفع من جودة التكوين الجامعي وتوجيهه نحو التميز وتحسين مردوديته لما في ذلك من انعكاسات إيجابية على تنمية كفاءة الطالب ومهاراته وتحسين إدماجه في سوق الشغل.

- **المؤشرات:**

✓ **المؤشر 1.1.1: عدد الجامعات المصنفة باعتماد "THE" (Times Higher Education)**

يتمثل المؤشر في متابعة تطور تصنيف الجامعات التونسية باعتماد (THE)، وهو تصنيف سنوي للجامعات ينشر من قبل مجلة (Time Higher Education THE) يضم أفضل الجامعات العالمية يقوم على منهجية تعتمد على عدد من المعايير (التدريس، بيئة التعليم، البحث، المكانة على المستوى الدولي، الابتكار).

وقد تم ضبط المؤشر بالتنسيق مع البرامج الفرعية ووقع اختياره لكونه يعتمد على تقييم له مرجعية ومصداقية محلية ودولية.

ويرتكز هذا التصنيف على عدد من المعايير التي لها إرتباط وثيق بجودة التكوين والتميز على غرار التدريس، بيئة التعليم، البحث، المكانة على المستوى الدولي، الابتكار.

✓ **تقديرات المؤشر 1.1.1: عدد الجامعات المصنفة باعتماد "THE"**

المؤشر 1.1.1:		الوحدة	الإنجازات 2021	ق م 2022	تقديرات 2023	2024	2025
عدد الجامعات المصنفة باعتماد (THE)	عدد الجامعات المرتبة ضمن الـ600 الأولى	عدد	0	0	0	0	0
	عدد الجامعات المرتبة بين 601 و800	عدد	0	0	0	0	0
	عدد الجامعات المرتبة بين 801 و1000	عدد	0	0	0	1	1
	عدد الجامعات المرتبة +1000	عدد	6	6	8	7	7

شهدت السنوات الأخيرة دخول تدريجي للجامعات التونسية في التصنيف السنوي المنشور من قبل مجلة THE (Time Higher Education) ليصل العدد لـ 6 جامعات في +1000 في سنة 2021.

ويعتبر التواجد في هذا الترتيب في حد ذاته إيجابيا نظرا للمعايير الذي يعتمدها في تصنيف الجامعات (التدريس، بيئة التعليم، البحث، المكانة على المستوى الدولي، الابتكار) .وستسعى الجامعات التونسية إلى المحافظة على تواجدها في هذا التصنيف العالمي في مرحلة أولى، ومحاولة تحسين ترتيبها في مرحلة ثانية.

ومن المتوقع أن تـدخل 02 جامعات للتصنيف في سنة 2023 (جامعة تونس وجامعة قابس)، على أن يقع التركيز في المرحلة القادمة على محاولة المحافظة على التواجد في التصنيف وتحسينه.

ولبلوغ ذلك، تم تنظيم عدة لقاءات وورشات عمل بالاشتراك مع الجامعات (القيروان، تونس، سوسة، صفاقس وتونس المنار)، خلال الفترة الممتدة من شهر نوفمبر 2021 إلى شهر مارس 2022، تم خلالها التركيز أساسا على اعتماد طريقة موحدة لكيفية إدراج البيانات اللازمة من خلال بوابة جمع البيانات لمجلة THE

وسيتواصل العمل في الفترة القادمة على مرافقة الجامعات الغير مصنفة خاصة وتأطيرها والاستفادة من التجارب الناجحة للجامعات المصنفة قصد اللحاق بالركب ودخول التصنيف بصفة تدريجية.

✓ **المؤشر2.1.1: نسبة المؤسسات المتحصلة على شهادة مطابقة في وضع نظام لإدارة الجودة طبقا للمواصفة ISO 9001 أو ISO 21001**

يتمثل المؤشر في متابعة لتطور عدد المؤسسات المتحصلة على شهادة مطابقة في وضع نظام لإدارة الجودة طبقا للمواصفة ISO 9001 أو ISO 21001

اعتماد Iso 9001 و Iso 21001 يضمن جودة أداء أنشطة المؤسسات الجامعية وكفاءتها الذي يؤدي إلى أن تكون المخرجات وفق المتطلبات المحددة وأن يكون التعليم العالي في مقدمة الأنظمة في جودة انتاجيته.

✓ **تقديرات المؤشر2.1.1: نسبة المؤسسات المتحصلة على شهادة مطابقة في وضع نظام لإدارة الجودة طبقا للمواصفة ISO 9001 أو ISO 21001**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	الإنجازات	ق م	تقديرات		
		2021	2022	2023	2024	2025
المؤشر2.1.1: نسبة المؤسسات المتحصلة على شهادة مطابقة في وضع نظام لإدارة الجودة طبقا للمواصفة ISO 9001 أو ISO 21001	نسبة	2,4%	14,6%	19,2%	24,0%	28,8%

يمثل عدد المؤسسات المتحصلة على شهادة مطابقة في وضع نظام لإدارة الجودة طبقا للمواصفة ISO 9001 أو ISO 21001 مؤشرا مهما لضمان جودة أداء أنشطة المؤسسات الجامعية وكفاءتها.

وبلغ عدد المؤسسات المتحصلة على شهادة "ISO" 5 مؤسسات فقط في سنة 2021، إلا أنه من المتوقع أن يشهد المؤشر تطورا في السنوات المقبلة خاصة بما يوفره مشروع إصلاح التعليم العالي (PromESsE) من تمويل في هذا الاطار.

وقد تمّ تحديد هدف 60 مؤسسة متحصلة على شهادة مطابقة في وضع نظام لإدارة الجودة طبقا للمواصفة ISO 9001 أو ISO 21001 للثلاث سنوات القادمة، وذلك بعد الإطلاع على مدى تقدم المؤسسات الجامعية في المسار الاشهادي.

علما وأن عدد كبير من المؤسسات الجامعية المشاركة في برنامج دعم الجودة الموجه للمؤسسات « PAQ-DGSE » الممول في إطار برنامج تحديث التعليم العالي من أجل التشغيلية "Promesse"، انخرطت في مسار اشهادي (ISO 9001 أو ISO

21001) ومن المتوقع أن تتحصل على شهادة مطابقة في وضع نظام لإدارة الجودة في الثلاث سنوات المقبلة.

✓ **المؤشر3.1.1: نسبة برامج التكوين الحاصلة على الاعتماد الأكاديمي (دولي ومحلي) ضمن البرامج المؤهلة للاعتماد.**

يتمثل المؤشر في متابعة انخراط المؤسسات الجامعية في مسارالاعتماد الأكاديمي عن طريق معاينة تطور عدد برامجها التكوينية الحاصلة على الاعتماد الأكاديمي (دولي ومحلي)، وهذا في إطار البحث على الانسجام والتوافق مع أفضل المعايير الدولية.

ويعتبر الاعتماد الأكاديمي (دولي ومحلي) خطوة أساسية للمؤسسة الجامعية نحو الامتياز والتميز في إطار انسجامها وتوافقها مع أفضل المعايير العالمية وتيسير الاعتراف بها من قبل الأوساط الاكاديمية الدولية والقدرة على التنافس مع بقية المؤسسات الجامعية.

✓ **تقديرات المؤشر3.1.1: نسبة برامج التكوين الحاصلة على الاعتماد الأكاديمي (دولي ومحلي) ضمن البرامج المؤهلة للاعتماد.**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	الإنجازات	ق م	تقديرات		
		2021	2022	2023	2024	2025
المؤشر3.1.1: نسبة برامج التكوين الحاصلة على الاعتماد الأكاديمي (دولي ومحلي) ضمن البرامج المؤهلة للاعتماد.	نسبة	4,8%	6,5%	12%	16,4%	19,7%

يعتبر هذا المؤشر من أهم العناصر التي لها صلة مباشرة بجودة التكوين الجامعي خاصة وأنه البوابة الوحيد للمؤسسات الجامعية للحصول على تقييم يحترم المعايير الدولية. وسيشهد المؤشر تطورا في السنوات المقبلة خاصة بما يوفره مشروع إصلاح التعليم العالي (PromESsE) من تمويل في هذا الاطار.

إلا أنّ نسبة برامج التكوين المتحصلة على الاعتماد الأكاديمي، من بين البرامج المؤهلة للاعتماد بالمؤسسات الجامعية التونسية، لم تمثل سوى 4.8 % في سنة 2021 (22 برنامجا من جملة 457 برنامجا). ويرجع هذا النقص خاصة الى عدم انخراط مسارات

التكوين الخاصة بالإجازة والماجستير في مسار الاعتماد والاقتصار حاليا على مسارات التكوين الهندسي والطبي إضافة لتأخرإحداث الوكالة الوطنية للتقييم والاعتماد.

وقد تمّ تحديد هدف 12% من برامج التكوين المتحصلة على الاعتماد الأكاديمي، من بين البرامج المؤهلة للاعتماد وذلك بعد الإطلاع على مدى تقدم المؤسسات الجامعية في هذا المسار.

ومن المتوقع أن يشهد المؤشر تطورا في السنوات القادمة خاصة بعد صدور النص الخاص بإحداث الوكالة الوطنية للتقييم والاعتماد في التعليم العالي والبحث العلمي التي ستتولى مهمة تقييم الجامعات وتقييم اعتماد مؤسسات التعليم العالي والبحث وبرامجها التكوينية وتقييم هياكل البحث ومدارس الدكتوراه وكذلك برامج ومشاريع البحث والتجديد.

الهدف2.1 : تحسين التناسب بين التكوين الجامعي والتشغيلية.

- **تقديم الهدف :**ينبثق الهدف من المحور الاستراتيجي المتعلق بـدعم تشغيلية الطلبة، وتيسير الإدماج المهني للخريجين، وإسداء الخدمات وفقا لحاجيات المجتمع.

ويتمثل الهدف في إعداد الطلبة وفقا لحاجيات المجتمع وسوق الشغل وتوفير الأرضية الملائمة لتيسير الإدماج المهني للخريجين.

- **المؤشرات:**

✓ **المؤشر 1.2.1: نسبة التكوين المعتمد على إطار مرجعي للمهن**

يتمثل المؤشر في نسبة مسارات التكوين في شهادة الإجازة المعتمد على إطار مرجعي للمهن والذي يرتكز على الأدلة المرجعية للمهن والتي يتمّ تحديدها وتحيينها بالتنسيق مع القطاعات المهنية المعنية.

مهننة المسالك التكوينية هو توجه يدعم انفتاح التكوين الجامعي على المحيط الاقتصادي الذي يتحول إلى شريك في التكوين ومساهم أساسي في توسيع إمكانيات التشغيل والادماج.

✓ **تقديرات المؤشر1.2.1: نسبة التكوين المعتمد على إطار مرجعي للمهن**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	الإنجازات 2021	ق م 2022	تقديرات		
				2023	2024	2025
المؤشر1.2.1: نسبة التكوين المعتمد على إطار مرجعي للمهن.	نسبة	9,9%	12,50%	10,32%	12,90%	15,48%

بلغ عدد مسارات التكوين المعتمد على إطار مرجعي للمهن 115 مسارا في سنة 2021، ما يمثل 9,9% من مجموع مسارات التكوين المعتمدة وهي نسبة ضعيفة مقارنة بالتقديرات. ويعود هذا بالأساس للنسق البطيء في إعداد الأدلة المرجعية للمهن. وهي عملية معقدة وتشهد تداخل عديد الأطراف من مدرسين ومهنيين.

وقد تمّ تحديد هدف 120 مسارات تكوين معتمد على إطار مرجعي للمهن بالنسبة لسنة 2023 وذلك بعد الأخذ بعين الاعتبار جملة المسارات المزمع الشروع في إعدادها من قبل اللجان المعنية، ليصل العدد المأمول لـ 180 في سنة 2025. ولتحقيق ذلك ستسعى الوزارة في الفترة القادمة للتسريع في إعداد الأدلة المرجعية للمهن والكفاءات وتجاوز العراقيل والصعوبات التي تحول دون تطور المؤشر بالسرعة المطلوبة.

بالإضافة لذلك سيتم العمل على تحسين ملاءمة عروض التكوين مع الحاجيات الفعلية للمحيط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي عبر تفعيل اتفاقيات الشراكة بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية التي ترمي خاصة إلى دعم التواصل بين منظومة التعليم العالي والبحث العلمي من جهة ومحيطها الاجتماعي والاقتصادي من جهة أخرى.

✓ **المؤشر 2.2.1: نسبة الطلبة الذين يحظون بأنشطة غير أكاديمية**

تعتبر الأنشطة غير الأكاديمية (اجتماعية، رياضية، خيرية) والتي تقع خارج برامج التكوين العادية للتعليم العالي، أنشطة إضافية يمارسها الطالب بصفة طواعية تقدم رؤية ديناميكية عن تطوره ومهاراته وانجازاته التي يحققها خارج برنامج التكوين العادي.

كما أن الأنشطة غير الاكاديمية المصاحبة للمنهج الدراسي أساسية لتكوين شخصية الطالب وتميز جامعة عن أخرى، وهي تساعده في إيجاد فرصة عمل وتزيد من فرص

توظيفه وتمكن المشغل من اتخاذ قرار تشغيل خريج التعليم العالي على أسس موثقة. وعليه لا بد من أن تحث المؤسسة الجامعية الطالب على الانخراط في هذه الأنشطة.

✓ **تقديرات المؤشر2.2.1: نسبة الطلبة الذين يحظون بأنشطة غير أكاديمية**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	الإنجازات 2021	ق م 2022	تقديرات		
				2023	2024	2025
المؤشر1.2.1: نسبة الطلبة الذين يحظون بأنشطة غير أكاديمية	نسبة	11,8%	15%	20%	25%	28%

بلغ عدد الطلبة الذين يحظون بأنشطة غير أكاديمية 27335 طالبا في سنة 2021 ، وهذا يمثل 11.8% من مجموع الطلبة. ويعتبر العدد ضعيف مقارنة بالتوقعات، ويعود هذا أساسا لتداعيات جائحة «Covid19» وإجراءات التباعد الاجتماعي والحجر الصحي، مما حال دون اقبال الطلبة على هذه الأنشطة بالعدد الكافي، ودفع العديد من المؤسسات الجامعية لتجميد نشاط نوادي الطلبة وإلغاء التظاهرات الثقفية والرياضية والعلمية.

كما يعود هذا التراجع إلى تقلص الاعتمادات المخصصة لدعم الأنشطة الثقافية والرياضية والعلمية وغياب الفضاءات المجهزة والمخصصة للنوادي الثقافية والعلمية والرياضية بالعديد من المؤسسات الجامعية.

وستسعى الوزارة إلى تحسين هذا المؤشر بصفة تدريجية، حيث تم تحديد نسبة الطلبة الذين يحظون بهذه الأنشطة بـــ 20 % من مجموع الطلبة في سنة 2023، وهي نسبة واقعية نظرا لتواصل الصعوبات التي تشهدها المالية العمومية والتي تؤثر مباشرة على الاعتمادات المخصصة لتطوير المؤشر، لتصل النسبة لـــ 28 % من مجموع الطلبة بحلول سنة 2025. وقد تم تحديد هذه النسبة (20 % لسنة 2023) بعد الأخذ بعين الاعتبار التحسن في الأوضاع الصحية (جائحة كوفيد 19) وبالاستئناس بتوقعات المؤسسات الجامعية في خصوص هذا المؤشر إلى جانب الأنشطة المبرمجة من قبل مراكز المهن و إشهاد الكفاءات.

ولتحقيق ذلك سيقع العمل على:

- مواصلة دعم تركيز وحوكمة مراكز المهن واشهاد الكفاءات بالتنسيق مع الوكالة الامريكية للتنمية الدولية،
- تطوير الأنشطة الثقافية والرياضية والرحلات الترفيهية بمؤسسات التعليم العالي والبحث وتنويعها،
- مواصلة توفير التجهيزات الضرورية لممارسة الأنشطة الثقافية والرياضية داخل الفضاءات الجامعية،
- تشجيع المشاركة في الحياة الجامعية والمجتمعية،
- دعم شبكة الخريجين "Alumni".

2.2 تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف ومؤشرات الأداء :

جدول عدد 1 : الأنشطة ودعائم الأنشطة لبرنامج التعليم العالي:

الأهداف	المؤشرات	تقديرات المؤشرات لسنة 2023	الأنشطة	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2023	دعائم الأنشطة
الهدف1.1: تحسين جودة التكوين وتوجيهه نحو التميز	المؤشر1.1.1: عدد الجامعات المصنفة باعتماد(THE) : - عدد الجامعات المرتبة ضمن الـ 600 الأولى - عدد الجامعات المرتبة بين 601 و800 - عدد الجامعات المرتبة بين 801 و1000 - عدد الجامعات المرتبة +1000	0 0 0 8	التدريس والتكوين بجامعة الزيتونة التدريس والتكوين بجامعة تونس التدريس والتكوين بجامعة تونس المنار التدريس والتكوين بجامعة قرطاج التدريس والتكوين بجامعة منوبة التدريس والتكوين بجامعة سوسة التدريس والتكوين بجامعة المنستير التدريس والتكوين بجامعة القيروان التدريس والتكوين بجامعة جندوبة التدريس والتكوين بجامعة	14451 113846 155263 194207 97258 120032 113268 71949 57634 204142 106974	-ترشيد عروض التكوين وتأمين استقرارها وتجددها -إرساء تشاركية تضمن تفاعل الجامعة مع محيطها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي -ترسيخ ثقافة الجودة في عملية تقييم شهادات التعليم العالي -تسهيل عملية اندماج الطلبة الجدد عبر تشريكهم في مختلف الأنشطة الثقافية والرياضية بالمؤسسة بالإضافة لتفعيل دور النوادي والطلبة القدماء في هذا المجال. -تفعيل لجان الجودة بالجامعات ومؤسسات التعليم العالي ودعمها بالإمكانيات المادية والبشرية. -إرساء منظومة للمرافقة البيداغوجية للطالب، -تطوير المعابر بين الاختصاصات وتحويل المكتسبات وذلك بإدخال مزيد من المرونة والحركة بالنسبة للطلبة. -إعادة النظر في منظومة التوجيه الجامعي قصد تحسينها وإرساء منظومة رقمية للتواصل بهدف الإرشاد والتوجيه، -تفعيل مراصد الجامعات ومراجعة حوكمتها عبر تفعيل النص القانوني المتعلق بها ومراجعة حوكمتها، -تطوير البعد الميداني في تكوين المهندسين ومواكبته لمسار الاعتماد

			صفاقس التدريس والتكوين بجامعة قابس التدريس والتكوين بجامعة قفصة التدريس والتكوين بالجامعة الافتراضية التدريس والتكوين بالمعاهد العليا للدراسات التكنولوجية التقييم والاعتماد وضمان الجودة التصرف في الموارد البشرية لإطار التدريس الجامعي الموارد بشرية واللوجستية البنية التحتية لمؤسسات التعليم العالي	58364 8261 162888 1040 2196 6552 2550	-تطوير التكوين في الدراسات الطبية وضمان جودته عبر مراجعة أنظمة الدراسات والامتحانات بالمؤسسات الجامعية المؤمنة للدراسات الطبية وحث المؤسسات الجامعية على الالتحاق بمسار الاعتماد من خلال تكوين الإطارات من مدرسين وإداريين -تطوير منظومة التربصات والتكوين بالتداول ومراجعة نظام تقييم الأنشطة التطبيقية، -تعميم اعتماد ميثاق التربص الإجباري أو التكوين بالتداول، -تطوير منظومة التكوين عن بعد وتطوير البيداغوحيا الرقمية -تطوير منظومة التكوين المستمر وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة: تعميم التكوين المستمر التأهيلي و الإشهادي
	المؤشر 2.1.1: نسبة المؤسسات الحاصلة على اعتماد الجودة (ISO 9001-ISO 21001).	19,2%			
	المؤشر 3.1.1: نسبة برامج التكوين الحاصلة على الاعتماد الأكاديمي (دولي ومحلي) ضمن البرامج المؤهلة للاعتماد	12%			
الهدف 2.1: تحسين التناسب بين التكوين الجامعي والتشغيلية	المؤشر 1.2.1: نسبة التكوين المعتمد على إطار مرجعي للمهن	10,32%	التجديد الجامعي والتشغيلية	8185	-اعتماد منهجية لملاءمة التكوين مع الاحتياجات الفعلية لسوق الشغل -تطوير الدليل المنهجي للبناء المشترك لمسالك التكوين بالاستعانة بخبراء فنيين في المجال -تنظيم أيام مفتوحة بين حاملي الشهادات وأصحاب المؤسسات على المستويين الوطني و الجهوي -ملائمة مناهج التكوين وبرامجه في مختلف المسالك مع الحاجيات الفعلية للمحيط الاقتصادي والاجتماعي عبر: * تطوير منصة التربصات وعروض الشغل * تفعيل الإطار القانوني لتشجيع المهنيين في التكوين و التاطير * تفعيل التمييز الايجابي بين الجهات * ابتكار اليات جديدة قصد تثمين مشاريع ختم البحث PFE/post

					PFE * ابتكار اليات لتحفيز إطارات التدريس من الجامعيين على المساهمة في أنشطة الانفتاح على المحيط الاقتصادي و الاجتماعي -تدعيم دور مراكز المهن والاشهاد عبر: * مواصلة دعم تركيز وحوكمة مراكز المهن واشهاد الكفاءات بالتنسيق مع الوكالة الامريكية للتنمية الدولية * تحسين الخدمات المسداة عبر المنظومة الاعلامية الخاصة بمراكز المهن وتطوير الكفاءات * دعم منظومة الاشهاد * دعم التكوين في المواد الأفقية * تثمين الاشهاد حسب مسار التكوين -تنمية ثقافة المبادرة وبعث المؤسسات عبر: * دعم التكوين في ثقافة المبادرة * مواصلة تطوير مناهج وبرامج وبيداغوجيا ملائمة للتكوين في المبادرة * تطوير أنشطة مكملة للتكوين الرسمي داعمة للتكوين في المبادرة * دعم تركيز أقطاب الطالب المبادر وتعزيز الشراكة بينها * دعم الأنشطة والمسابقات لريادة الأعمال * تشجيع الشراكة بين الفاعلين في محيط الابتكار والتجديد -تعزيز دور الهياكل البيداغوجية بالمؤسسات الجامعية واللجان الوطنية القطاعية المكلفة بالتأهيل وتجديد التأهيل ودعمها حتى تتمكن من الأخذ بعين الاعتبار درجة التلاؤم بين عروض التكوين والمتغيرات الوطنية والدولية،
	المؤشر 2.2.1: نسبة الطلبة الذين يحظون بأنشطة غير أكاديمية	20%			-تشبيك مراكز المهن وإشهاد الكفاءات على المستوى الوطني والدولي، التشجيع على ثقافة العمل و المواطنة -تشجيع المشاركة في الحياة الجامعية و المجتمعية -دعم شبكة الخريجين Alumni

3.2 مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج

تساهم جامعات تونس المنار، سوسة، المنستير، القيروان، صفاقس وقابس، كفاعلين عموميين، بصفة مباشرة في تحقيق الهدفين الاستراتيجيين للبرنامج المتمثلين في:

- تحسين جودة التكوين وتوجيهه نحو التميّز،
- تحسين التناسب بين التكوين الجامعي والتشغيلية.

وتساهم الجامعة الافتراضية بصفة مباشرة في أهداف البرنامج عبر تأمين وتطوير التكوين الرقمي غير الحضوري وتوسيع قاعدة المتكونين عن بعد بما يمكن من تحسين جودة التكوين الجامعي ودعم مؤهلات الطلبة تماشيا مع حاجيات سوق الشغل.

كما سيكون للوكالة الوطنية للتقييم والاعتماد في التعليم العالي والبحث العلمي دور هام ومباشر في تحسين جودة التكوين وتوجيهه نحو التميز عبر تقييم واعتماد الجامعات والمؤسسات الجامعية وبرامجها التكوينية.

مساهمة الفاعلين العموميين في أداء برنامج التعليم العالي وحجم الاعتمادات المحالة

الفاعل العمومي	أهداف البرنامج (التي يساهم الفاعل العمومي في تحقيقها)	أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى إنجازها في اطار تحقيق البرنامج	الاعتمادات المحالة من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2023
جامعة تونس الافتراضية	الهدف 1.1: تحسين جودة التكوين وتوجيهه نحو التميّز، الهدف 2.1: تحسين التناسب بين التكوين الجامعي والتشغيلية.	التدريس والتكوين بجامعة تونس الافتراضية	8261
جامعة تونس المنار		التدريس والتكوين بجامعة تونس المنار	155263
جامعة سوسة		التدريس والتكوين بجامعة سوسة	120032
جامعة المنستير		التدريس والتكوين بجامعة المنستير	113268
جامعة القيروان		التدريس والتكوين بجامعة القيروان	71949
جامعة صفاقس		التدريس والتكوين بجامعة صفاقس	204142
جامعة قابس		التدريس والتكوين بجامعة قابس	106974

الوكالة الوطنية للتقييم والاعتماد في التعليم العالي والبحث العلمي	الهدف1.1 : تحسين جودة التكوين وتوجيهه نحو التميز	تقييم الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث العمومية والخاصة وبرامجها التكوينية	1040

3- الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى (2023-2025):

قدرت الاعتمادات المقترحة لبرنامج التعليم العالي سنة 2023 بـ1.499.060م د مقابل 1347.260 م د سنة 2022 أي بنسبة تطور 11.27 %.

وتتوزع على النحو التالي:

تقديرات تطور ميزانية برنامج التعليم العالي لسنة 2023

حسب طبيعة النفقة الاقتصادية

البيان	إنجازات 2021	ق م تكميلي 2022	تقديرات 2023	الفارق	
				المبلغ	النسبة
نفقات التأجير	1191400	1250000	1368376	118376	9,47%
نفقات التسيير	39530	32192,55	40791	8598,45	26,71%
نفقات التدخلات	14083	15203	26533	11330	74,52%
نفقات الاستثمار	47237	49864	63360	13496	27,07%
المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**1292250**	**1347259,55**	**1499060**	**151800,45**	**11,27%**
المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**1316246**	**1371255,55**	**1523415**	**152159,45**	**11,10%**

التأجير

قدرت الاعتمادات المقترحة بـ 1368.376 م د سنة 2023 مقابل 1250.000 م د سنة 2022 أي بنسبة زيادة قدرها 9.47% وذلك لتغطية التعديلات حسب الحاجة الخاصة بالانعكاس المالي المتعلق بالزيادة في الأجور والتدرج والترقية والانعكاس المالي المتعلق بانتدابات 2022 بسلك المدرسين الباحثين، وكذلك لتغطية التدابير الجديدة المتمثلة في انتداب 800 خطة في سلك المدرسين الباحثين بعنوان سنة 2023.

التسيير

قدرت الاعتمادات المقترحة بـ 40.791 م د سنة 2023 مقابل 32.193 م د سنة 2022 أي بنسبة زيادة قدرها 26.71% وذلك خاصة لتغطية النفقات الإضافية الناجمة عن إحداث مدرسة مهندسين بجامعة منوبة ومعهد العلوم التطبيقية والتكنولوجيا بالكاف إلى جانب إحداث الوكالة التونسية للتقييم والاعتماد والنفقات الإلزامية بالنسبة لجامعتي قرطاج وجندوبة والمعاهد العليا للدراسات التكنولوجية.

التدخلات

قدرت الاعتمادات المقترحة بـ 26.533 م د سنة 2023 مقابل 15.203 م د سنة 2022 أي بنسبة زيادة قدرها 74.52 % منها 11.330 م د بعنوان التدخلات ذات الصبغة التنموية وذلك لفائدة الجامعات التي تم تحويلها إلى مؤسسات ذات صبغة علمية وتكنولوجية (جامعات تونس المنار، سوسة، المنستير، القيروان، صفاقس وقابس).

الاستثمار

قدرت الاعتمادات المقترحة بـ 63.360 م د سنة 2023 مقابل 49.864 م د سنة 2022 أي بنسبة زيادة قدرها 27.07 % وذلك لتطوير البنية التحتية وتحسين ظروف التكوين وذلك عبر:

- **إعداد الطلبة للاندماج في سوق الشغل :**

تفعيل دور مراكز المهن باعتبارها حلقة وصل بين طالبي الشغل وحاجيات المشغلين من الكفاءات وتعميم الأدلة المرجعية للمهن والتشجيع على المبادرة من خلال مواصلة إرساء أقطاب الطالب المبادر بالجامعات.

- **تطوير البنية التحتية وتحسين ظروف التكوين** :

✓ مواصلة انجاز مشاريع بناء وتوسعة مؤسسات التعليم العالي للحد من الاكتظاظ والتخفيض من عدد المقرات المؤقتة التي لا تستجيب في أغلب الأحيان لمتطلبات التكوين، وقد تم اقتراح رصد اعتمادات قدرها 26.660 م د لهذا الغرض.

- ✓ مواصلة تجهيز مؤسسات التعليم العالي والبحث بالمعدات اللازمة لتأمين التدريس والبحث من تجهيزات دراسية واعلامية وخاصة علمية وقد تم للغرض رصد اعتمادات جملية قدرها 8.750 م د.
- ✓ صيانة مقرات مؤسسات التعليم العالي نظرا لقدم وتداعي عديد البناءات وقد تم اقتراح رصد اعتمادات جملية قدرها 18.030 م د .

- **تعزيز الحوكمة وانفتاح الجامعة على المحيط** :

سعيا إلى تعبئة الموارد الذاتية للجامعات سيتم العمل على مزيد استقطاب الطلبة الدوليين للجامعات التونسية في إطار الأمر المتعلق بضبط معاليم التسجيل والدراسة بالجامعات التونسية للطلبة الدوليين خارج إطار الاتفاقيات الثنائية. كما تم استحثاث صدور الأمر المتعلق بالتكوين المستمر بمؤسسات التعليم العالي وينتظر أن يمكن ذلك من تحسين الموارد الذاتية للجامعات مما يحسن من ظروف التكوين.

إطار النفقات متوسط المدى 2023 -2025 لبرنامج التعليم العالي

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

البيان	إنجازات 2021	ق م 2022 تكميلي	تقديرات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025
المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	1292250	1347259,55	1499060	1641875	1644199
المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	1316246	1371255,55	1523415	1666230	1668554

يبرز الجدول أعلاه تقديرات لتطور الاعتمادات الخاصة ببرنامج التعليم العالي واللازمة لتغطية الأنشطة المشار اليها آنفا والتي تمت برمجتها لتحقيق الأهداف المرسومة للبرنامج فبالنسبة لنفقات التأجير تم تقديرها باعتبار الانتدابات المبرمجة خلال السنوات القادمة أما فيما يتعلق بنفقات التسيير فقد تمت برمجة اعتمادات إضافية لتغطية أساسا الزيادة في الأسعار بالنسبة للطاقة والمواد والمعدات الإدارية والمكتبية.

كما تم اعتماد زيادة بقسم التدخلات لتغطية نفقات التدخل الاجتماعي بالأساس.

وتم تقدير تطور الاعتمادات المقترحة لقسم الاستثمار على أساس تقدم نسق انجاز المشاريع المتواصلة بالأساس، أما بالنسبة للمشاريع الجديدة فقد تم الاقتصار على المشاريع الاستعجالية.

برنـامج البحث العلمي

رئيس البرنامج : السيد مراد بالأسود المدير العام للبحث العلمي

I. تقديم البرنامج

1. الاستراتيجية

تتجه غاية برنامج البحث العلمي إلى جعل منظومة البحث والتجديد دعامة لاقتصاد يتميز بمضامين معرفية وتكنولوجية تواكب المتغيرات وتستجيب للحاجيات المستجدة وتندرج توجهات البرنامج ضمن أهداف التنمية المستدامة، حيث تخص أنشطة البحث جل الأهداف وخاصة المتعلقة بالقضاء على الفقر وتحقيق الأمن الغذائي والصحة وتوفير المياه والطاقة والنمو الاقتصادي والصناعة والابتكار ومقاومة تغير المناخ...

كما تندرج وطنيا ضمن توجهات مشروع المخطط التنموي 2023-2025 وبرنامج اصلاح التعليم العالي والبحث العلمي 2015-2025.

وتعتبر مردودية قطاع البحث العلمي دون المستوى المأمول رغم أهمية المكاسب والإنجازات التي تم تحقيقها ويعود ذلك إلى معوقات داخلية وخارجية خلص إليها التشخيص الآتي:

نقاط القوة

-أطر مؤسساتية وقانونية واضحة ومتكاملة تنظم هياكل البحث والتوجيه والاستشراف واليقظة

-إطار واضح يحدد الفاعلين والمتدخلين في ميدان البحث والتطوير

-تمويل عمومي للبحث العلمي يرتكز على الأداء

- تمركز تونس في مراتب متقدمة حسب المؤشر العالمي للابتكار (Global Innovation Index) في مجالات مختلفة:

- الرتبة 58 عالميا من ضمن 132 دولة من حيث النفقات الخاصة بالبحث والتطوير بالنسبة للناتج القومي الخام،
- تصدر تونس لترتيب الدول الإفريقية من حيث الرصيد البشري من الباحثين حسب عدد السكان،
- تصدر تونس لترتيب الدول الإفريقية من حيث الإنتاج العلمي بالنسبة لعدد السكان،
- المرتبة الثانية دوليا من حيث عدد المتحصلين على الشهادات العليا في العلوم وفي الدراسات الهندسية،
- المرتبة 7 من حيث الإنفاق على التعليم،

- تقدم الجامعات التونسية في عديد التصنيفات الدولية،

-إقرار إجراءات ذات طابع مالي وجبائي للنهوض بالبحث والتطوير والتجديد،

-توفر عدد هام من الباحثين القارين تحتل فيهم الإناث نسبة مشرفة،

-إنتاج علمي محترم وفي تطور مستمر،

-وجود آليات متنوعة لتشجيع البحث والتجديد..

نقاط الضعف

-تشتت الإستراتيجيات القطاعية وغياب استراتيجية وطنية للبحث العلمي،

-غياب تقييم للسياسات العمومية في مجال البحث والتطوير،

-ضعف التنسيق والتعاون بين مختلف الوزارات المتدخلة في قطاع البحث العلمي بما يحد من الاستخدام الامثل والاستفادة الافضل من الموارد المرصودة،

- غياب تقييم فاعلية وجدوى آليات التمويل الموجهة لفائدة الباحثين وهياكل البحث،

-عدم وضوح مجال وحدود تدخل مختلف الفاعلين في ميدان البحث والتطوير وعدم توجيهه لتحقيق التنمية الوطنية والجهوية،

-مراكز بحث تفتقد لهيكل تنظيمي واضح ولا تساهم بشكل فعال في البحث والتطوير وغير منفتحة بالقدر الكافي على محيطها الاقتصادي والإجتماعي،

-محدودية الموارد البشرية،

-انظمة أساسية لأعوان البحث والتطوير لا تتناسب مع الرهانات المستجدة،

-تمويل غير موجه بالأساس لتحقيق التنمية،

-هياكل ربط مع المؤسسات الاقتصادية ذات فاعلية محدودة...

المخاطر

-هشاشة الوضعية السياسية والاقتصادية مما نتج عنه ضغط على الميزانية المخصصة للبحث العلمي،

-إطار قانوني غير قادر على الاستجابة للحاجيات المستجدة لقطاع البحث العلمي

-صعوبات المالية عمومية،

-مجهود وطني محدود وغير كافي في ميدان تثمين البحث والتجديد،

-نظام مالي وبنكي غير مشجع على الاستثمار في المشاريع المجددة،

-تراجع جودة التعليم الابتدائي والثانوي،

-هجرة الكفاءات ...

الفرص

-فرص في إطار الانفتاح على المحيط الاقتصادي والاجتماعي،

-فرص متاحة في إطار التعاون والشراكة الدولية،

- نسيج اقتصادي مكون أساسا من شركات صغرى ومتوسطة،

-منوال اقتصادي قابل للتطوير عن طريق البحث والتجديد،

-حصول تونس على رتبة الشريك بالنسبة للبرنامج الإطاري "أفق أوروبا"...

وانطلاقا من هذا التشخيص تمت بلورة رؤية استراتيجية تستند إلى تحليل واقعي لأهم المكاسب وتأخذ بعين الاعتبار المخاطر التي من الممكن أن تعطل تنفيذ المخطط. وتتمثل هذه الرؤية في تكريس منظومة بحث وتجديد متميزة وناجعة ومنفتحة تستجيب لأولويات التنمية المستدامة ولاقتصاد المعرفة وذلك بالعمل على:

- تحسين أداء منظومة البحث العلمي والارتقاء بها إلى مستوى المعايير الدولية للتميز والجودة، باعتبار أن قطاع البحث العلمي يمثل قطاعا حيويا بالنظر إلى أهمية دوره في إرساء اقتصاد المعرفة ومساندة المجهود التنموي للبلاد في ظل التحولات العميقة والسريعة

التي يشهدها الاقتصاد العالمي حيث أصبحت المعرفة من أهم مصادر الثروة والنمو الاقتصادي

- ترسيخ التميز في البحث العلمي والتجديد
- تعزيز نجاعة منظومة البحث والتجديد
- تدعيم انفتاح منظومة البحث والتجديد واشعاعها على الصعيد الدولي
- إرساء بحث وتجديد ذو تأثير ويستجيبان لأولويات التنمية المستدامة ولاقتصاد المعرفة ....

2. الهياكل المتدخلة

يتنزل برنامج البحث العلمي لبرنامجين فرعيين مركزيين وذلك على النحو التالي :

-البرنامج الفرعي المركزي "هياكل وبرامج البحث العلمي" الذي يتضمن 2 وحدات عملياتية،

-البرنامج الفرعي المركزي "المساندة والنهوض بأنشطة البحث" الذي يتضمن وحدة عملياتية مركزية ووحدتين عملياتين تتمثلان في 2 مراكز بحث

كما يتضمن البرنامج 14 فاعلا عموميا

II. أهداف ومؤشرات قيس الأداء

1. تقديم الأهداف ومؤشرات قيس الأداء

أ. الهدف 2-1-: دعم تميز البحث العلمي واشعاعه

تعد القدرة على إنتاج المعرفة ذات القيمة المضافة والجودة العالية من أهم المعايير المعتمدة لقياس التقدم الحقيقي للدول. ويمثل في هذا الإطار دعم تميز البحث العلمي واشعاعه ضمانا لانخراط تونس في شراكات علمية تعزز وتحسن مخرجات منظومة البحث العلمي بما يؤهلها لمواكبة التغييرات والتطورات التكنولوجية المتسارعة ومسايرة نسقها ويحقق لها التقدم والتنمية.

ولمتابعة مدى النجاح في تحقيق هذا الهدف يتم قياس تطور حجم الإنتاج العلمي الذي يعكس مجهود الباحثين وفاعلية الديناميكية البحثية على المستوى الوطني كما يعتمد النشر العلمي في المجلات العلمية العريقة المعروفة لدى هيئات التصنيف في قياس القدرة على إنتاج المعرفة ذات القيمة والجودة. إلى جانب ذلك تتم متابعة تموقع وترتيب الجامعات التونسية في التصنيفات الدولية.

- **المؤشرات**

✓ **المؤشر1.1.2: نسبة المقالات العلمية المنشورة بالمجلات المحكمة من الصنف 1 و 2 (Q1 et Q2)**

يمكن هذا المؤشر من متابعة نسبة الإنتاج العلمي المتميز وذي الجودة العالية من خلال احتساب نسبة المقالات المنشورة في المجلات العلمية العريقة المعروفة لدى أهم هيئات التصنيف من صنف Q1وQ2 بما يسهل قياس مدى تميز وإشعاع مخرجات الأنشطة البحثية.

- **انجازات وتقديرات المؤشر**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2021	2022	تقديرات		
				2023	2024	2025
المؤشر 1.1.2 نسبة المقالات العلمية المنشورة بالمجلات المحكمة من الصنف Q1وQ2)	النسبة	%71,11	%70.5	%73,02	%73,95	%74,87

ستشهد نسبة المقالات العلمية المنشورة بالمجلات المحكمة من الصنف Q1و Q2، ارتفاعا يرجع اساسا إلى الاستراتيجية التحفيزية التي تنتهجها الوزارة والتي تراهن على تميز مخرجات البحث لتحقيق مقروئية واشعاع منظومة البحث والجديد.

وقد تجسدت هذه الإستراتيجية اساسا في إحداث منحة التشجيع على الإنتاج العلمي والتي يعتمد إسنادها على مقايس تتعلق بعدد المنشورات العلمية وجودتها وهي ذات المقاييس التي تعتمد في تمويل هياكل البحث وقد كان ذلك بالتوازي مع تكرس وعي الجامعات بأهمية

العمل على تحسين جودة الإنتاج العلمي لارتباطه بتقدمها في الترتيب ضمن التصنيفات الدولية وبحصول هياكلها على التمويلات التنافسية.

إلى جانب ذلك تواصل حرص الوزارة على دعم تمويل عقود مرحلة ما بعد الدكتوراه، بالإضافة إلى دعوة المشرفين على الهياكل ومنسقي مشاريع البحث الممولة في إطار برامج التعاون الدولي إلى تخصيص نسبة من ميزانية المشاريع لانتداب باحثين في مرحلة ما بعد الدكتوراه مساهمة في تحقيق تحسن حجم وجودة الإنتاج العلمي.

وبالنظر إلى ما تم تحقيقه في السنوات الفارطة من نتائج متعلقة بهذا المؤشر وعلى اساس الخيارات الإستراتيجية التي اعتمدتها الوزارة فإنه من المتوقع أن يتواصل المنحى التصاعدي لنسبة المقالات العلمية المنشورة بالمجلات المحكمة من الصنف Q1و Q2 لتتراوح خلال الفترة 2023-2025 بين 73.02 %و74.87%.

وتجدر الإشارة بأن نسبة المقالات من صنفQ1 ستستأثر بالنسبة الأعلى وهو المنحى الذي تم الاستقرار عليه منذ السنوات الفارطة حيث بلغ عدد المقالات العلمية من صنف **Q1** سنة 2021، **3295** أي بنسبة **37.35 %** من مجموع المقالات المنشورة في المجلات المحكمة مقابل **2597** مقال من صنف **Q2** اي بما يعادل نسبة **35.46%** ومن المتوقع أن يتواصل هذا المنحى خلال السنوات الثلاث القادمة على أن تبلغ نسبة المقالات العلمية من صنف Q1 بين 40 % و43 % خلال الفترة الممتدة بين 2023 و2025.

سيتواصل في مقابل ذلك انخفاض نسبة المقالات من صنف Q2 الأمر الذي يعكس المنحى التصاعدي لنسبة المقالات ذات الجودة العالية من مجموع المنشورات العلمية بالمجلات المحكمة ما يعد مؤشرا هاما على تطور الإنتاج العلمي الوطني المتميز **(ملحق 1).**

وتنبني هذه التوقعات على الإجراءات التحفيزية المذكورة أعلاه إلى جانب الاخذ بعين الاعتبار العوامل التالية:

-تكريس جودة الإنتاج العلمي كمعيار معتمد في شبكات التقييم الخاصة بمناظرات الانتداب او تلك المتعلقة بالتقدم في المسار المهني،

-فتح مناظرة لانتداب حوالي 1000أساتذ مساعد للتعليم العالي،

-اعتماد لجان الدكتوراه والتأهيل في قبول ملفات المترشحين على معيار الإنتاج العلمي وجودته...

ورغم تطور هذا المؤشر فإن بعض المعطيات المتعلقة بنسبة النشر في المجلات المحكمة المصنفة ضمن 10% الأولى Publications in Top 10% Journal Percentiles Cite Score Percentile (%)) يعد نسبيا منخفضا إذ لم يتجاوز 13.8 %سنة 2021 مقابل 13.7% سنة 2020 لذلك سيتم إلى جانب مواصلة العمل بالإجراءات التحفيزية التي تم تكريسها اتخاذ إجراءات جديدة للرفع من جودة مخرجات البحث تتعلق خاصة بإعادة النظر في الشراكات العلمية وتطويرها بما يضمن للباحثين التونسيين تحسين إنتاجهم العلمي من حيث الكم والجودة والمقروئية ويكون ذلك خاصة عبر خلق برامج شراكة جديدة واختيار شركاء جدد قادرين على تطوير وتحسين الديناميكية البحثية في تونس.

✓ **المؤشر2.1.2: نسبة تطور عدد المنشورات العلمية بالمجلات المفهرسة**

يمكن هذا المؤشر من قياس تطور حجم الإنتاج العلمي مما يساعد على تقييم المجهود المبذول من قبل الباحثين كما يسمح بمتابعة نسق النشاط البحثي بتونس ومقارنته بما يسجل على الصعيد الدولي ويشمل عدد المنشورات العلمية بالمجلات المفهرسة المقالات العلمية المنشورة والمؤلفات العلمية وأشغال المؤتمرات إلى جانب كل المنشورات الأخرى المضمنة بقاعدة البيانات سكوبوس.

- **انجازات وتقديرات المؤشر**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2021	2022	تقديرات		
				2023	2024	2025
المؤشر 2.1.2: نسبة تطور عدد المنشورات العلمية بالمجلات المفهرسة	**نسبة**	% 8.89	% 9.87	% 20.92	% 4.99	% 5

شهد حجم الإنتاج العلمي تحسنا ملموسا حيث حقق خلال 2021 نسبة تطور بـ 8.89 **%** مقارنة بسنة 2020 ليبلغ سنة 2021 ما قدره **9400** منشورا علميا مقابل 8632 سنة 2020 متجاوزا التوقعات التي قدرت بـ 8100.

ومن المتوقع أن يستقر نسق التطور التصاعدي للمؤشر خلال السنوات الثلاث القادمة بالنظر إلى الاستراتيجية المعتمدة من قبل الوزارة المرتكزة على تحفيز الباحثين على خلق ديناميكية بحثية فعالة وذات إشعاع ولتواصل الاثر التحفيزي لإحداث منحة التشجيع على الإنتاج العلمي والتي يعتمد إسنادها على مقاييس تتعلق بعدد المنشورات العلمية وجودتها وهي ذات المقاييس التي تعتمد في تمويل هياكل البحث وفي شبكات تقييم المناظرات ولجان الدكتوراه والتقدم في المسار المهني إلى جانب العودة التدريجية للتظاهرات العلمية بعد التخفيف من قيود السفر التي فرضتها الأزمة الصحية العالمية والتي تسببت في تأجيل المؤتمرات العلمية والمهمات والمشاريع البحثية في إطار برامج ومشاريع التعاون الدولي.

علما وأن الوزارة تتعاطى بجدية مع جملة من التحديات ذات التأثير على المؤشر من خلال إيجاد حلول على المدى المتوسط والقصير تم النقاش حولها في إطار التحضير لإعداد المخطط التنموي الجديد وتتعلق هذه التحديات أساسا بـــــــــ:

- تقلص عدد الطلبة بمرحلة الدكتوراه مع استثنائهم من التمتّع بمنحة التشجيع على الانتاج العلمي،
- ضعف تشغيليّة المتحصلين على شهادات الدكتوراه،
- تزايد وتيرة هجرة الكفاءات العلمية بمختلف شرائحها العمرية،
- أطر قانونية في حاجة للمراجعة لتستجيب للأولويات الاستراتيجيّة المتعلّقة بتطوير الإنتاج العلمي وتحقيق تميّزه وجودته،
- ضعف التمويل العمومي لهياكل البحث وضعف الموارد المتأتيّة من التفتّح على المحيط الاقتصادي والاجتماعي،
- ضعف الموارد البشرية من تقنيين مختصين وباحثين متفرغين،
- اهتراء البنية التحتية لهياكل البحث وضعف تجهيزها .

✓ المؤشر3.1.2: ترتيب الجامعات التونسية في مجال البحث العلمي

يتعلّق هذا المؤشر بمتابعة تطور ترتيب الجامعات التونسية في مجال البحث العلمي من خلال قيس مدى قدرة المؤسسات العلمية والبحثية التونسية على التميز والإشعاع الدولي بما يجعلها جاذبة للطلبة والباحثين ويفتح المجال امامها للدخول في شراكات علمية دولية تطور وتحسن مخرجات منظومة البحث.

- **انجازات وتقديرات المؤشر**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2021	2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025
المؤشر 3.1.2 :ترتيب الجامعات التونسية في مجال البحث العلمي						
عدد الجامعات المرتبة ضمن الـ 500 الأولى	**عدد**	0	1	0	0	1
عدد الجامعات المرتبة ضمن الـ 1000 الأولى		4	4	4	4	4
عدد الجامعات المرتبة ضمن الـ 1500 الأولى		8	8	8	8	8
عدد الجامعات المرتبة ضمن الـ 2500 الأولى		8	8	8	8	8

يعتمد تصنيف اوراب على مجموعة من المؤشرات الفرعية لترتيب الجامعات والتي يلخصها الجدول التالي:

المؤشر	الهدف	النسبة
مقالات	الانتاج العلمي الحالي	%21
استشهاد (Citation)	تأثير البحوث	%21
مجموع المقالات	الانتاجية العلمية	%10
الأثر الكلي للمقالات	جودة البحوث	%18
الأثر الكلي للاقتباس	جودة البحوث	%15
التعاون الدولي	المشاريع المقبولة دوليا	%15

وعلى أساس هذه المؤشرات الفرعية تم ترتيب الجامعات التونسية خلال سنة 2021 كالآتي:

عدد الجامعات المرتبة ضمن ال 500 الأولى	0
عدد الجامعات المرتبة ضمن ال 1000 الأولى	4
عدد الجامعات المرتبة ضمن ال 1500 الأولى	8
عدد الجامعات المرتبة ضمن ال 2500 الأولى	8

تحسن ترتيب الجامعات التونسية ضمن تصنيفURAP ولكن لم يتم تسجيل صعود أي منها إلى صنف 500 الأولى بالنظر إلى خصوصية المقاييس المعتمدة من قبل هذا التصنيف علما وان ترتيبها تحسن داخل بعض ميادين ومجالات البحث.

وتجدر الإشارة إلى ان تحسن ترتيب جامعة تونس المنار وانتقالها من الرتبة 595 سنة 2020 إلى الرتبة 590 سنة 2021 لا يجعل من ارتقائها إلى صنف الجامعات المرتبة ضمن 500 الأولى خلال السنتين القادمتين امرا محسوما على اعتبار نسق تقدمها البطيء.

ومن المتوقع أن يبقى هذا المؤشر مستقرا خلال السنوات القادمة رغم المجهود الذي تبذله الوزارة لدعم تميز البحث العلمي وإشعاعه من خلال تشجيع الجامعات على الانخراط في ديناميكية تحسين ترتيب تموقعها في التصنيفات الدولية على اعتبار ان الترتيب يضمن مقروئيتها ويعد من عوامل تحسين ودعم الشراكات العلمية الدولية وجذب الطلبة الاجانب وقد نظمت في هذا الإطار أيام تحسيسية وإعلامية حول تصنيف الجامعات غايته دفع الجامعات التونسية لإدراج المعطيات الخاصة بها ضمن المواقع الدولية الخاصة بالتصنيف لضمان مقروئيتها. كما قامت الجامعات بتركيز خلايا صلبها تعنى بالتصنيف.

علما وان محافظة الجامعات على ترتيبها يعد في حد ذاته إنجازا باعتبار أن الترتيب في التصنيفات الدولية تنافسي ويتطلب مجهودا متواصلا وعملا مستمرا.

اعتمدت توقعات المؤشر على قياس امكانيات الجامعات التونسية في تطوير تموقعها بالنسبة لمعايير URAPالمفصلة اعلاه خاصة فيما يتعلق بالمقروئية والتعاون الدولي علما وان مسار التقدم في الترتيب ضمن هذا التصنيف متشعب تتداخل فيه عديد العوامل وان تحقيق النتائج المرجوة يكون على المدى المتوسط والطويل من خلال عمل تراكمي ومتواصل.

وتجدر الإشارة إلى ان احتلال جامعات تونس المنار ومنوبة وصفاقس لمراتب متقدمة في بعض الميادين العلمية كما هو مبين في الجدول التالي يعد مؤشرا جيدا على تميز المؤسسات التعليمية التونسية في مجالات بحثية هامة ويجعل من التقديرات المتعلقة بتقدم ترتيبها على المدى المتوسط ضمن تصنيف أوراب قابلة للتحقق.

	جامعة تونس المنار	جامعة صفاقس	جامعة منوبة
علم وتكنولوجيا الغذاء		101-150	
علوم البيطرة			201-300
رياضيات	401-500		
الصحة العمومية	201-300		
الطب السريري	401-500		
الإقتصاد	401-500		

*تموقع الجامعات التونسية قي ترتيب شانقاي **https://www.shanghairanking.com/rankings/gras/2021/RS0515**

الهدف 2-2-1: تحسين تأثير البحث والتجديد على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- **تقديم الهدف:** يندرج هذا الهدف ضمن المحور الاستراتيجي للبرنامج، والمتمثل في بحث وتجديد يستجيب لأوليات التنمية ولاقتصاد المعرفة، والرامي إلى تعزيز مساهمة منظومة البحث العلمي في انتقال الاقتصاد الوطني نحو منوال جديد قائم على منتوجات معرفية وخدمات ذات محتوى تكنولوجي رفيع وقيمة مضافة عالية وأثر إيجابي ملموس بما يساهم في الإسراع بمعدّلاتِ النمو الاقتصاديّ ودعمِ التنميةِ المستدامة وتوفير مواطن الشغل وتحسين جودة الحياة. هذا بالإضافة إلى استغلال الحلول المبتكرة للاستجابة للتحديات المجتمعية التي تتعلق بالتربية والثقافة وبالشباب وقضاياه.

المؤشرات:

✓ **المؤشر 1.2.2: نسبة تطور عدد مطالب براءات الاختراع الوطنية والدولية والمستنبطات النباتية**

- **تعريف المؤشر:** يتمثل المؤشر في احتساب تطور عدد مطالب براءات الاختراع ومطالب حماية المستنبطات النباتية النابعة عن هياكل البحث بمؤسسات التعليم العالي والبحث والمؤسسات العمومية للبحث باعتبار أنها تمثل مرحلة أساسية لاستغلال وتثمين نتائج البحث وتوجيهها نحو منظومة للإنتاج.

✓ **تقديرات المؤشر1.2.2 : نسبة تطور عدد مطالب براءات الاختراع الوطنية والدولية والمستنبطات النباتية**

المؤشر 1.2.2		الوحدة	الانجازات	2022	التقديرات		
			2021		2023	2024	2025
نسبة تطور مطالب براءات الاختراع النابعة عن هياكل البحث بمؤسسات التعليم العالي والبحث والمؤسسات العمومية للبحث	على الصعيد الوطني	نسبة	% 153	% 8	% 9.8	% 6.74	% 5.2
	على الصعيد الدولي		0	% -40	% 0	% 33	% 25
نسبة تطور عدد المستنبطات النباتية المودعة من قبل هياكل البحث بمؤسسات التعليم العالي والبحث والمؤسسات العمومية للبحث				% -71	% 50	% 33	% 0

شهد العدد الجملي لمطالب براءات الاختراع المودعة على الصعيد الوطني سنة 2021 ارتفاعا ملحوظا بالمقارنة بسنة 2020 قدر بـ 49 مطلبا وبنسبة تطور تعدت (153 %) بالمقارنة مع ما تم تسجيله سنة 2020.

مع تسجيل 3 مطالب في حماية مستنبط نباتي وعدم تسجيل أي مطلب توسيع حماية لبراءة اختراع على الصعيد الدولي

ومن المنتظر أن تشهد سنة 2023 ارتفاعا في نسبة تسجيل براءات الاختراع لتصل إلى 9,8% بالمقارنة مع تقديرات سنة 2022. وذلك تبعا لمختلف والاجراءات والنشاطات التي تمت برمجتها قصد تحقيق هذه النسبة والمتمثلة خصوصا في:

- تفعيل الوحدات المختصة للتثمين ونقل التكنولوجيا بالمؤسسات العمومية ذات الصبغة العلمية والتكنولوجية والتي من بين أهدافها تعزيز حماية نتائج البحث عن طريق براءات الاختراع.
- القيام بدورات تكوينية قصد نشر ثقافة الملكية الفكرية والحماية عن طريق البراءات
- وضع الآليات اللازمة لضمان حقوق المخترع وتقييم البراءات بهدف تسويقها.

وفيما يتعلق بمطالب توسعة الحماية على الصعيد الدولي فإن القيمة المنشودة للمؤشر من المنتظر أن تتحسن بداية من سنة 2022 تبعا لبداية تخفيف قيود السفر التي فرضتها جائحة

كورونا والتي تسببت في تأجيل العديد من المشاريع البحثية. كما تعمل الوزارة على اعداد دليل اجراءات في تكفل الوزارة بمختلف إجراءات وتكاليف توسعة ومواصلة حماية مطالب براءات الاختراع على الصعيد الدولي باعتماد معاهدة التعاون من أجل البراءات PCT.

كما أنه من المنتظر أن يشهد عدد المستنبطات النباتية ارتفاعا طفيفا خلال السنوات القادمة إذ تعمل الوزارة مع الهياكل المتدخلة على مزيد تقديم الدعم والمساندة الفينة الخصوصية والمواتية لدفع حماية المستنبطات النباتية لتثمينها ونقلها وتوظيفها لفائدة الاقتصاد والمجتمع.

غير أن نسق التطور لن يكون مرتفعا خلال الثلاث سنوات القادمة نظرا الى أن تسجيل براءات اختراع هو نتاج مسار بحثي متوسط وطويل المدى

المؤشر 2.2.2 نسبة تطور عدد الاتفاقيات المبرمة مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي

تعريف المؤشر: يتمثل المؤشر في احتساب عدد اتفاقيات الشراكة المبرمة من قبل هياكل البحث بمؤسسات التعليم العالي والبحث والمؤسسات العمومية للبحث مع المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية وتم اعتماده لقياس مدى انفتاح منظومة البحث العلمي وتفاعلها مع محيطها الاقتصادي والاجتماعي في ظل التحولات التكنولوجية والمعرفية المتسارعة حيث تبينت ضرورة تعزيز الروابط بين منظومة البحث ومحيطها الاقتصادي والاجتماعي. ومن هذا المنطلق تم اعتماد هذا المؤشر.

✓ **تقديرات المؤشر2.1.2: نسبة تطور عدد الاتفاقيات المبرمة مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	الإنجازات 2021	ق م 2022	تقديرات		
				2023	2024	2025
مؤشر 2.2.2 :نسبة تطور الاتفاقيات المبرمة مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي	**عدد**	**% 18.1**	**% -23.8**	**% 12.5**	**% 11.1**	**% 5**

يرتبط تحقيق القيمة المنشودة لسنوات 2023 و2024 و2025 بهياكل التثمين والربط والوساطة، على غرار الوحدات المختصة بمراكز البحث ومكاتب نقل التكنولوجيا بالجامعات، وذلك لأهمية الدور الذي تلعبه في تعزيز الانفتاح والتواصل والتفاعل بين

منظومة البحث والمحيط الاقتصادي. وفي هذا الإطار ومن خلال الدعم الذي تقدمه الوزارة لهياكل التثمين والربط والوساطة، وتوجيه برامج البحث والتجديد نحو المشاريع ذات البعد التنموي فإنه من المتوقع، خلال الفترة القادمة، أن يتواصل نسق الإنجاز لهذا المؤشر في الارتفاع بصفة مستمرة.

✓ **المؤشر 3.2.2: عدد المؤسسات الناشئة ومؤسسات الإفراق العلمي المنبثقة عن نتائج البحث**

- **تعريف المؤشر:** مؤشر يُعنَى باحتساب عدد المؤسسات الناشئة ومؤسسات الافراق العلمي المحدثة سنويا، وهي مؤسسات محدثة من قبل الباحثين العموميين (أساتذة، دكاترة باحثين..) ترتكز في نشاطها على تثمين واستغلال نتائج البحث والابتكارات التي تم تحقيقها صلب مراكز ومخابر البحث العمومية، وذلك بهدف طرحها وتسويقها في شكل منتجات وخدمات ابتكارية جديدة ذات مضامين قائمة على المعرفة. وضع هذا المؤشر لقياس مدى قدرة منظومة البحث العلمي على نقل المعارف والتكنولوجيا في شكل مؤسسات مجددة فاعلة تعكس تحوّل ديناميكية الاقتصاد الذي أصبح يعتمد على عنصر البحث والتجديد كمحرك أساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومن هذا المنطلق تم اختياره.

✓ **تقديرات المؤشر 3.2.2: عدد المؤسسات الناشئة ومؤسسات الإفراق العلمي المنبثقة عن نتائج البحث**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	الإنجازات 2021	ق م 2022	تقديرات		
				2023	2024	2025
المؤشر 3.2.2 عدد المؤسسات الناشئة ومؤسسات الإفراق العلمي المنبثقة عن نتائج البحث	**عدد**	**1**	**7**	**2**	**3**	**4**

يرتبط مسار التثمين والتجديد بالعديد من المخاطر، فالنضج التكنولوجي لمشاريع البحث والتطوير يمر بمراحل مترابطة ومرقمة (TRL1-TRL9[1]) وتسمى "بوادي الموت" وهي المرحلة المتراوحة بين TRL4 وTRL7 أين تفشل بها نسبة 90% من مشاريع البحث

[1] L'échelle **TRL** (Technology readiness level) évalue le niveau de maturité d'une technologie.

والتطوير. ففي هذه المرحلة يواجه الباعثون وحاملي المشاريع العديد من الصعوباتّ على مستوى:

- التمويل: عدم توفر التمويل المناسب في الوقت المناسب للقيام بأنشطة النمذجة (prototypage) والمصادقة على الصيغة النهائية للمشروع (validation)،
- الإحاطة والمساندة: عدم توفر المساندة الخصوصية،
- الشراكة بين القطاع العام والخاص: حيث تبين ضعف إنخراط الشركاء من القطاع الخاص في أنشطة البحث والتطوير.

واعتبارا للصعوبات التي سبق ذكرها، وبهدف تطوير السياسات العمومية في هذا المجال تعمل الوزارة على تطوير آليات الإحاطة والمساندة لحاملي المشاريع المجددة، وإطلاق برامج تمويل جديدة تستهدف المرحلة الحرجة لمشاريع البحث والتطوير (TRL7-TRL4).

واعتبارا للإشكاليات سابقة الذكر وعلى ضوء إنجازات سنة 2021 تمت مراجعة القيمة المنشودة لسنتي 2023 و2024، نظرا لأن البرامج والمبادرات المبرمجة خلال الفترة القادمة لن يكون لها انعكاسا حينيا.

وقد تم الأخذ بعين الاعتبار المشاريع الأكثر جاهزية للاستغلال خلال السنوات القادمة لضبط التقديرات الخاصة بتلك السنوات

3.2 تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف ومؤشرات الأداء:

جدول 1: تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف ومؤشرات الأداء

الأهداف	المؤشرات	تقديرات المؤشرات لسنة 2023	الأنشطة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2023	دعائم الأنشطة
1.2دعم تميز البحث العلمي وإشعاعه	المؤشر 1.1.2: نسبة المقالات العلمية المنشورة بالمجلات المحكمة من الصنف 1 و 2 (Q1 et Q2)	% 73.02	**نشاط:** اعداد وإدارة وتمويل برامج البحث الوطنية	33269	- تحسين جودة التأطير والتكوين في دراسات الدكتوراه وذلك بضبط العدد الأقصى لكل مؤطر وتحديد مقاييس متقاربة ومتناسقة للتسجيل بشهادة الدكتوراه حسب الاختصاصات - توجيه دراسات الدكتوراه نحو الأولويات الوطنية للبحث العلمي (منحة التميز، اختيار مواضيع الأطروحات...) - مراجعة النصوص القانونية والترتيبية الخاصة بدراسات الدكتوراه نحو مزيد تفعيل دور مدارس الدكتوراه، صلب المنظومة الوطنية للبحث العلمي، -وضع منظومة متكاملة لتقييم مدارس الدكتوراه ترتكز على معايير موضوعية بالتنسيق مع الوكالة التونسية للتقييم والاعتماد - توجيه التكوين والأنشطة التكميلية نحو إكساب المهارات وبعث المؤسسات
			نشاط: اعداد وادارة وتمويل برامج وأنشطة البحث الوطنية	23097	
			نشاط: اعداد وادارة وتمويل برامج وأنشطة التعاون العلمي الدولي	18323	
	المؤشر 2.1.2: نسبة تطور عدد المنشورات بالمجلات المفهرسة	%20.92	**نشاط** : تقييم أنشطة البحث	140	
	المؤشر 3.1.2: ترتيب الجامعات التونسية		**نشاط** : تنفيذ برامج البحث العلمي في مجال الحضارات والأديان	1964	
	-عدد الجامعات المرتبة ضمن الـ500 الأولى	**0**	**نشاط:** تنفيذ برامج البحث العلمي في المجال الاقتصادي والاجتماعي	1776	
	-عدد الجامعات المرتبة ضمن الـ1000 الأولى	4	**نشاط:** تنفيذ برامج البحث العلمي في مجال علوم المواد	4887	
	عدد الجامعات المرتبة ضمن الـ1500 الأولى	4	**نشاط:** تنفيذ برامج البحث العلمي في مجال البيوتكنولوجيا ببرج السدرية	8139	
			نشاط: تنفيذ برامج البحث العلمي في مجال الطاقة	8313	
			نشاط: تنفيذ برامج البحث	8211	

			العلمي في مجال المياه **نشاط**: تنفيذ برامج البحث العلمي في مجال البيوتكنولوجيا بصفاقس **نشاط**: تنفيذ برامج البحث العلمي في مجال التحليل الفيزيائي والكيميائي **نشاط**: تنفيذ برامج البحث العلمي في مجال الميكرو إلكترونيك والنانوتكنولوجيا **نشاط**: تنفيذ برامج البحث العلمي في مجال الرقميات **نشاط**: تنفيذ برامج البحث العلمي في مجال العلوم والتكنولوجيا النووية **نشاط**. تنفيذ برامج البحث العلمي في مجال النسيج	6966 6096 6433 3350 6440 460	
2.2 تحسين تأثير البحث والتجديد على التنمية الاقتصادية الاجتماعية	المؤشر 1.2.2: نسبة تطور عدد مطالب: • براءات الاختراع النابعة عن الهياكل والمؤسسات العمومية للبحث على المستوى الوطني • براءات الاختراع النابعة عن الهياكل والمؤسسات العمومية للبحث على المستوى الدولي • المستنبطات النباتية المودعة من قبل الهياكل والمؤسسات العمومية	%9.8 %0 %50	**نشاط**: قيادة أنشطة تثمين نتائج البحث ونقل التكنولوجيا **نشاط**: تركيز الاقطاب التكنولوجية وفضاءات التجديد **نشاط**: نشر الثقافة العلمية **نشاط**: النهوض بالبحث العلمي **نشاط**: نشر الثقافة العلمية بمدينة العلوم **نشاط**: نشر الثقافة العلمية بقصر العلوم **نشاط**: الاشتراكات الالكترونية **نشاط**: النشر الجامعي	4735 13560 411 1587 7452 1913 14756 1183	وضع التجهيزات العلمية الكبرى على ذمة كل الباحثين بمؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث قصد الاستعمال المشتر وضع **الإطار القانوني** الملائم لترشيد التصرف في التجهيزات العلمية الكبرى وحسن استغلالها وصيانتها، تفعيل اتفاقيات الشراكة بين مؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث و المحيط الاجتماعي والاقتصادي بما يمكن هذه المؤسسات من تحسين مواردها الذاتية عبر **إسداء الخدمات**

	للبحث				إعادة النظر في التصرف في التجهيزات العلمية صلب وحدات الخدمات المشتركة للبحث، انجاز التقييم النهائي لبرامج البحث الإيلافي التي تم الإنتهاء من إنجازها خلال سنة 2022. - مراجعة مقتضيات القانون عدد 68 لسنة 2000 المتعلق بتنقيح القانون التوجيهي للبحث العلمي والنصوص المتصلة به في اتجاه تمتيع جميع المشاركين في الاختراع على غرار الطالب والعون العمومي (غير الباحث) المخترع من عائدات استغلال براءات واعطائهم الأولوية في الاستغلال البراءة - تفعيل الآليات الضرورية لحماية حقوق المخترع وذلك بـ: ▪ بوضع وفرض اعتماد التصريح بالاختراع المنصوص عليه بالقانون عدد 84 لسنة 2000 المتعلق ببراءات الاختراع ▪ بوضع وفرض استعمال كراس المخبر بمختلف مخابر ووحدات البحث ▪ تعزيز قدرات المشرفين على التثمين في مجال التصرف وإدارة أصول الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا ووضع على ذمتهم الآليات اللازمة لذلك (قواعد بيانات وبرمجيات لتقييم البراءة ،....) - مراجعة النصوص المتعلقة بحركية
	المؤشر 2.2.2 : نسبة تطور عدد الاتفاقيات المبرمة مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي	%12.5			
	المؤشر 3.2.2: عدد المؤسسات الناشئة ومؤسسات الإفراق العلمي المنبثقة عن نتائج البحث.	2			

					الباحثين بما يعزز تنقل الباحثين نحو المؤسسات الاقتصادية مع تبسيط إجراءاتها - وضع إطار قانوني مرن وفعال لهياكل التثمين. - مراجعة منظومة محاضن المؤسسات بمؤسسات التعليم العالي والبحث لتطوير مرافقة المبتكرين وباعثي المؤسسات الناشئة المنبثقة من مؤسسات التعليم العالي والبحث وضع إطار تشريعي ينظم إحداث المؤسسات المجددة المنبثقة عن هياكل البحث (Spin Off)

3.2 مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج

يساهم جل الفاعلين العموميين (مراكز البحث التي تكتسي الصبغة العلمية والتكنولوجية والوكالة الوطنية للنهوض بالبحث العلمي) بصفة مباشرة في تحقيق أهداف البرنامج عبر تنفيذ سياسات البحث العلمي في مجالات اختصاصها.

- وكما تساهم كل من مدينة العلوم وقصر العلوم في ذلك بصفة غير مباشرة من خلال المساهمة في تحقيق هدف عملياتي يتمثل في "نشر الثقافة العلمية".

مساهمة الفاعلين العموميين في أداء برنامج البحث العلمي وحجم الاعتمادات المحالة

الفاعل العمومي	أهداف البرنامج (التي يساهم الفاعل العمومي في تحقيقها)	أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى إنجازها في إطار تحقيق البرنامج	الاعتمادات المحالة من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2023
المركز الوطني للبحوث في علوم المواد	دعم تميز البحث العلمي واشعاعه تحسين تأثير البحث والتجديد على التنمية الاقتصادية الاجتماعية	تنفيذ برنامج البحث العلمي في مجال علوم المواد	4887
مركز البيوتكنولوجيا ببرج السدرية		تنفيذ برنامج البحث العلمي في مجال البيوتكنولوجيا ببرج السدرية	8139
مركز بحوث وتكنولوجيات الطاقة		تنفيذ برنامج البحث العلمي في مجال الطاقة	8313
مركز بحوث وتكنولوجيات المياه		تنفيذ برنامج البحث العلمي في مجال المياه	8211
مركز البيوتكنولوجيا بصفاقس		تنفيذ برنامج البحث العلمي في مجال البيوتكنولوجيا بصفاقس	6966
المعهد الوطني للبحث والتحليل الفيزيائي الكيميائي		تنفيذ برنامج البحث العلمي في مجال التحليل الفيزيائي الكيميائي	6096
مركز البحث في الميكروالكترونيك والنانوتكنولوجيا بسوسة		تنفيذ برنامج البحث العلمي في مجال الميكروالكترونيك والنانوتكنولوجيا	6433
الوكالة الوطنية للتقييم والاعتماد في التعليم العالي والبحث العلمي		تقييم الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث العمومية والخاصة وبرامجها التكوينية	140
مركز البحث في الرقميات بصفاقس		تنفيذ برنامج البحث العلمي في مجال الرقميات	3350
المركز الوطني للعلوم والتكنولوجيا النووية		تنفيذ برنامج البحث العلمي في مجال العلوم والتكنولوجيا النووية	6440
مركز البحث في علوم النسيج بالمنستير		تنفيذ برنامج البحث العلمي في مجال علوم المواد	460

الوكالة الوطنية للنهوض بالبحث العلمي		النهوض بالبحث العلمي	1587
مدينة العلوم بتونس	دعم تميز البحث العلمي واشعاعه	نشر الثقافة العلمية بمدينة العلوم	7452
قصر العلوم بالمنستير	دعم تميز البحث العلمي واشعاعه	نشر الثقافة العلمية بقصر العلوم	1913

3- الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى (2023-2025)

قدرت الاعتمادات المقترحة لبرنامج البحث العلمي سنة 2023 بـ 183.461 م د مقابل 142.652م د سنة 2022 أي بنسبة تطور28.61%. وتتوزع الاعتمادات المقترحة على النحو التالي:

التأجير

قدرت الاعتمادات المقترحة بـ 65.100 م د سنة 2023 مقابل 63.064 م د سنة 2022 أي بنسبة زيادة قدرها 3.23 % وذلك لتغطية التعديلات حسب الحاجة الخاصة بالانعكاس المالي المتعلق بالتدرج والترقية والانعكاس المالي المتعلق بانتدابات 2022 والمتعلقة بسلك المدرسين الباحثين.

التسيير

قدرت الاعتمادات المقترحة بـ 5.265 م د سنة 2023 مقابل 3.940 م د سنة 2022 أي بنسبة زيادة قدرها 33.63 % وذلك لتغطية النفقات الإلزامية خاصة بالنسبة لمركز البحث في علوم وتكنولوجيا النسيج بالمنستير، كما تم تحويل الاعتمادات المرصودة لمركز النشر الجامعي من برنامج القيادة والمساندة إلى برنامج البحث العلمي

التدخلات

قدرت الاعتمادات المقترحة بـ 6.456 م د سنة 2023 مقابل 6.289 م د سنة 2022 أي بنسبة زيادة قدرها 2.66 %، منها 4.670 م د بعنوان التدخلات ذات الصبغة التنموية، وتخصص الاعتمادات الإضافية المقترحة خاصة لاقتناء وصيانة التجهيزات العلمية وبعض التهيئات المختلفة، إضافة إلى تخصيص 140 أ.د لفائدة الوكالة الوطنية للتقييم والاعتماد في التعليم العالي والبحث العلمي

الاستثمار

قدرت الاعتمادات المقترحة بـ 106.640 م د سنة 2023 مقابل 69.359 م د سنة 2022 أي بنسبة زيادة قدرها 53.75 % وذلك لـ:

أ- ضمان تميز البحث العلمي واشعاعه وذلك من خلال:

- مواصلة دعم هياكل البحث مع توجيه نشاطها نحو الأولويات الوطنية مع ربط تمويلها بالإنتاج العلمي وبتأثيرها في المحيط الاقتصادي والاجتماعي، وقد تم تخصيص اعتمادات جملية قدرها 25 م د للغرض.

- مواصلة تمويل مشاريع البحث الإيلافي في مجال الأولويات الوطنية مع مزيـــد ربطها بالأولويات وحاجيات القطاعات التنموية من البحث والتطوير في إطار رؤية وتوجهات محددة. وستخصص اعتمادات قدرها 7.8 م د للغرض.

- إحداث مجمعـــات بحث وهي هياكل بحثية سيتم العمل على أن تكون متميزة وتجمع كافة الفاعلين المعنيين باختصاص المجمع، تحقـــق الإضـافة النوعية وتعمل في انسجـام وتكامـــل مع المكونات الأخرى لمنظومة البحث والتجديد.

- مواصلة تمويل مشاريع بحث لفائدة الباحثين الشبان لتشجيع المشاريع المجددة خاصة بالجهات الداخلية وقد تم تخصيص اعتمادات قدرها 2 م د للغرض

ب- تثمين نتائج البحث والانفتاح على المحيط وذلك من خلال:

- توسيع مجالات تطوير برامج تثمين نتائج البحث بتنوعها وذلك بمواصلة تمويل مشاريع البحث التعاونية لدعم الابتكار بالأقطاب التكنولوجية. ««COLLABORA إلى جانب تمويل تثمين مشاريع ختم دروس ومذكرات تربص الطلبة. «Post PFE/MFE» ومواصلة تمويل مشاريع البحوث التشاركية في القطاعات ذات الأولية، مع توجيه التمويل نحو مشاريع البحث والتجديد ذات النضج التكنولوجي المتقدم والإمكانات الواعدة لإحداث مؤسسات مجددة ويقترح تخصيص اعتمادات قدرها 3.950 م د للغرض.

- الشروع في تركيز فضاءات التجديد بالجامعات ودعم فضاءات إيواء واحتضان المشاريع المجددة إلى جانب مواصلة احداث الوحدات المختصة بمراكز البحث

ج - دعم التعاون الدولي **:**

✓ تدعيم مجالات التعاون العلمي بتوسيع الشراكة العلمية لتشمل عديد الدول على غرار الصين وكوريا وغيرها، والانفتاح على الدول الافريقية في اطار نقل المعرفة

والمساندة الفنية ، إلى جانب تدعيم التعاون مع الشركاء التقليديين، ويقترح رصد اعتمادات قدرها 11 م د للغرض.

د- تحسين ظروف البحث العلمي بتوفير الوسائل اللوجستية اللازمة **:**

- ✓ مواصلة دعم المؤسسات ومراكز البحث بالتجهيزات العلمية اللازمة خاصة في اطار قرض البنك الاوروبي للاستثمار، وذلك برصد اعتمادات تناهز 6.215 م د مع الحرص على ترشيد استعمالها من قبل جميع الباحثين على الصعيد الوطني وعلى دورية صيانتها.
- ✓ نشر الاعلام العلمي عبر رصد اعتمادات قدرها 13 م د للاشتراكات الالكترونية.

جدول عدد 3: تقديرات ميزانية البرنامج

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة

البيان	إنجازات 2021	ق م تكميلي 2022	تقديرات 2023	الفارق	
				المبلغ	النسبة
نفقات التأجير	59292	63064	65100	2036	3,23%
نفقات التسيير	4531	3940	5265	1325	33,63%
نفقات التدخلات	5962	6289	6456	167	2,66%
نفقات الاستثمار	59204	69359	106640	37281	53,75%
المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**128989**	**142652**	**183461**	**40809**	**28,61%**
المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**131742**	**145405**	**186509**	**41104**	**28,27%**

يبرز الجدول أعلاه تقديرات لتطور الاعتمادات الخاصة ببرنامج البحث العلمي واللازمة لتغطية الأنشطة المشار اليها آنفا والتي تمت برمجتها لتحقيق الأهداف المرسومة للبرنامج.

فبالنسبة لنفقات التأجير تم تقديرها باعتبار الانتدابات المبرمجة خلال السنوات القادمة إلى جانب تغطية تكلفة الترقيات والتدرج.

أما فيما يتعلق بنفقات التسيير فقد تمت برمجة اعتمادات إضافية لتغطية أساسا الزيادة في الأسعار بالنسبة للطاقة إلى جانب بقية النفقات الإلزامية الأخرى.

كما تم اعتماد زيادة بقسم التدخلات لتغطية نفقات التدخلات ذات الصبغة التنموية ولإنجاز مشاريع التهيئة والتجهيز للمؤسسات العمومية ذات الصبغة العلمية والتكنولوجية بالأساس. وتم تقدير تطور الاعتمادات المقترحة لقسم الاستثمار بالنظر إلى حاجيات التمويل لبرامج البحث والتثمين والتعاون الدولي إلى جانب إتمام مكونات الأقطاب التكنولوجية الممولة من البنك الأوروبي للاستثمار.

إطار نفقات متوسط المدى 2023-2025

توزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة

البيان	إنجازات 2021	ق م تكميلي 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025
المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	128989	142652	183461	200000	236000
المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	131742	145405	186509	203048	239048

برنــامج الخدمات الجامعية

رئيسة البرنامج: السيدة أحلام الدخلاوي الشاطر
المديرة العام للشؤون الطالبية، منذ أوت 2022

I- تقديم البرنامج واستراتيجيته:

1.1 تقديم استراتيجية البرنامج:

تتمثل غاية برنامج الخدمات الجامعية في الإحاطة بالطالبات والطلبة على امتداد مسيرتهم الدراسية صلب مؤسسات التكوين الأكاديمي وبمؤسسات الإيواء والإعاشة وفضاءات الأنشطة الثقافية والرياضية والترفيهية، وذلك لإثراء شخصية الطالب وتجذيرها في بيئة مدنية سليمة ملائمة للتكوين الأكاديمي بما ينعكس إيجابيا على مردوده الدراسي ويساهم في تكوين فرد فاعل في المجتمع.

وتندرج توجهات البرنامج ضمن أهداف التنمية المستدامة خاصة الهدف 4 عبر بناء ورفع مستوى المرافق التعليمية القائمة وتهيئة بيئة تعليمية فعالة ومأمونة وخالية من العنف للجميع والزيادة في عدد المنح المدرسية المتاحة للبلدان النامية على الصعيد العالمي للالتحاق بالتعليم العالي بحلول عام 2020، وكذلك الإستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة، كما يستند البرنامج إلى المحاور المضمنة بمشروع إصلاح منظومة التعليم العالي والبحث العلمي التي تمتد إلى سنة 2025 وتوجهات مشروع المخطط الخماسي للتنمية 2021-2025 لتطوير الحياة والجامعية بوجه عام ومزيد الإحاطة بالطالب.

التشخيص:

خلال السنوات الأخيرة تمثلت أهم **نقاط قوة** قطاع الخدمات الجامعية في المجهود المبذول للترفيع في مقادير المنح الجامعية وتوسيع قاعدة المستفيدين بها وتمكين العديد من الطلبة من المساعدات الاجتماعية مع تمتيع أكبر عدد ممكن من الطالبات والطلبة من السكن الجامعي بمن فيهم طالبي السكن الاستثنائي عبر اللجوء الى آلية المناولة والكراءات.

إلا أن هذه النتائج لا تحجب جملة من **نقاط الضعف** المتمثلة أساسا في:

- تراجع طاقة الاستيعاب بالسكن الجامعي ببعض الجهات نتيجة للإقبال المتزايد على بعض الاختصاصات الدراسية وكذلك للتعطل الجزئي لبعض مؤسسات الإيواء الذي فرضته أشغال التهيئة والبناء والتوسعة التي شملت معظم المبيتات والأحياء الجامعية والبطء والتعطيل الذي ارتبط باستكمال العديد من المشاريع في الآجال المحددة لها.
- صعوبة التعويل على آلية المناولة في بعض الجهات واللجوء اضطرارا إلى كراء بنايات تفتقد للعديد من المرافق وخاصة منها الفضاءات المخصصة لممارسة الأنشطة الثقافية والرياضية.
- الحاجة إلى تعزيز الموارد البشرية المتخصصة بالعديد من مؤسسات الايواء والاطعام الجامعي نتيجة للنقص الحاصل الذي يفرضه سن التقاعد سنويا وعجز العديد من الأعوان المتقدمين في السن عن تقديم الأداء المطلوب ببعض الأنشطة.
- تفاوت مستوى الخدمات المقدمة بالمطاعم من حيث جودة الأكلة المقدمة وتوفير شروط السلامة وهو ما يطرح إشكالية ربطها بالمسار الإشهادي للإطعام
- محدودة الأخصائيين النفسانيين الناشطين بفضاءات الخدمات الجامعية حيث يعول البرنامج على 19 أخصائيا وهو ما يؤثر على نسبة الطلبة المقيمين المنتفعين بالإحاطة النفسية.

بناء على التشخيص أعلاه، تم ضبط المحاور الاستراتيجية التالية:

- التكفل بالطالب من خلال: العناية بخدمات الإيواء عبر تحسين جودة السكن والرفع من طاقة الإيواء لمجابهة الطلبات المتزايدة على السكن العمومي ببعض الجهات والاستغناء عن آلية الكراء والتقليص من الاعتماد على المناولة وتحسين نسبة رضاء الطالب عن الأكلة الجامعية من حيث نوعيتها وتنوعها وسلامتها وكيفية تقديمها.

- الإحاطة النفسية والتنمية الذاتية للطالب وذلك من خلال: تنويع أفق الإحاطة النفسية والأنشطة الثقافية والرياضية والعلمية الموجه للطلبة التونسيين والدوليين داخل الفضاءات الجامعية، بما يسمح بتحسين نسب الإقبال وعدد المنتفعين من هذه الخدمات.

2.1: الهياكل المتدخلة

يتكون برنامج الخدمات الجامعية من:

- برنامج فرعي مركزي تقوده الادارة العامة للشؤون الطالبية.

- ثلاث برامج فرعية اقليمية متمثلة في دواوين الخدمات الجامعية للشمال، وللوسط وللجنوب.

ويتضمن البرنامج فاعلا عموميا ممثلا في مؤسسة غير إدارية: دار تونس بباريس

II- أهداف ومؤشرات قيس أداء برنامج الخدمات الجامعية

1.2 تقديم أهداف ومؤشرات قيس أداء البرنامج

الهـدف 1.3: تطوير أنشطة التكفل بالطالب

يندرج هذا الهدف ضمن المحو الاستراتيجي المتعلق بالتكفل بالطالب، وذلك من خلال تحسين ظروف الإيواء وإشهاد المطاعم الجامعية ومتابعة نسبة رضاء الطالب سواء فيما يتعلق بجودة الإقامة وتوفير المستلزمات والتجهيزات الضرورية لها أو بتطوير جودة الأكلة المقدمة وتحسين ظروف توزيعها،

وفي هذا الإطار إرتأ البرنامج اعتماد المؤشرات التالية:

- نسبة الغرف التي تأوي فعليا طالبا أو طالبين
- نسبة مؤسسات السكن الجامعي التي توفر خدمات متكاملة
- نسبة تطور عدد المطاعم الجامعية المؤهلة للانخراط في المسار الإشهادي.

✓ **المؤشر1.1.3: نسبة الغرف التي تأوي فعليا طالبا أو طالبين:**

يوضح هذا المؤشر مدى تطور عدد غرف الإيواء الجامعي المعدة لطالب أو طالبين ضمن العدد الجملي لغرف السكن في اتجاه الاستغناء النهائي عن السرير الثالث، وقد تم ضبطه كمؤشر جودة لتحسين ظروف الإيواء من خلال توفير جانب من الشروط الصحية والراحة النفسية للطالب بفضاءات السكن الجامعي.

✓ **تقديرات المؤشر 1.1.3:**

المؤشر	الوحدة	إنجازات 2021	ق.م 2022	التقديرات		
				2023	2024	2025
المؤشر1.1.3: نسبة الغرف التي تأوي فعليا طالبا أو طالبين	نسبة مائوية	% 82,12	80,83%	%75,75	% 77	%77,33

شهد هذا المؤشر تطورا من 77,97 %خلال السنة 2019-2020 إلى 82,12 % نهاية السنة الجامعية، 2020-2021، لكن نلاحظ أن التقديرات المحددة للسنوات الثلاث القادمة سوف تشهد تراجعا وذلك لعاملين اثنين، أولهما، جملة المشاريع المبرمجة والمتواصلة للتهيئة والإصلاح والتوسعة والبناء، أما الثاني فيعود إلى تراجع طاقة الإيواء وازدياد الطلب على السكن العمومي ببعض الجهات نتيجة لارتفاع عدد الطلبة المسجلين بها وهو ما استوجب العودة الاضطرارية إلى استعمال السرير الثالث بالعديد من المبيتات.

ومن المتأكد أن يشهد هذا المؤشر الاستقرار المطلوب في مساره التطوري، بعد استكمال جميع المشاريع المتواصلة للتهيئة والإصلاح والتوسعة والعمل مع باقي الأطراف المتدخلة على تحقيق التوازن المطلوب في توجيه الطلبة وتوزيعهم على مختلف التخصصات الدراسية وترشيد توجيههم بمراعاة طاقة الاستيعاب المضبوطة بكل مؤسسة إيواء.

✓ **<u>المؤشر2.1.3: نسبة مؤسسات السكن الجامعي التي توفر خدمات متكاملة:</u>**

يهدف هذا المؤشر الى متابعة نسبة مؤسسات السكن الجامعي التي توفر خدمات متكاملة للمقيمين، والسعي التدريجي إلى تعميمها على كل المؤسسات، وهو أيضا مؤشر جودة يحرص على تنوع الخدمات وتكاملها المطلوبين داخل كل مؤسسة إلى جانب نشاط الإيواء، من مرافق صحية وقاعات للعلاج وأخرى للترفيه وتعاطي الأنشطة الثقافية والرياضية.

✓ **تقديرات المؤشر 2.1.3:**

المؤشر	الوحدة	انجازات 2021	ق.م 2022	التقديرات		
				2023	2024	2025
المؤشر2.1.3: نسبة مؤسسات السكن الجامعي التي توفر خدمات متكاملة للطلبة	نسبة مائوية	% 49,46	%66,66	%83,69	%88,17	%86,45

تمكنت تقريبا 2/1 مؤسسات الايواء من تحقيق القيم المستهدفة المؤشر وتوفير الخدمات المتكاملة المحددة خلال السنة الجامعية الماضية 2020-2021، وقد توجهت العناية خلال السنة الجارية 2021-2022 إلى تكثيف أشغال الإصلاح والصيانة والتجهيز الموجهة لتطوير خدمات الايواء المتكاملة في أبعادها الصحية والترفيهية والثقافية، وهو ما سينعكس إيجابا على تطوير المؤشر خلال السنوات الثلاث المقبلة وتجاوز القيمة المنشودة المحددة بـ 68,75 % مع نهاية السنة 2022-2023.

ويراهن البرنامج على إنجاز التقديرات المنشودة لهذا المؤشر متى أمكن تسريع نسق أشغال البناءات والتوسعة ورفع كل الصعوبات والمعيقات الإدارية والعقارية المرتبطة بها بالتنسيق مع الهياكل الجهوية المختصة.

✓ **<u>المؤشر 3.1.3: نسبة تطور عدد المطاعم الجامعية المؤهلة للانخراط في المسار الإشهادي:</u>**

يتنزل هذا المؤشر ضمن تطوير أفق التكفل بالطالب من زاوية الحرص على الرفع من جودة الإطعام الجامعي في مختلف مراحله من الإعداد إلى الاستقبال فالتوزيع وفق مقاييس دولية تضمن جودة الأكلة وتنوعها وسلامتها الغذائية.

ومن هذا المنطلق يراهن برنامج الخدمات الجامعية على الربط التدريجي لكل المطاعم الجامعية بالمسار الإشهادي، وهو خيار يستدعي مبادرة المطاعم بالتعاقد مع مكاتب مختصة في الإشهاد للإشراف على المرافقة والمتابعة الضرورية لمختلف الشروط والأنشطة المتعلقة بالإطعام والتي تقتضيها مراحل الحصول على الإشهاد.

✓ **تقديرات المؤشر 3.1.3:**

المؤشر	الوحدة	إنجازات 2021	ق.م 2022	التقديرات 2023	2024	2025
نسبة تطور المطاعم الجامعية المؤهلة للانخراط في المسار الإشهادي	نسبة مائوية	%8,97	% 10,82	%15,66	%25,30	%27,71

تم ضبط التقديرات المدرجة بهذا المؤشر بـ 16 مطعما جامعيا جديدا على امتداد السنوات الثلاث المقبلة للمخطط بمعدل 5 مطاعم في كل سنة.

وبهذا سوف نمر من إدراج 7 مطاعم خلال 2021 إلى 23 مطعما مع نهاية 2025، وهي خطوة جدّ واعدة في مراحل تحقيق القيم المستهدفة لهذا المؤشر، رغم الاعتمادات الضخمة التي يستوجبها الإشهاد وتفرضها مشاريع التهيئة والتوسعة والتجهيزات الضرورية وكلفة تكوين أعوان الطبخ والتغذية والسلامة الغذائية، فضلا عن الفترة اللازمة التي يستغرقها الحصول على الإشهاد حسب وضعية كل مطعم والتي تصل إلى نحو 4 سنوات.

الهدف 2.3 : تعزيز الصحة النفسية والتنمية الذاتية للطالب

يندرج هذا الهدف ضمن المحور الاستراتيجي المتعلق بالراحة النفسية والتنمية الذاتية، ويهتم بجملة الأنشطة والخدمات التي تستهدف السلامة النفسية للطالب وتمكينه من كل دعائم الإقبال على ممارسة كل ضروب الأنشطة الثقافية والرياضية والمشاركة في مختلف التظاهرات المنتظمة للغرض والاستفادة منها، ويمكن في هذا الإطار تقسيم مجال التدخل إلى عنصرين:

- توفير الإحاطة النفسية للطالب سواء من خلال تنفيذ جملة من التدخلات العلاجية في شكل حصص إنصات فردية وجماعية أو وعبر تنفيذ برنامج سنوي يتم توزيعه على جميع الأخصائيين النفسانيين بكافة مؤسسات الخدمات الجامعية ويتخلل هذا البرنامج مجموعة من المحاضرات والندوات ذات الطابع الوقائي والتحسيسي.

ويولي هذا الهدف بالخصوص، أهمية كبرى إلى الطلبة الوافدين الجدد على الجامعة

والطلبة الدوليين لمعالجة صعوبات التأقلم والتواصل داخل المحيط الجامعي وتيسير الانخراط في الحياة الجامعية.

- تطوير آليات ووسائل التنمية الذاتية للطالب بجميع مؤسسات الخدمات الجامعية عبر التشجيع على بعث النوادي الثقافية والرياضية وتنظيم التظاهرات وتنويع مضامينها حتى تكون مدخلا لتنمية المواهب الفنية والثقافية والرياضية للطلبة وعاملا لتكريس السلوك التشاركي وأخلاق الحوار والتنافس والتعايش الحضاري الجماعي.

وفي نفس الاتجاه، يعمل البرنامج ضمن هذا الهدف، إلى الرفع من عدد المنخرطين بمختلف التظاهرات الثقافية والفنية والعلمية والرياضية وتوفير التجهيزات والفضاءات الضرورية لاحتضان أنشطة مختلف النوادي والجمعيات.

✓ المؤشر1.2.3 : نسبة الطلبة المنتفعين بالإحاطة النفسية:

يهدف هذا المؤشر إلى احتساب نسبة الطلبة المنتفعين بدورات انصات وحصص إحاطة نفسية فردية وجماعية والمنتفعين من مختلف التظاهرات والندوات الوقائية والتحسيسية، المؤمنة من قبل أطباء وأخصائيين نفسيين داخل مؤسسات الإيواء الجامعي

انطلق العمل بهذا المؤشر منذ ثلاث سنوات نظرا لأهميته في تعزيز الراحة النفسية للطالب وتطوير امكاناته واستعداداته النفسية للإقبال على الدروس والأنشطة الأكاديمية والثقافية في أحسن الظروف.

وقد تمّ من خلاله التأكيد على سياسة البرنامج في الدعوة إلى التكثيف من التظاهرات في مجال الإحاطة النفسية وخاصة منها الندوات العلمية ذات الطابع العلاجي والتحسيسي والوقائي لما لها من دور في الرفع من عدد المستفيدين بالرعاية النفسية بالوسط الجامعي.

✓ تقديرات المؤشر 1.2.3:

المؤشر	الوحدة	إنجازات 2021	ق.م 2022	التقديرات 2023	2024	2025
المؤشر1.2.3:نسبة الطلبة المنتفعين بالإحاطة النفسية	نسبة مائوية	% 17,56	% 24,83	% 22,33	% 23,47	% 23,06

يرتبط هذا الهدف في تطوره وفي جزء كبير من نتائجه بمدى حاجة الطلبة إلى خدمات الإحاطة النفسية والايمان بجدواها، سواء الحالات التي تستدعي التدخلات العلاجية المباشرة عبر حصص الإنصات الفردية والجماعية أو من خلال برمجة الندوات واللقاءات الجماعية ذات الطابع الاستباقي، التحسيسي والوقائي.

وتعتبر النتائج المحققة ايجابية، نظرا لخصوصية مثل هذه الخدمة وقابلية هذه النتائج لمزيد من التطوير خاصة بعد أن تم الشروع في التركيز على الأنشطة الصحية الوقائية والتحسيسية على مستوى العدد والمضامين لتوسيع دائرة المنتفعين والتقليص من عدد الحالات السلوكية الموجبة للتدخلات العلاجية.

بغض النظر عن صعوبة تحقيق القيمة المستهدفة لسنة 2022 (مما حتم تعديل التقديرات) من المنتظر أن يسجل المؤشر خلال السنوات القادمة نسقا تصاعديا ليبلغ حوالي 4/1 عدد المقيمين، مع ارتفاع عدد المستفيدين من حوالي 9445 طالبا خلال 2020-2021 (منهم إناث 69,07 %) إلى 15300 مستفيدا خلال السنة الجامعية 2024-2025.

- ✓ **المؤشر2.2.3: نسبة الطلبة المنخرطين في مختلف النوادي الثقافية والعلمية والرياضية:**

يمثل النشاط الثقافي والرياضي رافدا هامّا للحفاظ على التوازن النفسي للطالب والنأي به عن مختلف الأمراض السلوكية وتمكينه من فرص متنوعة لممارسة مواهبه وتنميتها في مختلف المجالات الثقافية والرياضية. وفي هذا الإطار يعالج هذا المؤشر احتساب عدد الطلبة المنخرطين بالنوادي الثقافية والرياضية داخل المبيتات والأحياء الجامعية من مجموع الطلبة المقيمين.

- ✓ **تقديرات المؤشر 2.2.3:**

المؤشر	الوحدة	إنجازات 2021	ق.م 2022	التقديرات		
				2023	2024	2025
المؤشر2.2.3: نسبة الطلبة المنخرطين بالنوادي الثقافية والعلمية والرياضية داخل المبيتات والأحياء الجامعية والمراكز الثقافية والرياضية	نسبة مائوية	18,26 %	31,76 %	26,04 %	27,26 %	% 28,34

نلاحظ من خلال معطيات المؤشر لسنة 2021 أن عدد المنخرطين بمختلف النوادي الثقافية والعلمية والرياضية في كل مجالاتها لم يدرك 5/1 العدد الجملي للمقيمين، أي حوالي 9819 منخرطا. ومن المتوقع عدم بلوغ القيمة المستهدفة لسنة 2022 اعتبارا لتبعات الوضع الصحي على الأنشطة صلب النوادي.

ويسعى البرنامج خلال السنوات القادمة على ضوء هذه المستجدات إلى استهداف 3/1 عدد المقيمين بما يعادل استقطاب حوالي 18.800 طالبا وطالبة.

ويتأكد المسار الإيجابي للتقديرات في هذا المؤشر من خلال الإجراءات الجديدة التي من المنتظر تنفيذها خلال السنوات الثلاث القادمة خاصة في مجال النشاط الرياضي من خلال مزيد التعويل على الرياضات الترفيهية والفنية وتحسين البنية التحتية الرياضية والانتهاء التدريجي من بناء وتهيئة ما يزيد عن 60 ملعبا رياضيا إلى جانب استكمال الأشغال المتواصلة بالمركبات الرياضية الكبرى.

أما في مجال الأنشطة الثقافية، يعول البرنامج على ضوء التقديرات المحددة لهذا المؤشر على توفير مزيد من الفضاءات المعدة لأنشطة النوادي الفنية والأدبية والعلمية خاصة تلك التي تمت برمجتها ضمن الأمثلة الهندسية لمشاريع التهيئة والتوسعة التي شملت معظم المبيتات والأحياء الجامعية.

✓ **المؤشر3.2.3: نسبة تطور عدد التظاهرات الثقافية والعلمية والرياضية المنجزة:**

يكتسي هذا المؤشر أهمية قصوى باعتباره مؤشر نجاعة ومنتوج، وفضاء لخلق أفق تنافسي وتبادلي بين مختلف الانتاجات الثقافية للطلبة، ومجالاتها الفنية والأدبية والعلمية والصحية والبيئية والرياضية والترفيهية، أفق يسمح بانفتاح كل مؤسسة على باقي المؤسسات فضلا عن دور التظاهرات المنظّمة في استقطاب عدد كبير من المستفيدين إلى جانب المنخرطين بالنوادي والممارسين للفعل الثقافي.

✓ **تقديرات المؤشر 3.2.3:**

المؤشر	الوحدة	إنجازات 2021	ق.م 2022	التقديرات		
				2023	2024	2025
عدد التظاهرات الثقافية والعلمية والرياضية المنجزة.	عدد	90	315	182	200	215

تمثل السنة الجامعية 2020-2021، سنة استثنائية بالعودة إلى الإجراءات التي فرضها انتشار جائحة "كوفيد 19 "، وما رافقها من انقطاع للدروس وغلق للمؤسسات ومنع لكل التجمعات والأنشطة والتظاهرات مما سيؤثر تبعا لذلك على مدى تحقيق القيمة المستهدفة لسنة 2022.

ويعتزم البرنامج خلال السنوات القادمة استرجاع النسق العادي عبر مضاعفة عدد التظاهرات وإدراك معدل حوالي 200 تظاهرة كبرى سنويا وذلك بعد العودة إلى النسق الطبيعي لتنظيم التظاهرات وإحكام التصرف في كلفة تنظيمها عبر الاستغلال المشترك للفضاءات بين مختلف المؤسسات ودعوتها إلى الانفتاح والمشاركة في مختلف التظاهرات والمشاريع الثقافية والرياضية التابعة لهياكل شبابية وثقافية أخرى إلى جانب التعويل على حسن اختيار التظاهرات من حيث قدرتها على تجميع أكبر عدد ممكن من المستفيدين على غرار التظاهرات ذات الطبيعة الفنية والصحية والترفيهية.

2.2 تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف ومؤشرات الأداء:

جدول عدد 6: بيان الأنشطة ودعائم الأنشطة لبرنامج الخدمات الجامعية:

الهدف	المؤشرات	تقديرات المؤشرات لسنة 2023	الأنشطة	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2023	دعائم الأنشطة
الهـدف 1.3: تطوير أنشطة التكفل بالطالب	المؤشر1.1.3: نسبة الغرف التي تأوي فعليا طالبا أو طالبين	%75,75	**نشاط** 1: قيادة الخدمات الجامعية بتونس والخارج **نشاط 3:** الخدمات الجامعية بالشمال **نشاط 4:** الخدمات الجامعية بالوسط **نشاط 5:** الخدمات الجامعية بالجنوب **نشاط 2 :** دار تونس بباريس	225003 97874 52645 52545 1000	- اعداد نصوص متعلقة بحوكمة المبيتات والأحياء الجامعية
	المؤشر2.1.3: نسبة مؤسسات السكن الجامعي التي توفر خدمات متكاملة للطلبة	%83,69			- مراجعة النصوص الترتيبية المنظمة للاتفاقيات الطبية بمشاركة جميع المتدخلين في منظومة - التغطية الصحية للطلبة. - تفعيل مراكز الصحة الجامعية - العمل على ترشيد الموارد
	المؤشر 3.1.3: نسبة تطور عدد المطاعم الجامعية المؤهلة للانخراط في المسار الإشهادي	%15,66			- تنويع أساليب توزيع الأكلة واشراك الطلبة في اختيار الوجبات - الاعتماد على التواصل الالكتروني للتواصل مع الطلبة في مجال الاطعام
الهـدف 2.3: تعزيز الصحة النفسية والتنمية الذاتية للطالب	المؤشر 1.2.3: نسبة الطلبة المنتفعين بالإحاطة النفسية	% 22,33			-إمضاء اتفاقيات تعاون إطارية مع كل من وزارتي الشباب والرياضة ووزارة الثقافة. - تشريك مختلف مؤسسات الخدمات الجامعية في التظاهرات الثقافية والترفيهية. - المشاركة في مختلف التظاهرات المنظمة من قبل مختلف مكونات المجتمع المدني والهياكل العمومية ذات العلاقة بالشأن الثقافي والرياضي.
	المؤشر 2.2.3: نسبة الطلبة المنخرطين في مختلف النوادي الثقافية والعلمية والرياضية	% 26,04			

	المؤشر 3.2.3: عدد التظاهرات الثقافية والعلمية والرياضية	182			

3.2 مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج:

تساهم دار تونس بباريس كفاعل عمومي في تحقيق أهداف البرنامج عبر نشاط رئيسي يتمثل أساسا في إيواء الطلبة التونسيين المقيمين بباريس والإحاطة بهم عبر:

- العمل على مضاعفة طاقة استيعاب الطلبة التونسيين المقيمين بالمبيت.
- تطوير الحياة الثقافية للطلبة المقيمين من خلال تنظيم مجموعة من الملتقيات الثقافية موسيقى وسينما وفن تشكيلي.

مساهمة الفاعلين العموميين في أداء برنامج الخدمات الجامعية

وحجم الاعتمادات المحالة

الفاعل العمومي	أهداف البرنامج (التي يساهم الفاعل العمومي في تحقيقها)	أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى إنجازها في اطار تحقيق البرنامج	الاعتمادات المحالة من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2023
دار تونس بباريس	تطوير أنشطة التكفل بالطالب تعزيز الصحة النفسية والتنمية الذاتية للطالب	الإقامة والأنشطة الطلابية بباريس	1000

3- الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى (2023-2025)

قدرت الاعتمادات المقترحة لبرنامج الخدمات الجامعية سنة 2023 بـ 429.067 م د مقابل 404.206 م د سنة 2022 أي بنسبة تطور 6.15 % .

تقديرات تطور ميزانية برنامج الخدمات الجامعية لسنة 2023

حسب طبيعة النفقة الاقتصادية

البيان	إنجازات	ق م تكميلي 2022	تقديرات	الفارق	
	2021		2023	المبلغ	النسبة
نفقات التأجير	114668	113398	117398	4000	3,53%
نفقات التسيير	48755	33430	51892	18462	55,23%
نفقات التدخلات	214916	229777	229777	0	0,00%
نفقات الاستثمار	19768	27601	30000	2399	8,69%
المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**398107**	**404206**	**429067**	**24861**	**6,15%**
المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**407955**	**414054**	**438871**	**24817**	**5,99%**

التسيير

قدرت بـ 51.892 م د سنة 2023 مقابل 33.430 م د سنة 2022 أي بنسبة زيادة قدرها 55.23% وذلك لتغطية النفقات المتعلقة خاصة بالتغذية إلى جانب المصاريف الإلزامية.

التدخلات

قدرت بـ 229.777 م د سنة 2023.

الاستثمار

قدرت بـ 30.000 م د سنة 2023 مقابل 27.601 م د سنة 2022 أي بنسبة زيادة قدرها 8.69 %، وقد تم تخصيص اعتمادات قدرها 100 أد لتهيئة المراكز الثقافية واعتمادات قدرها 0.350 م د لتهيئة الملاعب الرياضية إلى جانب تخصيص اعتمادات قدرها 1.100 م د للأنشطة الطلابية وتطوير الخدمات الجامعية.

اطار النفقات متوسط المدى 2023 -2025 برنامج الخدمات الجامعية

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

البيان	إنجازات 2021	ق م تكميلي 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025
المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	398107	404206	429067	438000	468000
المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	407955	414054	438871	447804	477804

يبرز الجدول أعلاه تقديرات لتطور الاعتمادات الخاصة ببرنامج الخدمات الجامعية واللازمة لتغطية الأنشطة المشار اليها آنفا والتي تمت برمجتها لتحقيق الأهداف المرسومة للبرنامج.

فبالنسبة لنفقات التأجير تم تقديرها باعتبار الانتدابات المبرمجة خلال السنوات القادمة.

أما في ما يتعلق بنفقات التسيير فقد تمت برمجة اعتمادات إضافية لتغطية أساسا الزيادة في الأسعار خاصة بالنسبة للمواد الغذائية لتوفير الأكلة للطلبة وكذلك بالنسبة لاستهلاك الطاقة.

كما تم اعتماد زيادة بقسم التدخلات لتغطية نفقات التدخل الاجتماعي وكذلك مصاريف المناولة في السكن لتغطية العجز في طاقة الاستعاب.

وتم تقدير تطور الاعتمادات المقترحة لقسم الاستثمار على أساس تقدم نسق انجاز المشاريع المتواصلة بالأساس المتعلقة خاصة ببناء وتوسعة وتهيئة المبيتات الجامعية، أما بالنسبة للمشاريع الجديدة فتخص أساسا بناء وتوسعة بعض المبيتات الجامعية بالمناطق التي تشكو عجزا في طاقة الاستيعاب إلى جانب مواصلة أعمال التهيئات لبعض المبيتات الأخرى.

برنـامج القيادة و المساندة

رئيس البرنامج: المدير العام للمصالح المشتركة (في حالة شغور)

1 - تقديم البرنامج:

1-1 تقديم استراتيجية البرنامج:

يهدف برنامج القيادة والمساندة إلى تقديم الدعم والخدمات إلى باقي البرامج والتنسيق فيما بينها لضمان تكاملها في إطار منظومة متجانسة تضمن تحقيق الأهداف الوطنية لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي مما يساعدها على تطوير قدراتها وتوظيفها بأنجع السبل الممكنة كما يعمل على تطوير حوكمة مهمة التعليم العالي والبحث العلمي ويتجسد ذلك في الرغبة الكبيرة في تنفيذ قرارات الهياكل القيادية بالوزارة لما لها من أهمية في تجسيد سياسة الوزارة في تطوير منظومة التعليم العالي والبحث العلمي.

تشخيص واقع البرنامج:

إن الطبيعة الأفقية لبرنامج القيادة والمساندة تعزز قدرته في ضمان تحقيق التوجهات الوطنية الرامية إلى التحكم في كتلة الأجور مقارنة بالاعتمادات المخصصة للتنمية والمحافظة على التوازنات المالية للدولة مع إمكانية استغلال الفرص الخارجية لتنمية الموارد المالية للمهمة خاصة استقطاب الطلبة الأجانب والمساهمة في انفتاح الجامعة التونسية على الخارج.

وفي هذا الإطار يعمل على البرنامج على التنسيق مع مختلف البرامج العملياتية وهو ما يساهم في حسن تنفيذ ميزانية التأجير و المحافظة على توازنات الدولة المالية وضمان ديمومة الميزانية نظرا لشح الموارد وطور في التصرف في الاعتمادات المالية للوزارة وممتلكاتها وذلك من خلال تحسين التصرف في روزنامة صرف الاعتمادات المالية وترشيد التصرف في الممتلكات ومصاريف التسيير و خلق فضاء ملائم للعمل حيث كان

تنفيذ الميزانية متوازنا رغما عن غياب إطار قانوني يوفر المرونة اللازمة لتعبئة الموارد الذاتية ونقص الموارد المالية اللازمة لتعهد وتدعيم البنية التحتية وتوفير التجهيزات الضرورية في مقابل تقلص مصاريف التسيير بالنسبة للأعوان خاصة أمام التحديات الخارجية التي تعرفها الجامعات التونسية في استقطاب الطلبة الأجانب بالتالي تطوير مواردها الذاتية .

كما ساهمت طبيعة البرنامج الأفقية في رفع نسبة تنفيذ قرارات وتوصيات لجان القيادة بالوزارة بالمقارنة مع القرارات والتوصيات التي يتم ضبطها في اجتماعات اللجان مع المساهمة في تطوير المنظومة المعلوماتية وارتفاع في عدد الخدمات التي تسديها الوزارة عن بعد.

ساهم البرنامج في تحقيق تكافؤ الفرص بين النساء والرجال ومختلف فئات المجتمع من خلال توسيع قاعدة النساء على رأس المسؤوليات العليا بالوزارة.

لكن في المقابل يعرف البرنامج عدة صعوبات منها:

-عدد القرارات التي تم تنفيذها مقارنة بمجموع القرارات والتوصيات التي تم اتخاذها صلب هذه الهياكل متوسط وهو ما ساهم في عدم تطور هياكل الحوكمة بالقطاع.

-ضعف في التنسيق بين مختلف البرامج بالإضافة إلى غياب نظام معلوماتي مندمج يضمن مهام اليقظة والاستشراف ويمكن من المساعدة على أخذ القرار وعدم توفر خطة اتصالية ناجعة خاصة بالوزارة والهياكل تحت الإشراف تمكّن من توفير المعلومة بصفة حينية واستباقية عند الاقتضاء نظرا لمحدودية العنصر البشري المختص، وتشتت المعلومات والبيانات.

- ضعف في تنفيذ البرامج التكوينية على مستوى بعض الجامعات ونقص في التكوين الداخلي مع محدودية الميزانيات المخصصة لتكوين الأعوان صلب بعض مراكز البحث، النقص الفادح في الموارد البشرية نتيجة إيقاف الانتدابات منذ سنة 2017 وعدم تعويض الشغورات الوظيفية (وفاة، إحالة على التقاعد...).

- رغم محاولة البرنامج تحقيق تكافؤ الفرص بين النساء والرجال ومختلف فئات المجتمع في إطار تحسين التصرف في الموارد البشرية لم ترتقي نسبة النساء على رأس المسؤوليات العليا بالوزارة إلى نسب تتلائم والإرتفاع الملحوظ في عدد خريجي التعليم

العالي من النساء حيث أن نسبة خريجي التعليم العالي من الإناث هي ضعف خريجي الذكور.

رؤية البرنامج على المدى المتوسط:

تتمثل رؤية البرنامج خلال الثلاثية القادمة 2023-2025 في تركيز نظام حوكمة متطور يعتمد على مقاربة تشاركية بين جميع الأطراف المتداخلة وانتهاج أساليب تصرف ناجعة وحديثة بما يضمن نجاعة وفاعلية البرامج والمشاريع التي يتم تنفيذها من قبل جميع هياكل ومؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي وتكريسا لمبادئ الشفافية وثقافة المساءلة ضمن إطار تعاقدي ينظم العلاقة بين جميع المتدخلين.

كما سيتم العمل في نفس الإطار على إضفاء المرونة في التصرف في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي ومؤسسات الخدمات الجامعية وذلك في اتجاه تدعيم استقلاليتها بما يمكنها من تنمية مواردها وترشيد استغلالها وتطوير أساليب التصرف والتسيير بها، في تطابق مع المعايير الدولية المعتمدة مع العمل على إرساء نظم معلوماتي قطاعي مندمج على مستوى الوزارة والمؤسسات الراجعة إليها بالنظر، وإرساء سياسة اتصالية ناجعة على مستوى جميع الهياكل.

المحاور الإستراتيجية:

إن تقديم الدعم والخدمات إلى باقي البرامج والتنسيق فيما بينها لضمان تحقيق الأهداف الوطنية لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي هو الغاية الأساسية لبرنامج القيادة والمساندة لكن وأمام ما أفضى إليه واقع البرنامج من نقص خاصة المتعلقة بحوكمة المهمة وتطوير المنظومة الإتصالية فان البرنامج سيعمل على:

- دعم حوكمة المهمة وهياكل القيادة والاستشراف على مستوى الوزارة والمؤسسات الراجعة اليها بالنظر.
- إرساء سياسة اتصالية ناجعة وترسيخها على مستوى الجامعات ومراكز البحث ودواوين الخدمات الجامعية مع إرساء نظام معلوماتي مندمج ورقمنه الخدمات المسداة.
- مواصلة التحكم في كتلة الأجور وتنمية قدرات الموارد البشرية وترشيدها.
- ضمان التوازنات المالية لـلمهمة مع تحسين التصرف في الموارد المالية خاصة أمام الصعوبات التي تعيشها المالية العمومية.

1-2 الهياكل المتدخلة:

يتكون برنامج القيادة والمساندة من برنامج فرعي مركزي تقوده الإدارة العامة للمصالح المشتركة وتشرف على ثلاث وحدات عملياتية على مستوى مركزي: القيادة والمساندة والإدارة العامة للبنايات والتجهيز، ووحدة عملياتية تتمثل في مؤسسة عمومية ذات صبغة ادارية: مركز الحساب الخوارزمي .

2- أهداف ومؤشرات برنامج القيادة والمساندة:

الهدف 4-1 :تطوير حوكمة المهمة:

يعمل برنامج القيادة والمساندة على دعم حوكمة المهمة وهياكل القيادة والاستشراف على مستوى الوزارة وإرساء سياسة اتصالية ناجعة وذلك من خلال القيام بعمليات المتابعة والتقييم والتخطيط لضمان التنسيق بين مختلف البرامج ومتابعة تنفيذ القرارات والتوصيات التي تتخذ على مستوى الهياكل القيادية بالوزارة كما يسهر البرنامج على تطوير انفتاح الوزارة على المواطنين من خلال تطوير السياسة الإتصالية والإنخراط في المجهود الوطني لرقمنة الإدارة عبر تطوير نسبة الخدمات عن بعد.

- **المؤشر 4-1-1 :نسبة تنفيذ قرارات وتوصيات هياكل القيادة بالوزارة:**

يمثل المؤشر نسبة تنفيذ قرارات وتوصيات لجان القيادة بالوزارة بالمقارنة مع القرارات والتوصيات التي يتم ضبطها في اجتماعات اللجان. (اللجان القيادية بالوزارة التي سيتم احتساب قراراتها وتوصياتها مبدئيا هي مجلس الجامعات +لجنة الرقابة الداخلية + لجنة تركيز منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف). وقد تم اختياره لمتابعة نسبة تنفيذ القرارات والتوصيات التي يتم ضبطها في اجتماعات اللجان القيادية بالوزارة حيث تبين أن بعض القرارات والتوصيات التي تتخذ صلب هذه اللجان لا يتم تنفيذها لذا سيمكننا هذا المؤشر من متابعة نسبة تنفيذ هذه القرارات والعمل على الترفيع فيها لأهميتها في حوكمة الوزارة.

تقديرات المؤشر 4-1-1 : نسبة تنفيذ قرارات وتوصيات هياكل القيادة بالوزارة:

مؤشرات أداء قيس الهدف	الوحدة	انجازات 2021	2022	تقديرات		
				2023	2024	2025
4-1-1 نسبة تنفيذ قرارات وتوصيات هياكل القيادة بالوزارة	**نسبة**	% 46.1	%60	%62	% 65	% 67

تحليل المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

تبين الإحصائيات أن عدد القرارات التي تم تنفيذها مقارنة بمجموع القرارات والتوصيات التي تم اتخاذها صلب هذه الهياكل متوسط وهي تعود أساسا إلى صعوبة متابعة وتنفيذ بعض القرارات والتوصيات الصادرة عن مجالس الجامعات والتي تهم عادة أكثر من هيكل اداري وغياب هيكل يعنى بمتابعة تنفيذ قرارات وتوصيات مجالس الجامعات بالوزارة هي نسبة سيتم العمل على الترفيع فيها خلال الثلاث سنوات القادمة لتصل إلى 67 % سنة 2025 حيث سيتم بعث هيكل أو تعيين اطار يعمل على متابعة تنفيذ هذه القرارات بالإضافة إلى التنسيق الدوري مع الهياكل المعنية بهذه القرارات وتذليل صعوبات تنفيذها بصفة مستمرة .

- **المؤشر 4-1-2 : نسبة تطور مستعملي موقع الوزارة:**

نسبة تطور مستعملي مواقع الوزارة (موقع الوزارة الرسمي + صفحة الوزارة فيسبوك) وقد تم اختيار هذا المؤشر لمتابعة مدى تطور السياسة الإتصالية للوزارة ومدى انخراطها في المجهود الوطني والإستحقاقات الدولية المتعلقة بانفتاح الإدارة على المواطن وحق كل مواطن في الحصول على المعلومة أو الوثائق والتأسيس لإدارة مفتوحة عبر اعلام المواطنين بتوجهات الوزارة وبرامجها .

تقديرات المؤشر 4-1-2 : نسبة تطور مستعملي موقع الوزارة:

مؤشرات أداء قيس الهدف	الوحدة	انجازات 2021	2022	تقديرات		
				2023	2024	2025
4-1-2 نسبة تطور مستعملي موقع الوزارة	**نسبة**	%13	% 15	% 17	% 19	% 21

تحليل المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

شهد مؤشر تطور عدد مستعملي مواقع الوزارة ارتفاعا بين سنتي 2020 و2021 إذ يقدر عدد مستعملي الموقع الرسمي للوزارة خلال 12 شهر الماضية بـ 669,223 K مستعمل بينما يقدر عدد مستعملي صفحة الوزارة على فيسبوك بـ 534,802 K مستعمل.

ويعود تطور هذا المؤشر الى اهتمام المبحرين بنشريات الوزارة التي تهم الأسرة الجامعية من طلبة وإطارات التدريس وموظفين وعملة، حيث تمكن الوزارة عبر موقعها وصفحتها على الفيسبوك من نشر البلاغات والاحصائيات والمستجدات طوال السنة الجامعية.

هذا وستعمل الوزارة على تطوير هذه النسبة بـ 2 % سنويا خلال الثلاث سنوات القادمة حيث سيتم ادراج مضامين تفاعلية بموقع الوزارة مع التحيين الدوري لمحتوى الموقع حتى يتسنى للمبحرين من الإطلاع على أخر مستجدات الوزارة.

- **المؤشر 4-1-3: نسبة تنفيذ برنامج تطوير الخدمات عن بعد:**

تعريف المؤشر: عدد الخدمات عن بعد المنجزة بالنسبة للعدد الجملي للخدمات المبرمجة وقد تم اختيار هذا المؤشر لمعرفة مدى التزام الإدارة بتنفيذ ما تم برمجته لتطوير الخدمات عن بعد حيث تبين أن العديد من التطبيقات يتم برمجتها لكن لا يتم تنفيذها وهو ما يحد من إرساء منظومة خدمات عن بعد متكاملة تساهم في تقريب الإدارة من المواطن وتنفيذ سياسة الدولة في رقمنة خدماتها

تقديرات المؤشر 4-1-3 : نسبة تنفيذ برنامج تطوير الخدمات عن بعد:

مؤشرات أداء قيس الهدف	الوحدة	انجازات 2021	2022	تقديرات		
				2023	2024	2025
4-1-3 نسبة تنفيذ برنامج تطوير الخدمات عن بعد	نسبة	44%	%50	% 54	%58	%61

تحليل المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

يتمثل توجه الوزارة في أن تضع مجموعة من الخدمات الجديدة عن بعد أو تطوير وتحيين التطبيقات الموجودة سنويا وذلك لدعم مؤشر تطوير الخدمات عن بعد من خلال الرفع في عدد الخدمات عن بعد وتعزيز المجهود الوطني لتركيز الإدارة الإلكترونية ذلك أن النسق الحالي لإدراج الخدمات عن بعد لم يكن بالسرعة المطلوبة خاصة أن نسبة التنفيذ لم تتجاوز 44 % وهي نسبة متوسطة أمام ما يتطلبه المجهود المنتظر لتركيز الإدارة الإلكترونية بالوزارة.

وقد تمكنت الوزارة إلى حدود سنة 2021 من إدراج 41 خدمة على الخط حيث تولت إدارة الإعلامية سنة 2021 وضع 4 خدمات من مجموع 9 خدمات مبرمجة.

هذا ويعتبر هذا النسق ضعيف نظرا لأهمية تقريب الخدمات من المواطن خاصة وأن الشريحة الكبرى من المتعاملين مع الوزارة هم من الطلبة والأساتذة الجامعيين لذا ستعمل إدارة الإعلامية على مواصلة تطوير وتحيين الخدمات عن بعد وتمكين اطاراتها من المشاركة في دورات تكوينية متخصصة في مجال تطوير البرمجيات لتلافي النقص في الإطارات المختصة في هذا المجال صلب إدارة الإعلامية. وقد تم وضع خطة عمل لإدراج عدد من الخدمات على الخط وذلك بصفة تدريجية وتم على أساسه ضبط التقديرات للسنوات القادمة

الهدف 4-2: تحسين التصرف في الموارد البشرية:

يعمل برنامج القيادة والمساندة على التحكم في كتلة الأجور مقارنة بالإعتمادات المخصصة للتنمية والمحافظة على التوازنات المالية للمهمة وتنمية قدرات الموارد البشرية وترشيدها وقد تم اختيار المؤشرات الخاصة بهذا الهدف بناء على التوجهات التالية:

- التقليص من كتلة الأجور مقارنة بالموارد المخصصة لميزانيات التنمية.
- تطوير قدرات الأعوان المباشرين من إدارين وفنيين وعملة عبر تنظيم دورات تكوينية متعددة ومتنوعة المجالات تستجيب إلى حاجيات الإدارة في تحسين خدماتها والذي يبقى رهين مستوى الإمكانيات البشرية الموضوعة على ذمة الإدارة وقدرتها على

التعامل مع المواطنين.

- **المؤشر 4-2 -1 :نسبة تنفيذ كتلة الأجور**

تعريف المؤشر :هذا المؤشر يهم الإعتمادات المرصودة لكتلة الأجور. وقد تم الإختيار هذا المؤشر بهدف التقليص من كتلة الأجور مقارنة بالموارد المخصصة لميزانيات التنمية بهدف خلق التوازنات المالية للدولة وتوجيه أكبر نسبة من الميزانية إلى التنمية.

تقديرات المؤشر 4 -2 -1 : نسبة تنفيذ كتلة الأجور

مؤشرات أداء قيس الهدف	الوحدة	انجازات 2021	2022	تقديرات		
				2023	2024	2025
4-2-1 نسبة تنفيذ كتلة الأجور	نسبة	%99.74	100.05 %	%100.01	%100	%100

تحليل المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

يعمل البرنامج على التقليص في الفوارق بين تقديرات وانجازات كتلة الأجور وذلك في اطار الحرص على تحقيق التوازنات المالية للمهمة وما يلاحظ أن هذه النسبة تم التقليص فيها سنويا وقد شهدت نسبة إنجاز كتلة الأجور سنة 2021 تراجعا مقارنة بالتقديرات لتبلغ 99.74% هذا ويهدف البرنامج إلى الوصول إلى التطابق بين التقديرات والإنجازات بحلول سنة 2024 خاصة من خلال تركيز آليات متابعة الساعات الإضافية بمؤسسات التعليم العالي واعتماد الشفافية في توزيع منح التحفيز والتأطير.

- **المؤشر 4-2 -2 :نسبة المشاركين في الدورات التكوينية ذات الأولوية**

تعريف المؤشر : عدد المشاركين في الدورات التكوينية ذات الأولوية مقارنة بالعدد الجملي للمشاركين في الدورات التكوينية.

وقد تم الإختيار على هذا المؤشر بهدف معرفة نسبة انخراط الوزارة في التوجهات الوطنية للتكوين ذلك أن رئاسة الحكومة تحدد ضمن منشورها السنوي للتكوين مجموعة من مجالات التكوين ذات الأولوية الوطنية وتحث الوزارات على تمكين أعوانها من المشاركة في هذه المجالات التكوينية ذات البعد الأفقي المشترك بين مختلف الوزارات.

تقديرات المؤشر 4-2 -2 :نسبة المشاركين في الدورات التكوينية ذات الأولوية

مؤشرات أداء قيس الهدف	الوحدة	انجازات 2021	2022	تقديرات		
				2023	2024	2025
4-2-1نسبة المشاركين في الدورات التكوينية ذات الأولوية	نسبة	%14.32	%15	%20	%25	% 30

تحليل المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

شهد هذا المؤشر خلال سنة 2021 تراجعا ملحوظا ويرجع ذلك أساسا إلى تراجع عدد المنتفعين بالتكوين في الدورات التكوينية ذات الأولوية حيث بلغ عددهم 2607 عون مقابل 3300 سنة 2020 نظرا للظروف الاستثنائية التي مرت بها البلاد.

لذا ستعمل الوزارة على الترفيع في هذه النسبة خلال الثلاث سنوات القادمة لتبلغ 30% سنة 2025 وذلك من خلال حث مختلف الهياكل على تكثيف الدورات التكوينية ذات الأولوية بهدف الرفع من عدد المتكونين في هذه المجالات وذلك عن طريق:

* تحسيس المسؤولين عن التكوين بالجامعات ودواوين الخدمات الجامعية ومراكز البحث العلمي بأهمية هذه المجالات لتحسين وتطوير قدرات الأعوان الراجعين لها بالنظر.

* مزيد متابعة تنفيذ البرامج التكوينية لهذه الهياكل من خلال مطالبتها بتقرير حول الانجاز الفعلي للتكوين كل 6 أشهر عوضا عن مرة كل سنة.

الهدف 3.4: ضمان ديمومة الميزانية وتحسين التصرف في الموارد المالية.

يعمل البرنامج على ضمان التوازنات المالية للمهمة خاصة أمام الصعوبات التي تعيشها المالية العمومية حيث أن التوازنات المالية تعتبر أولوية للدولة نظرا لشح الموارد وهو ما يحتم العمل على تطوير التصرف في الإعتمادات والممتلكات وحسن تنفيذ الميزانية من حيث الإعداد والإنجاز وذلك من خلال تحسين التصرف في روزنامة صرف الإعتمادات المالية وترشيد التصرف في الممتلكات وترشيد مصاريف التسيير والعمل على خلق فضاء ملائم للعمل.

- **المؤشر 4-3 -1 نسبة تنفيذ الميزانية:**

تعريف المؤشر: الفارق بين تقديرات وانجازات الميزانية للسنة المالية المعنية.

تم ضبط هذا المؤشر بهدف حسن تنفيذ الميزانية من حيث الإعداد والإنجاز وذلك من خلال تحسين التصرف في روزنامة صرف الإعتمادات المالية وتحقيق التوازنات المالية.

تقديرات المؤشر 4-3 -1 نسبة تنفيذ الميزانية:

مؤشرات أداء قيس الهدف	الوحدة	انجازات 2021	2022	تقديرات		
				2023	2024	2025
4-2-1 نسبة تنفيذ الميزانية	نسبة	% 99.6	% 99.7	% 99.8	% 99.9	% 100

تحليل المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

يتبين لنا من خلال إنجازات 2021 وجود تحسن في تنفيذ الميزانية من حيث التقديرات والإنجاز وتعتبر نسبة الإنجاز هامة جدا وينتظر أن تتحسن خلال السنوات القادمة لتصل نسبة 100 % سنة 2025 وذلك من خلال الرفع في نسق انجاز مشاريع الاستثمار من جهة والحرص على دقة التقديرات بالنسبة لأقسام التأجير والتسيير والتدخل من جهة أخرى.

- **المؤشر 4-3 -2: كلفة التسيير بالنسبة للعون:**

تعريف المؤشر: كلفة التسيير لأعوان الإدارة المركزية والجامعات مركزي وأعوان دواوين الخدمات الجامعية مركزي

وقد تم ضبط هذا المؤشر بهدف ترشيد التصرف في الممتلكات وترشيد مصاريف التسيير مع العمل على خلق فضاء ملائم للعمل وذلك في إطار سعي الوزارة لترشيد مواردها المالية وحسن التصرف الإمكانيات المالية المتاحة.

تقديرات المؤشر 4-3 -2: كلفة التسيير بالنسبة للعون:

مؤشرات أداء قيس الهدف	الوحدة	انجازات 2021	2022	تقديرات		
				2023	2024	2025
4-2-1 كلفة التسير بالنسبة للعون	عدد	5775 د	6055د	5992 د	5980 د	5970 د

تحليل المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

إن التقليص في كلفة التسيير خلال الثلاث السنوات القادمة سيتم من خلال الضغط على المصاريف وتحسين التصرف في المواد خاصة أمام ارتفاع كلفة مختلف المواد والخدمات المسداة لفائدة الإدارة مع تكثيف الدورات التحسيسية والتكوينية حول ترشيد استعمال المواد الإستهلاكية والتقليص في الإستعمال الورقي للوثائق علما وأن التقليص الكبير في كلفة التسيير قد يضر بظروف العمل وبالتالي بمردودية الأعوان.

3.2 تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف ومؤشرات الأداء:

جدول عدد 1: بيان الأنشطة ودعائم الأنشطة لبرنامج القيادة والمساندة :

الهدف	المؤشرات	تقديرات المؤشرات لسنة 2023	الأنشطة	التقديرات المالية 2023	دعائم الأنشطة
الهدف 1.4 تطوير حوكمة المهمة	المؤشر1.1.4: نسبة تنفيذ قرارات وتوصيات هياكل القيادة بالوزارة.	% 62	قيادة الأنشطة المركزية نظام المعلومات (مركزي) نظام المعلومات (مركز الحساب الخوارزمي)	15958 2735 8914	- متابعة القرارات الصادرة عن الهياكل القيادية بالوزارة. - تكليف اطار أو بعث هيكل لمتابعة قرارات الهياكل القيادية بالوزارة. - المتابعة الحينية لتدفق المعلومات على الشبكة وقياس مدى استعمال سعة الربط المتاحة لكل مؤسسة والتدخل لدى مزود الاتصالات للترفيع في سعة الربط عند الحاجة -تقديم معلومات أوفر على مستوى موقع الواب للوزارة والسهر على عمليات التحيين. -مزيد التفاعل والتواصل مع متابعي صفحة الوزارة على فيسبوك وذلك عبر توضيح المعلومات المنشورة والإجابة على الأسئلة
	المؤشر2.1.4: تطور مستعملي موقع الوزارة	% 17			
	المؤشر3.1.4 نسبة تنفيذ برنامج تطوير الخدمات عن بعد.	% 55			
الهدف 2.4 تحسين التصرف في الموارد البشرية	المؤشر ..1.2.4: نسبة تنفيذ كتلة الأجور.	%100.01	سياسة الموارد البشرية	2485	- تركيز آليات متابعة للساعات الإضافية بمؤسسات التعليم العالي - ضبط معايير دقيقة وشفافة لتوزيع الساعات الإضافية ومنح التحفيز والتأطير. - دعم مجال التكوين لفائدة الموظفين والعملة :برمجة دورات تكوينية ملائمة لمختلف الاختصاصات ومختلف أصناف الأعوان وسيتم التكوين خاصة في المجالات ذات الأولوية الوطنية والمدرجة بمنشور رئاسة الحكومة حول مخططات التكوين. - تعيين اطار مكلف بمتابعة مخططات التكوين الخاصة بالجامعات ودواوين الخدمات الجامعية ومؤسسات التعليم العالي والبحث
	المؤشر 2.2.4: نسبة المشاركين في الدورات التكوينية ذات الأولوية.	% 20			

الهدف 3.4 ضمان ديمومة الميزانية وتحسين التصرف في الموارد المالية	المؤشر 1.2.4 : نسبة تنفيذ الميزانية	% 99.8	**نشاط 3:** التسيير الخدمات اللوجيستية والبنايات والتجهيزات	11320	-الترفيع في نسق انجاز مشاريع الإستثمار - الحرص على دقة التقديرات بالنسبة لأقسام التأجير والتسيير والتدخل. - العمل على الضغط على آجال انجاز الصفقات. - تركيز منظومة تصرف في التجهيزات. - برمجة دورات تحسيسية حول ترشيد استهلاك الطاقة - دعم المجهودات المتعلقة بترشيد مصارف التسيير.
	المؤشر 2.3.4: كلفة تسيير العون	5992 د			

3- الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى (2023-2025)

تم تخصيص اعتمادات جملية قدرها 41.412 م د بعنوان سنة 2023 مقابل 39.466 م د بعنوان سنة 2022 أي بنسبة تطور قدرها 4.93 % وتخصص الاعتمادات لإدماج حوالي 237 من عملة الحضائر في اطار برنامج تسوية وضعية 6000 عامل، علاوة على انتداب 100 خطة بأسلاك مختلفة و20 في خطة أستاذ مبرز، وكذلك لدعم ومساندة البرامج الأخرى ولتطوير آليات وأساليب التصرف ورقمنة الخدمات الإدارية وقد تم في هذا الاطار تخصيص اعتمادات قدرها 3.000 م د لتطوير التصرف في هياكل ومؤسسات التعليم العالي.

تقديرات تطور ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة 2023

حسب طبيعة النفقة الاقتصادية

البيان	إنجازات 2021	ق م تكميلي 2022	تقديرات 2023	الفارق	
				المبلغ	النسبة
نفقات التأجير	32029	19208	18796	-412	-2,14%
نفقات التسيير	5786	6852	6800	-52	-0,76%
نفقات التدخلات	672	843	816	-27	-3,20%
نفقات الاستثمار	9791	12563	15000	2437	19,40%
المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**48278**	**39466**	**41412**	**1946**	**4,93%**
المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**48578**	**39766**	**41512**	**1746**	**4,39%**

اطار النفقات متوسط المدى 2023 -2025 برنامج القيادة والمساندة

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

البيان	إنجازات 2021	ق م تكميلي 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025
المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	48278	39466	41412	43000	53000
المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	48578	39766	41512	43100	53100

الملاحق

بطاقات المؤشر

لبرنامج التعليم العالي

بطـاقة مـؤشـــر قيس أداء 1.1.1:

عدد الجامعات المصنفة باعتماد (THE Times Higher Education)

رمز المؤشر: 1.1.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تحسين جودة التكوين وتوجيهه نحو التميز.
2. **تعريف المؤشر:** تصنيف سنوي للجامعات ينشر من قبل مجلة THE Time Higher) (Education يضم أفضل الجامعات العالمية يقوم على منهجية تعتمد على عدد من المعايير (التدريس، بيئة التعليم، البحث، المكانة على المستوى الدولي، الابتكار). ويمثل المؤشر متابعة لتطور تصنيف الجامعات التونسية باعتماد (THE).
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر جودة
4. **نوع المؤشر:** مؤشر منتوج
5. **المؤشر في علاقة مع النوع الاجتماعي:** مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** عدد الجامعات المصنفة باعتماد (THE):
   - عدد الجامعات المرتبة ضمن الـ 600 الأولى
   - عدد الجامعات المرتبة بين 601 و800
   - عدد الجامعات المرتبة بين 801 و1000
   - عدد الجامعات المرتبة بين + 1000
2. **وحدة المؤشر:** عدد
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الإدارة العامة للتعليم العالي.
4. **تاريخ توفّر المؤشر :** الثلاثي الثاني من كل سنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** 08 جامعات تونسية مصنفة باعتماد THE في حدود سنة 2025على النحو التالي:

عدد الجامعات المصنفة باعتماد (THE)	سنة 2025
عدد الجامعات المرتبة ضمن الـ 600 الأولى	0
عدد الجامعات المرتبة بين 601 و800	0
عدد الجامعات المرتبة بين 801 و1000	1
عدد الجامعات المرتبة +1000	7

6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: المدير العام للتعليم العالي

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :**

المؤشر		الوحدة	الإنجازات	ق.م	توقعات		
			2021	2022	2023	2024	2025
عدد الجامعات المصنفة باعتماد (THE)	عدد الجامعات المرتبة ضمن الـ600 الأولى	عدد	0	0	0	0	0
	عدد الجامعات المرتبة بين 601 و800	عدد	0	0	0	0	0
	عدد الجامعات المرتبة بين 801 و1000	عدد	0	0	0	1	1
	عدد الجامعات المرتبة +1000	عدد	6	6	8	7	7

2. **تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

شهدت السنوات الأخيرة دخول تدريجي للجامعات التونسية في التصنيف السنوي المنشور من قبل مجلة THE (Higher Education)Time) ليصل العدد لـ 6 جامعات في +1000 في سنة 2021. ويعتبر التواجد في هذا الترتيب في حد ذاته إيجابيا نظرا للمعايير الذي يعتمدها في تصنيف الجامعات (التدريس، بيئة التعليم، البحث، المكانة على المستوى الدولي، الابتكار).

هذا وستسعى الجامعات التونسية المصنفة إلى المحافظة على تواجدها في هذا التصنيف العالمي مع العمل على تحسين ترتيبها لتصل إلى مراكز متقدمة.

ومن المتوقع أن تخل 02 جامعات للتصنيف في سنة 2023 (جامعة تونس وجامعة قابس)، على أن يقع التركيز في المرحلة القادمة على محاولة المحافظة على التواجد في التصنيف وتحسينه، خاصة بعد المجهود المبذول من قبل البرنامج في مجال التحسيس والتأطير والمتابعة للجامعات في هذا المجال.

3. **تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر**:

- عدم تحمس بعض الجامعات للدخول والتواجد في التصنيفات العالمية، وذلك بسبب ضعف التأطير والاحاطة والتحسيس بقيمة هذه التصنيفات، وهذا ما جعل رئيس البرنامج يقوم بمجهود كبير لتلافي هذا النقص من خلال تنظيم العديد من ورشات العمل في الغرض.

- الجامعات التونسية تولي مجهودها الأكبر للتكوين والتدريس مما يجعلها لا تستجيب لجميع المعايير الخاص بالتصنيف THE (التدريس يمثل 30% فقط من العدد الممنوح)

- من بين المعايير التي يعتمد عليها التصنيف THE نجد البحث العلمي، غير أنه ليس حكرا على الجامعة فقط (مراكز البحث العلمي على سبيل الذكر).

- عدم ذكر ارتباط الباحث بجامعته في المقالات مما يجعلها لا تحتسب لصالح الجامعة.

- رغبة عدد من الجامعات في التواجد في تصنيفات أخرى بدلا عن تصنيف THE (Higher Education)Time على غرار QS.

بطـاقة مـؤشـــر قيس أداء 2.1.1:

نسبة المؤسسات المتحصلة على شهادة مطابقة في وضع نظام لإدارة الجودة طبقا للمواصفة (ISO 9001-ISO 21001)

رمز المؤشر: 2.1.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تحسين جودة التكوين وتوجيهه نحو التميز.
2. **تعريف المؤشر:** متابعة لتطور عدد المؤسسات المتحصلة على اعتماد الجودة (ISO 9001-ISO 21001)

اعتماد Iso 9001 و Iso 21001 يضمن جودة أداء أنشطة المؤسسات الجامعية وكفاءتها الذي يؤدي إلى أن تكون المخرجات وفق المتطلبات المحددة وأن يكون التعليم العالي في مقدمة الأنظمة في جودة انتاجيته

3. **طبيعة المؤشر :** مؤشر جودة
4. **نوع المؤشر:** مؤشر منتوج
5. **المؤشر في علاقة مع النوع الاجتماعي:** مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** عدد نسبة المؤسسات المتحصلة على شهادة مطابقة في وضع نظام لإدارة الجودة طبقا للمواصفة ISO 9001 أو ISO 21001/ العدد الجملي للمؤسسات الجامعية
2. **وحدة المؤشر:** نسبة مئوية
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الإدارة العامة للتعليم العالي
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** الثلاثي الثاني من كل سنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** 60 مؤسسة المتحصلة على شهادة مطابقة في وضع نظام لإدارة الجودة طبقا للمواصفة ISO 9001 أو ISO 21001 في حدود سنة 2025
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** المدير العام للتعليم العالي

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :**

المؤشر	الوحدة	الإنجازات	ق.م	توقعات		
		2021	2022	2023	2024	2025
عدد المؤسسات المتحصلة على اعتماد الجودة ISO (9001 ISO 21001)	نسبة	5	30	40	50	60
العدد الجملي للمؤسسات الجامعية		206	206	208	208	208
نسبة المؤسسات المتحصلة على اعتماد الجودة ISO (9001 ISO 21001)		2,4%	14,6%	19,2%	24,0%	28,8%

2. **تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر :**

يمثل عدد المؤسسات المتحصلة على شهادة مطابقة في وضع نظام لإدارة الجودة طبقا للمواصفة9001 ISO أو 21001 ISO مؤشرا مهما لضمان جودة أداء أنشطة المؤسسات الجامعية وكفاءتها.

وبلغ عدد المؤسسات المتحصلة على شهادة "ISO" 5 مؤسسات فقط في سنة 2021.

إلا أنه تمّ تحديد هدف 60 مؤسسة متحصلة على شهادة مطابقة في وضع نظام لإدارة الجودة طبقا للمواصفة 9001 ISO أو 21001 ISO للثلاث سنوات القادمة، وذلك نظرا إلى أنّ عدد كبير من المؤسسات الجامعية المشاركة في برنامج دعم الجودة الموجه للمؤسسات « PAQ-DGSE » الممول في إطار برنامج تحديث التعليم العالي من أجل التشغيلية "Promesse"، انخرطت في مسار اشهادي (9001 ISO أو ISO 21001) ومن المتوقع أن تتحصل على شهادة مطابقة في وضع نظام لإدارة الجودة في الثلاث سنوات المقبلة.

3. **تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:**

- غياب التأطير والتكوين والإحاطة بالمؤسسات الجامعية فيما يخص الانخراط في هذا المسار
- طول الإجراءات التي يتطلبها وضع نظام إدارة الجودة.
- أنشغال الجامعات ومؤسساتها في السنتين الماضيتين 2020 و2021 على برنامج دعم الجودة الموجه لدعم التعليم عن بعد « PAQ-Covid » الممول في إطار برنامج تحديث التعليم العالي من أجل التشغيلية "Promesse" قصد إنجاح السنة الجامعية وهو ما أثر سلبا على تقدم انجاز المشاريع الأخرى المبرمجة في إطار نفس البرنامج على غرار « PAG-DGSE » والذي يساهم بصفة كبيرة في اعداد المؤسسات الجامعية للانخراط في مسار الحصول على شهادة مطابقة في وضع نظام لإدارة الجودة طبقا للمواصفة ISO9001 أو ISO21001.

بطـاقة مـؤشـــر قيس أداء 3.1.1:

نسبة برامج التكوين الحاصلة على الاعتماد الأكاديمي (دولي ومحلي) ضمن البرامج المؤهلة للاعتماد.

رمز المؤشر 3.1.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تحسين جودة التكوين وتوجيهه نحو التميز.
2. **تعريف المؤشر:** نسبة برامج التكوين الحاصلة على الاعتماد الأكاديمي (دولي ومحلي) ضمن البرامج المؤهلة للاعتماد.

يعتبر الاعتماد الأكاديمي (دولي ومحلي) خطوة أساسية للمؤسسة الجامعية نحو الامتياز والتميز في إطار انسجامها وتوافقها مع أفضل المعايير العالمية وتيسير الاعتراف بها من قبل الأوساط الاكاديمية الدولية والقدرة على التنافس مع بقية المؤسسات الجامعية

3. **طبيعة المؤشر :** مؤشر جودة
4. **نوع المؤشر:** مؤشر منتوج
5. **المؤشر في علاقة مع النوع الاجتماعي:** مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** عدد برامج التكوين الحاصلة على الاعتماد الأكاديمي (دولي ومحلي) / عدد برامج التكوين المؤهلة للاعتماد (دولي ومحلي).
2. **وحدة المؤشر:** نسبة مئوية
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الإدارة العامة للتعليم العالي/ الهيئة الوطنية للتقييم وضمان الجودة والاعتماد/ الإدارة العامة للتجديد الجامعي
4. **تاريخ توفّر المؤشر :** الثلاثي الثاني من كل سنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** 90 برنامج تكوين حاصل على الاعتماد الأكاديمي (دولي ومحلي) في سنة 2025.
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** المدير العام للتعليم العالي

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

المؤشر	الوحدة	الإنجازات	ق.م	توقعات		
		2021	2022	2023	2024	2025
عدد برامج التكوين الحاصلة على الاعتماد الأكاديمي (دولي ومحلي)	نسبة	22	30	55	75	90
عدد برامج التكوين المؤهلة للاعتماد (دولي ومحلي)		457	460	457	457	457
نسبة برامج التكوين الحاصلة على الاعتماد الأكاديمي (دولي ومحلي) ضمن البرامج المؤهلة للاعتماد		**4,8%**	**6,5%**	**12%**	**16,4%**	**19,7%**

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

يعتبر هذا المؤشر من أهم العناصر التي لها صلة مباشرة بجودة التكوين الجامعي خاصة وأنه البوابة الوحيد للمؤسسات الجامعية للحصول على تقييم يحترم المعايير الدولية.

إلا أنّ نسبة برامج التكوين المتحصلة على الاعتماد الأكاديمي، من بين البرامج المؤهلة للاعتماد بالمؤسسات الجامعية التونسية، لم تمثل سوى 4.8 % في سنة 2021 (22 برنامجا من جملة 457 برنامجا).

وقد تمّ تحديد هدف 90 برنامجا متحصلا على اعتماد أكاديمي بحلول سنة 2025 خاصة بعد صدور النص الخاص بإحداث الوكالة الوطنية للتقييم و الاعتماد في التعليم العالي و البحث العلمي التي ستتولى مهمة تقييم الجامعات وتقييم اعتماد مؤسسات التعليم العالي والبحث وبرامجها التكوينية وتقييم هياكل البحث ومدارس الدكتوراه وكذلك برامج ومشاريع البحث والتجديد.

كما أن العديد من مؤسسات التعليم العالي انخرطت في اعتماد برامجها للتكوين الهندسي حسب معايير الإعتماد الدولية EUR-ACE والذي تجريه وكالات الإعتماد الدولي مثل وكالتي Cti-France و ASIIN- Allemagne والتي بدورها معتمدة من قبل الشبكة

الأوروبية لاعتماد برامج التكوين الهندسي (ENAEE) لإصدار علامة الإعتماد EUR-ACE لبرامج التكوين الهندسي.

ومن المرتقب في السنوات القليلة القادمة أن تنخرط أغلب المؤسسات العمومية والخاصة في هذا التمشي المتعلق باعتماد برامجها، وخاصة منها كليات الطب ومؤسسات التكوين الهندسي.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- عدم انخراط مسارات التكوين الخاصة بالإجازة والماجستير في مسار الاعتماد والاقتصار حاليا على مسارات التكوين الهندسي والطبي
- عدم إرساء ثقافة الاعتماد بالنسبة لأغلبية برامج التكوين.
- لجان الجودة على مستوى المؤسسات الجامعية والتي تعنى بالتقييم الداخلي للبرامج البيداغوجية غير مفعلة كما ينبغي وغير قادرة على القيام بدورها على الوجه المطلوب.
- غياب التأطير والتكوين والاحاطة بالمؤسسات الجامعية في ما يخص الاعتماد،

بطـاقة مـؤشـــر قيس أداء 1.2.1:

نسبة التكوين المعتمد على إطار مرجعي للمهن.

رمز المؤشر 1.2.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تحسين التناسب بين التكوين الجامعي والتشغيلية.
2. **تعريف المؤشر:** نسبة التكوين المعتمد على إطار مرجعي للمهن.

مهننة المسالك التكوينية هو توجه يدعم انفتاح التكوين الجامعي على المحيط الاقتصادي الذي يتحول إلى شريك في التكوين ومساهم أساسي في توسيع إمكانيات التشغيل والادماج.

3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر جودة
4. **نوع المؤشر:** مؤشر منتوج
5. **المؤشر في علاقة مع النوع الاجتماعي:** مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** عدد مسارات التكوين في شهادة الإجازة المعتمد على إطار مرجعي للمهن/ العدد الجملي لمسارات التكوين في الإجازة.
2. **وحدة المؤشر:** نسبة
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الإدارة العامة للتعليم للتجديد الجامعي
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** الثلاثي الثاني من كل سنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** % 15,48في سنة 2025.
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** المدير العام للتعليم العالي.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

المؤشر	الوحدة	الإنجازات	ق.م	توقعات		
		2021	2022	2023	2024	2025
عدد مسارات التكوين المعتمد على إطار مرجعي للمهن	نسبة	115	150	120	150	180
العدد الجملي لمسارات التكوين		1163	1200	1163	1163	1163
نسبة التكوين المعتمد على إطار مرجعي للمهن		9,9%	12,50%	10,32%	12,90%	15,48%

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

بلغ عدد مسارات التكوين المعتمد على إطار مرجعي للمهن 115 مسارا في سنة 2021، ما يمثل 9,9% من مجموع مسارات التكوين المعتمدة، ويعود هذا بالأساس للنسق البطيء في إعداد الأدلة المرجعية للمهن.

ومن المتوقع أن يشهد المؤشر تحسنا متواصلا في السنوات الثلاث القادمة خاصة بعد إدراج النقطة المتعلقة بدعم جودة التكوين في الجامعة التونسية ضمن البرنامج الوطني لإصلاح منظومة التعليم العالي والبحث عبر ملاءمة التكوين الجامعي مع متطلّبات المحيط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ضمانا لحسن اندماج خريجها في سوق الشغل. بالإضافة إلى التنسيق المتواصل مع ممثلي القطاعات المهنية لمراجعة أو تحيين أو إعداد الأدلة المرجعية للمهن والعمل على ربط الصلة ودعم التواصل بينهم وبين الجامعيين في الاختصاص.

وستسعى الوزارة في الفترة القادمة للتسريع في إعداد الأدلة المرجعية للمهن والكفاءات لتطوير مناهج التكوين . وتعتبر هذه الأدلة وثائق مرجعية تحتوي وصفا دقيقا وتحليلا لما

تتطلبه كل مهنة وتحديدا للمواصفات والمعايير والشروط الضرورية للقيام بها. وهو ما يعتبر أساسيا في بلورة البطاقات البيداغوجية لمحتوى التكوين و إعداد برامج التدريس.

3. **تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:**

- بطيء في إعداد الأدلة المرجعية للمهن وهي عملية معقدة وتشهد تداخل عديد الأطراف من مدرسين ومهنيين.

- التفاوت في تقدم إنجاز الأدلة المرجعية للمهن من طرف الغرف الممثلة للمهن والمنضوية تحت إشراف الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية مما يعيق ملاءمة برامج التكوين مع متطلبات المهن المستهدفة.

- محدودية الإمكانيات المادية والبشرية لتركيز ومتابعة الإصلاحات الضرورية والتنسيق بين جميع المتدخلين.

بطـاقة مـؤشـــر قيس أداء 2.2.1:
نسبة الطلبة الذين يحظون بأنشطة غير أكاديمية

رمز المؤشر :2.2.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تحسين التناسب بين التكوين الجامعي والتشغيلية
2. **تعريف المؤشر:** نسبة الطلبة الذين يحظون بأنشطة غير أكاديمية.

تعتبر الأنشطة غير الأكاديمية (اجتماعية، رياضية، خيرية) والتي تقع خارج برامج التكوين العادية للتعليم العالي، أنشطة إضافية يمارسها الطالب بصفة طواعية تقدم رؤية ديناميكية عن تطوره ومهاراته وانجازاته التي يحققها خارج برنامج التكوين العادي.

والمقصود بالأنشطة غير الأكاديمية:

- عدد النوادي الثقافية وعدد النوادي الرياضية
- عدد الطلبة المسجلين بالنوادي الثقافية وعدد الطلبة المسجلين بالنوادي الرياضية
- مجموع الطلبة المسجلين بمراكز المهن وإشهاد الكفاءات
- عدد الأندية ذات العلاقة بالنسيج الصناعي والاقتصادي
- عدد الطلاب المسجلين في الأندية ذات العلاقة بالنسيج الصناعي والاقتصادي

3. **طبيعة المؤشر :** نجاعة
4. **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج
5. **المؤشر في علاقة مع النوع الاجتماعي:** مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** عدد الطلبة الذين يحظون بأنشطة غير أكاديمية/ العدد الجملي للطلبة.
2. **وحدة المؤشر:** نسبة.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الإدارة العامة للتعليم العالي.

4. **تاريخ توفّر المؤشر :** الثلاثي الثاني من كل سنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** 28% سنة 2025
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** المدير العام للتعليم العالي.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :**

المؤشر	الوحدة	الإنجازات	ق.م	توقعات		
		2021	2022	2023	2024	2025
عدد الطلبة الذين يحظون بأنشطة غير أكاديمية	نسبة	27335	37602	53467	69378	80730
العدد الجملي للطلبة		232614	250677	267 334	277 513	288320
نسبة الطلبة الذين يحظون بأنشطة غير أكاديمية		11,8%	15%	20%	25%	28%

2. **تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

بلغ عدد الطلبة الذين يحظون بأنشطة غير أكاديمية 27335 طالبا في سنة 2021، وهذا يمثل 11.8% من مجموع الطلبة.

وستسعى الوزارة إلى تحسين هذا المؤشر بصفة تدريجية (بلوغ نسبة 28 % من مجموع الطلبة بحلول سنة 2025) خاصة مع تحسن الوضع الوبائي في البلاد ولما في ذلك من تأثير مباشر على تطور مهارات الطالب وانجازاته التي يحققها خارج برنامج التكوين العادي مما يعزز فرص الانتداب في سوق الشغل وذلك من خلال:

- مواصلة دعم تركيز وحوكمة مراكز المهن واشهاد الكفاءات بالتنسيق مع الوكالة الامريكية للتنمية الدولية،

- تطوير الأنشطة الثقافية والرياضية والرحلات الترفيهية بمؤسسات التعليم العالي والبحث وتنويعها،
- مواصلة توفير التجهيزات الضرورية لممارسة الأنشطة الثقافية والرياضية داخل الفضاءات الجامعية،
- تشجيع المشاركة في الحياة الجامعية والمجتمعية،
- دعم شبكة الخريجين "Alumni".

3. **تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر**:

- تقلص الاعتمادات المخصصة لدعم الأنشطة الثقافية والرياضية والعلمية مما أدى لتراجع في عدد النوادي وشبه غياب للتظاهرات العلمية والثقافية والرياضية.
- غياب الفضاءات المجهزة والمخصص للنوادي الثقافية والعلمية والرياضية بالعديد من المؤسسات الجامعية، بالإضافة إلى تدني الاعتمادات المخصصة للصيانة بالنسبة للمؤسسات التي لديها فضاءات قديمة.
- صعوبة توفير وسائل النقل الضرورية لنقل طلبة النوادي للقيام بأنشطة خارج المؤسسات.

بطاقات المؤشر

لبرنامج البحث العلمي

بطـاقة مـؤشـــر: نسبة المقالات العلمية المنشورة في المجلات المحكمة من الصنف 1 و2(Q1 وQ2) من مجموع المقالات العلمية المنشورة بالمجلات المحكمة (Q1,Q2,Q3,Q4)

رمز المؤشر: 1.1.2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** دعم تميز البحث العلمي وإشعاعه
2. **تعريف المؤشر:** يمكن هذا المؤشر من قياس نسبة الإنتاج العلمي المتميز وذي الجودة العالية من خلال احتساب نسبة المقالات المنشورة في المجلات العلمية العريقة المعروفة لدى هيئات التصنيف من صنف Q1وQ2 والتي تطلق عليها تسمية المجلات المحكمة وتمكن متابعة هذا المؤشر من قياس مدى تميز وإشعاع مخرجات الأنشطة البحثية.

- يقصد بمجلة علمية محكمة دورية علمية تنشر أبحاثاً متخصصة في مجال محدد بعد أن تقوم بتحكيم هذه الأبحاث من قبل عدد من المتخصصين في نفس المجال، وتعتبر هذه المجلات المنصة الأولى التي يستخدمها الباحثون عادة لنشر آخر ما توصلوا له من نتائج أو لانتقاد ومناقشة نتائج الأبحاث التي نشرت سابقاً.
- تجدر الإشارة إلى أنّ المنشورات العلمية تصنّف بالاستناد على عامل تأثير إلى أربع أصناف

(Q1,Q2,Q3,Q4) والرمز Q مشتق من كلمة Quarter أو Quartile التي تعني الربع (25%) أي تقسيم الدوريات الى أربعة أرباع حسب عوامل تأثيرها.

- عامل التأثير (IF) هو عامل قياس يستخدم لتقييم أهمية المجلات العلمية المحكمة ضمن مجال تخصصها البحثي ويعكس كمية الاستشهادات أو الإشارة للأبحاث المنشورة في المجلة.

3. **طبيعة المؤشر :** مؤشر جودة
4. **نوع المؤشر:** مؤشر منتوج
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** غير مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر:

$$\frac{\text{عدد المقالات العلمية المنشورة بالمجلات المحكمة من الصنف Q1,Q2}}{\text{العدد الجملي للمقالات العلمية بالمجلات المحكمةQ1,Q2,Q3,Q4}}$$

2. **وحدة المؤشر:** نسبة مئوية
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** قاعدة البيانات الدولية سكوبيس Scopus- **Scival**
4. **تاريخ توفّر المؤشر :** بداية من الثلاثي الأول من السنة الموالية.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر: 74.87% سنة 2025**
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الإدارة العامة للبحث العلمي

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2021	2022	تقديرات		
				2023	2024	2025
المؤشر 1.1.2 نسبة المقالات العلمية المنشورة بالمجلات المحكمة من الصنف 1 و) 2 (Q1 et Q2	**النسبة**	%71,11	%70.5	%73,02	%73,95	%74,87

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

شهد هذا المؤشر ارتفاعا خلال سنة 2021 ومن المتوقع أن يحافظ على نفس نسق التطور خلال السنوات الثلاث القادمة خاصة في ظل الإجراءات التي تمّ اتخاذها من قبل الوزارة لتشجيع البحث العلمي ذو الجودة والتميز. علما وأنّه يصعب تقدير تطور هذا المؤشر لأنّه

مرتبط بعدة عوامل خارجية منها:

- تغيير السياسات المتّبعة من قبل قواعد البيانات في قبول المنشورات العلميّة إذ أصبحت تتجه أكثر إلى إرساء قواعد بيانات مفتوحة للقراءة مقابل دفع معلوم النشر،
- صعوبة تقدير مدى تواصل فاعلية إجراء إحداث منحة التشجيع على الإنتاج العلمي،
- قدرة الوزارة على تجاوز الإكراهات التي تفرضها الازمة الإقتصادية والتي تحد من مجالات وفاعلية اجراءاتها الرامية إلى تحسين المؤشر.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر (الفرضيات والمخاطر):

- التحيين المستمر للمعطيات الواردة بقاعدة البيانات سكوبيس يجعل من قيمة المؤشرات تتغيّر بشكل متواصل.

- التحيين المستمر لقائمة المجلات المحكمة إذ أنّ هناك مجلات تدخل ضمن التصنيف وأخرى تخرج منه.

بطـاقة مـؤشـــر : نسبة تطورعدد المنشورات العلمية بالمجلات المفهرسة

رمز المؤشر: 2.1.2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: دعم تميز البحث العلمي وإشعاعه

2. تعريف المؤشر: يمكن هذا المؤشر من قياس تطور حجم الإنتاج العلمي مما يساعد على تقييم المجهود المبذول من قبل الباحثين كما يسمح بمتابعة نسق النشاط البحثي بتونس ومقارنته بما يسجل على الصعيد الدولي ويشمل الإحتساب عدد المقالات العلمية المنشورة وعدد المؤلفات العلمية وعدد أشغال المؤتمرات بقاعدة البيانات سكوبوس إلى جانب كل المنشورات الأخرى.

3. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة ونجاعة.

4. نوع المؤشر: مؤشر منتوج

5 . **المؤشر في علاقته بالنوع الاجتماعي**: غير مراعي للنوع الاجتماعي

II التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر:

عدد المنشورات العلمية بالمجلات المفهرسة = عدد المقالات العلمية + عدد المؤلفات العلمية + عدد أشغال المؤتمرات+ كل المنشورات الأخرى

2. وحدة المؤشر: منشور علمي (Publication Scientifique)

3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: قاعدة البيانات الدولية سكوبيس Scival –Scopus

4. تاريخ توفّر المؤشر: بداية من الثلاثي الأول من السنة الموالية

5. القيمة المستهدفة للمؤشر سنة 2025 **: 11865 (نسبة تطور 5%)**

8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للبحث العلمي.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2021	2022	تقديرات		
				2023	2024	2025
المؤشر.2 2.1. نسبة تطور عدد المنشورات العلمية بالمجلات المفهرسة	**نسبة**	8.89%	%9.87	%20.92	%4.99	%5

2. . تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

شهد هذا المؤشر ارتفاعا متواصلا خلال الفترة الممتدة بين 2010-2017 لكنّه بدأ في الانخفاض خلال سنتي 2018 و2019 وبالتوازي مع ذلك ارتفع عدد المقالات العلمية ذات عامل تأثير. ويعود هذا الانخفاض إلى الأسباب التالية:

- تراجع عدد أشغال المؤتمرات خلال سنة 2019،
- الإنتهاء من عملية تحيين البحوث العلمية المنشورة قبل 2017 عبر ربطها بالجامعات التي ينتمي إليها الباحثون،
- تراجع قيمة الدينار التونسي في الأسواق العالمية مما أثر سلبا على مشاركة الباحثين التونسيين في الملتقيات الدولية،
- تقلص عدد الطلبة بمرحلة الدكتوراه،
- تزايد وتيرة هجرة الكفاءات العلمية بمختلف شرائحها العلمية،
- ضعف التمويل العمومي لهياكل البحث وضعف الموارد المتأتيّة من التفتّح على المحيط الاقتصادي والاجتماعي.

إلا أن حجم الإنتاج العلمي شهد تحسنا ملموسا حيث حقق خلال 2021 نسبة تطور بـ **8.89 %** مقارنة بسنة 2020 ليبلغ **9400** منشورا علميا مقابل 8632 سنة 2020 متجاوزا التوقعات التي قدرت بـ 8100.

ومن المتوقع أن يستقر نسق التطور التصاعدي للمؤشر خلال السنوات الثلاث القادمة بالنظر إلى الاستراتيجية المعتمدة من قبل الوزارة المرتكزة على تحفيز الباحثين على خلق

ديناميكية بحثية فعالة وذات إشعاع ولتواصل الاثر التحفيزي لإحداث منحة التشجيع على الإنتاج العلمي والتي يعتمد إسنادها على مقاييس تتعلق بعدد المنشورات العلمية وجودتها وهي ذات المقاييس التي تعتمد في تمويل هياكل البحث.

علما وأنّه يصعب تقدير نسبة تطور هذا المؤشر لأنّه مرتبط بعدة عوامل خارجية منها:

- تغيير السياسات المتّبعة من قبل قواعد البيانات في قبول المنشورات العلميّة إذ أصبحت تتجه أكثر إلى إرساء قواعد بيانات مفتوحة للقراءة مقابل دفع معلوم النشر
- صعوبة تقدير مدى تواصل فاعلية إجراء إحداث منحة التشجيع على الإنتاج العلمي
- قدرة الوزارة على تجاوز الإكراهات التي تفرضها الازمة الإقتصادية والتي تحد من مجالات وفاعلية اجراءاتها الرامية إلى تحسين المؤشر

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر (الفرضيات والمخاطر):

- التحيين المستمر للمعطيات الواردة بقاعدة البيانات سكوبيس يجعل من قيمة المؤشرات تتغيّر بشكل متواصل.

- التحيين المستمر لقائمة المجلات المحكمة (إذ أنّ هناك مجلات تدخل ضمن التصنيف وأخرى تخرج منه).

بطـاقة مـؤشـــر : ترتيب الجامعات التونسية في مجال البحث العلمي

رمز المؤشر: 3.1.2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: دعم تميز البحث العلمي وإشعاعه

2. تعريف المؤشر: يتعلّق هذا المؤشر بمتابعة تطور ترتيب الجامعات التونسية في مجال البحث العلمي ويمكن من قيس مدى قدرة الجامعات التونسية على التميز والإشعاع من خلال مؤسساتها العلمية والبحثية.

3. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة

4- نوع المؤشر: مؤشر منتوج

5- **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** غير مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: الاعتماد على تصنيف University Ranking by Academic Performance (URAP)

2. وحدة المؤشر: رتبة

3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: موقع واب University Ranking by Academic Performance (URAP)

4. تاريخ توفّر المؤشر: بداية من الثلاثي الأول من السنة الموالية

5. القيمة المستهدفة للمؤشر: سنة 2025

عدد الجامعات المرتبة ضمن ال 500 الأولى	1
عدد الجامعات المرتبة ضمن ال 1000 الأولى	4
عدد الجامعات المرتبة ضمن ال 1500 الأولى	8
عدد الجامعات المرتبة ضمن ال 2500 الأولى	8

8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للبحث العلمي.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2021	2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025
المؤشر2.1.3 :ترتيب الجامعات التونسية في مجال البحث العلمي						
عدد الجامعات المرتبة ضمن الـ 500 الأولى	عدد	0	1	0	0	1
عدد الجامعات المرتبة ضمن الـ 1000 الأولى		4	4	4	4	4
عدد الجامعات المرتبة ضمن الـ 1500 الأولى		8	8	8	8	8
عدد الجامعات المرتبة ضمن الـ 2500 الأولى		8	8	8	8	8

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

يعود ترتيب أربع جامعات تونسية ضمن الألف الأولى إلى جملة من الأسباب من أهمها:

- وجود هياكل بحث بكتل فاعلة،
- استئثارها بالنسبة الاعلى من مجموع هياكل البحث التي تمثّل الإطار الأنجع لضمان انتاج علمي متميّز وذي جودة،
- تحفيز الباحثين عبر إحداث منحة التشجيع على الانتاج العلمي التي يشترط اسنادها التنصيص على الجامعة التي ينتمون إليها.
- استئثار هذه الجامعات بأعلى نسبة من الانتاج العلمي.

ورغم تحسن ترتيب الجامعات التونسية ضمن تصنيفURAP إلا أنه لم يتم تسجيل صعود أي منها إلى صنف 500 الأولى بالنظر إلى خصوصية المقاييس المعتمدة من قبل هذا التصنيف علما وان ترتيبها تحسن داخل بعض ميادين ومجالات البحث.

وتجدر الإشارة إلى ان تحسن ترتيب جامعة تونس المنار وانتقالها من الرتبة 595 سنة 2020 إلى الرتبة 590 سنة 2021 لا يجعل من ارتقائها إلى صنف الجامعات المرتبة ضمن 500 الأولى امرا محسوما على اعتبار نسق تقدمها البطيء.

ومن المتوقع أن يبقى هذا المؤشر مستقرا خلال السنوات القادمة رغم المجهود الذي تبذله الوزارة في دعم تميز البحث العلمي وإشعاعه عبر برمجة أنشطة وتدخلات قصد الرفع من الإنتاج العلمي وتحسين جودته.

وتجدر الإشارة إلى ان احتلال جامعات تونس المنار، قرطاج، سوسة وصفاقس لمراتب متقدمة في بعض المجالات والميادين العلمية كما هو مبين في الجدول التالي يعد مؤشرا جيدا على تميز المؤسسات التعليمية التونسية في مجالات بحثية هامة ويجعل من التقديرات المتعلقة بتقدم ترتيبها ضمن تصنيف أوراب قابلة للتحقق.

	جامعة تونس المنار	جامعة صفاقس	جامعة منوبة
علم وتكنولوجيا الغذاء		101-150	
علوم البيطرة			201-300
رياضيات	401-500		
الصحة العمومية	201-300		
الطب السريري	401-500		
الإقتصاد	401-500		

* المصدر: **https://www.shanghairanking.com/rankings/gras/2021/RS0515**

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر (الفرضيات والمخاطر):

- عدم ذكر ارتباط الباحث بجامعته في المقالات مما لا يجعلها تحتسب لصالح الجامعة.
- التنصيص على تسميات مختلفة للمؤسسات والجامعات مما يؤثر على عدد المقالات المحتسبة،
- عدم ربط الإنتاج العلمي لبعض مراكز البحث بالجامعات..

بطـاقة مـؤشـــر الأداء: نسبة تطور عدد مطالب براءات الاختراع الوطنية والدولية والمستنبطات النباتية

رمز المؤشر: 1.2.2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تحسين تأثير البحث والتجديد على التنمية الاقتصادية والاجتماعية

2. تعريف المؤشر : يتمثل في احتساب عدد مطالب براءات الاختراع ومطالب حماية المستنبطات النباتية النابعة عن هياكل البحث بمؤسسات التعليم العالي والبحث والمؤسسات العمومية للبحث العلمي وقد تم اعتماده لقياس القدرة الابتكارية والإنتاج الابتكاري لمنظومة البحث العلمي وذلك قصد دفع التثمين ونقل التكنولوجيا إلى جهاز الإنتاج بما يساهم في تطوير القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية.

3. طبيعة المؤشر : مؤشر جودة ونجاعة

4- **نوع المؤشر:** مؤشر منتوج

5-المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: غير مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر:

- تطور عدد مطالب براءات الاختراع المودعة سنويا بالمعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية وبمكتب المنظمة العالمية للملكية الفكري مقارنة بالسنة السابقة.
- تطور عدد مطالب حماية المستنبطات النباتية المودعة لدى الإدارة العامة للصحة النباتية ومراقبة المدخلات الفلاحية" بوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري. (الهيكل الإداري المكلف بقبول ودراسة مطالب حماية المستنبطات النباتية وإسناد شهادة مستنبط نباتي). مقارنة بالسنة السابقة.

2. وحدة المؤشر: عدد

3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إحصائيات ذات مصدر إداري (المعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية، الإدارة العامة لتثمين البحث، المنظمة العالمية للملكية الفكرية، الإدارة العامة للصحة النباتية ومراقبة المدخلات الفلاحية.)

4. تاريخ توفّر المؤشر: السداسي الثاني من السنة الموالية.

5. القيمة المستهدفة للمؤشر:

- 100 مطلب براءة اختراع على الصعيد الوطني خلال سنة 2025 (5.2%)
- 5 مطالب توسيع حماية مطلب براءة اختراع على الصعيد الدولي خلال سنة 2025 (25%)
- 4 مطالب حماية مستنبط نباتي خلال سنة 2025(0%)

6-المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للتثمين البحث

III- قراءة في نتائج المؤشر

سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

المؤشر		الوحدة	الانجازات	2022	التقديرات		
			2021		2023	2024	2025
نسبة تطور مطالب براءات الاختراع النابعة عن الهياكل والمؤسسات العمومية للبحث	على الصعيد الوطني	نسبة	%153	%8	%9.8	%6.74	%5.2
	على الصعيد الدولي		0	% -40	0	%33	%25
نسبة تطور عدد المستنبطات المودعة من قبل الهياكل والمؤسسات العمومية للبحث			-	% -71	%50	%33	%0

تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

شهد العدد الجملي لمطالب براءات الاختراع المودعة على الصعيد الوطني سنة 2021 ارتفاعا ملحوظا بالمقارنة بسنة 2020 قدر بـ 49 مطلبا وبنسبة تطور تعدت (153 %) بالمقارنة مع سنة 2020.

مع تسجيل 3 مطالب في حماية مستنبط نباتي وعدم تسجيل أي مطلب توسيع حماية لبراءة اختراع على الصعيد الدولي

وفيما يتعلق بمطالب توسعة الحماية على الصعيد الدولي فإن القيمة المنشودة للمؤشر من المنتظر أن تتحسن بداية من سنة 2022 وتعمل الوزارة على اعداد دليل اجراءات للتكفل بمختلف مراحل وإجراءات الحماية على الصعيد الدولي.

كما أنه من المنتظر أن يشهد عدد المستنبطات النباتية ارتفاعا خاصة وأن الوزارة تعمل بالتنسيق مع الهياكل المتدخلة لدفع حماية المستنبطات النباتية ونقلها إلى سلسلة الإنتاج.

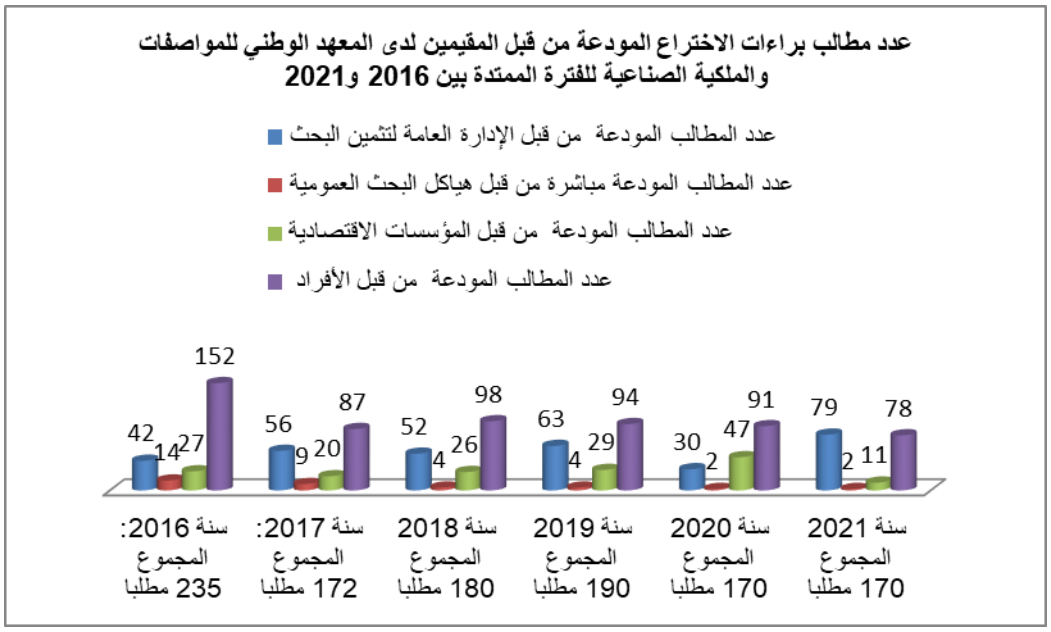

حسب الرسم البياني التالي فإن نسبة تطور عدد المطالب المودعة من قبل منظومة التعليم العالي والبحث العلمي مثلت خلال سنة 2020 ما يعادل 48 % من جملة المطالب المودعة لدى المعهد من قبل المقيمين وقد سجلت هذه النسبة ارتفاعا ملحوظا بالمقارنة مع ما حققته منظومة التعليم العالي في مجال ايداع مطالب براءات الاختراع سنة 2020 حيث كانت في حدود 19 %.

ويمثل الرسم البياني التالي عدد المطالب والبراءات السارية المفعول لكل سنة والقابلة للتسويق. وهو عدد في ارتفاع في اختصاصات متعددة كالصحة والبيولوجيا والكترونيك والطاقة والمياه والكيمياء والميكانيك والبيئة والفلاحة.

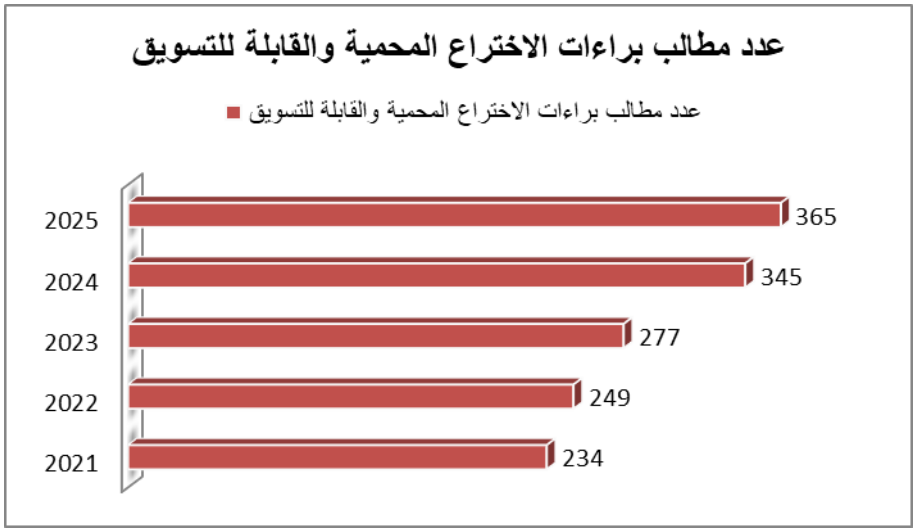

تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

محدودية ثقافة الملكية الفكرية لدى الباحثين وغياب الهيكل الإداري بأغلب المؤسسات أوالجامعات المختص في إدارة أصول الملكية الفكرية مع افتقاد المؤسسة العمومية للآليات اللازمة لضمان حقوق المخترع (سياسة الملكية الفكرية للمؤسسة، التصريح بالاختراع، كراس المخبر،...)،

ضعف حصة الباحثين من عائدات استغلال الاختراع و صعوبة احتساب التكاليف غير المباشرة المنجرة عن الاختراع مع عدم تمتيع الطالب والعون العمومي (غير الباحث) المخترع من عائدات استغلال البراءات دفع العديد منهم إلى عدم تسجيل البراءة أو نسب الملكية لهم دون المؤسسة العمومية أواستغلال نتيجة البحث مباشرة.

بطـاقة مـؤشـــر الأداء:

نسبة تطورعدد الاتفاقيات المبرمة مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي

رمز المؤشر: 2.2.2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تحسين تأثير البحث والتجديد على التنمية الاقتصادية والاجتماعية

2. تعريف المؤشر : مؤشر يعنى باحتساب عدد اتفاقيات الشراكة المبرمة سنويا من قبل هياكل البحث بمؤسسات التعليم العالي والبحث والمؤسسات العمومية للبحث مع المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية وتم اعتماده لقياس مدى انفتاح منظومة البحث العلمي وتفاعلها مع محيطها الاقتصادي والاجتماعي في ظل التحولات التكنولوجية والمعرفية المتسارعة حيث تبينت ضرورة تعزيز الروابط بين جميع الفاعليين في منظومة البحث والتجديد.

3. طبيعة المؤشر : مؤشر جودة ونجاعة

4- **نوع المؤشر**: مؤشر منتوج

5- **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** غير مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد اتفاقيات الشراكة المبرمة للسنة الحالية من قبل هياكل البحث بمؤسسات التعليم العالي والبحث والمؤسسات العمومية للبحث مع المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية مقارنة بالسنة السابقة

2. وحدة المؤشر: نسبة

3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إحصائيات ذات مصدر إداري (التقارير النشاط السنوية لهياكل البحث والمؤسسات العمومية للبحث، تقارير الوحدات المختصة للتثمين ونقل التكنولوجيا وتقارير نشاط الأقطاب التكنولوجية)

4. تاريخ توفّر المؤشر: السداسي الثاني من السنة الموالية.

5. القيمة المستهدفة للمؤشر: 210 خلال 2025 (نسبة تطور 5%)

6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للتثمين البحث

III- قراءة في نتائج المؤشر

سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

المؤشر	الوحدة	الانجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
نسبة تطور عدد الاتفاقيات المبرمة مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي	نسبة	%18.11	%-23.8	%12.5	%11.1	%5

تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

تشهد نسبة إنجاز هذا المؤشر تطور من سنة إلى أخرى حيث تم تحقيق 163 اتفاقية شراكة سنة 2021 مقابل 138 سنة 2020. ومن خلال مواصلة تركيز الهياكل التي تعنى بالتثمين ونقل التكنولوجيا والانفتاح على المحيط الاقتصادي والاجتماعي، على غرار الوحدات المختصة بمراكز البحث ومكاتب نقل التكنولوجيا بالجامعات، بالإضافة إلى ايلاء الأولوية الكبرى لمشاريع البحث والتطوير ذات البعد التنموي التطبيقي مع الأخذ بعين الاعتبار لحاجيات النسيج الاقتصادي ومتطلبات الجهات. بالإضافة إلى مراجعة النصوص المتعلقة بحركية الباحثين بما يعزز تنقل الباحثين نحو المؤسسات الاقتصادية مع تبسيط إجراءاتها، فإنه من المنتظر أن تساهم هذه الإجراءات في تحقيق القيمة المنشودة لهذا المؤشر خلال الفترة القادمة 2023-2025 .

تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- لم تعد النصوص القانونيّة للانفتاح على المحيط الاجتماعي والاقتصادي ملائمة وأصبح تطبيقها أكثر صعوبة. وعلى وجه الخصوص، يشكّل عنصر خلاص الأطراف المتداخلة لتحفيز الباحثين على الانخراط في مشاريع مشتركة مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي من أهّم نقاط الضعف الرئيسية لهذه النصوص والذي يستحق إجراء مراجعة دقيقة لها. وفي انتظار هذه المراجعة يجري إعداد دليل الإجراءات لتوضيح وتحديد مختلف الإجراءات الإدارية والمالية .
- غياب الحوافز الضريبيّة لتطوير الشراكة الأكاديمية والاقتصادية والاجتماعية ولتشجيع المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية للمساهمة والانخراط في تمويل أنشطة البحث والتطوير. وفي هذا الإطار، يقترح اعتماد حافز ضريبي جديد للمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية وذلك لدفع الشراكة مع هياكل البحث وتشجيعها على المساهمة في أنشطة البحث والتطوير واستحثاث نقل التكنولوجيا.

بطـاقة مـؤشـــر الأداء:

عدد المؤسسات الناشئة ومؤسسات الإفراق العلمي المنبثقة عن نتائج البحث

رمز المؤشر: 3.2.2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تحسين تأثير البحث والتجديد على التنمية الاقتصادية والاجتماعية

2. تعريف المؤشر : مؤشر يعنى باحتساب عدد المؤسسات الناشئة ومؤسسات الافراق العلمي المحدثة سنويا والمنبثقة عن نتائج البحث وهو يعتمد لقياس مدى قدرة منظومة البحث على نقل المعارف والتكنولوجيا نحو المجتمع وقطاعات الإنتاج.

3. طبيعة المؤشر : مؤشر جودة ونجاعة

4- نوع المؤشر: مؤشر منتوج

5-المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: غير مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد المؤسسات الناشئة ومؤسسات الإفراق العلمي المحدثة سنويا خلال سنة المرجع

2. وحدة المؤشر: عدد

3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إحصائيات ذات مصدر إداري (التقارير النشاط السنوية لهياكل البحث وتقارير نشاط الأقطاب التكنولوجية.

4. تاريخ توفّر المؤشر: السداسي الثاني من السنة الموالية.

5. القيمة المستهدفة للمؤشر: 04 مؤسسات مجددة خلال 2025

6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للتثمين البحث

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

المؤشر	الوحدة	الانجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	205
عدد المؤسسات الناشئة ومؤسسات الإفراق العلمي المنبثقة عن نتائج البحث	عدد	1	7	2	3	4

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

نظرا لخصوصية مسار التجديد وارتفاع درجة المخاطر لم يتم تحقيق القيمة المنشودة لهذا المؤشر خلال سنة 2021 حيث سجل المؤشر انخفاض في عدد المؤسسات الناشئة المحدثة خلال سنة 2021 بالمقارنة مع سنة 2019 و2020. ولتجاوز الصعوبات التي تعيق الوصول لنسبة الإنجاز المستهدفة لفترة 2023-2025 ستتولى الوزارة خلال الفترة القادمة إطلاق برنامج تمويل لدعم النضج التكنولوجي لمشاريع البحث والتجديد في مرحلة ما قبل الانطلاق Pré-amorçage، كما سيتم تطوير آليات الإحاطة والمساندة قصد بلوغ القيمة المستهدفة.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر (الفرضيات والمخاطر):

يمثل النقص في الدعم والإحاطة بالمشاريع المبتكرة والمؤسسات الناشئة فرص ربح ضائعة للجامعة، للباحثين خاصة وللاقتصاد الوطني، حيث كان بالإمكان الاستفادة من مخرجات البحث ذات المضامين المعرفية والتكنولوجية رفيعة المستوى وذات قيمة مضافة عالية توظف في خدمة التنمية وتطوير القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية وبهدف توفير البيئة المواتية لإحداث المؤسسات المجدّدة المؤسسات الناشئة والمنبثقة عن برامج ومشاريع البحث والتجديد يقترح:

- على المستوى التكنولوجي: إحداث **الفضاء المندمج للتجديد** بالجامعات وذلك لتجميع جميع المبادرات على غرار مراكز المهن وإشهاد الكفاءات (Centres 4 C) والمكاتب الجامعيّة لنقل التكنولوجيا (BUTT) وحاضنات المشاريع أو محاضن المؤسسات إضافة إلى الفضاء المخصص للتجديد بالجامعة وحدات التجديد ونقل التكنولوجيا المبرمج إحداثها

بمدارس المهندسين والمعاهد العليا للدراسات التكنولوجية وذلك ضمن فضاء موحد مندمج يحتضن ويوحد جميع الأنشطة ذات العلاقة بالتجديد وبعث المؤسسات الناشئة يعرف بـــ **"الفضاء المندمج لتجديد"**.

- على مستوى الدعم: وضع آليات وبرامج لتمويل المشاريع المبتكرة المتأتية من محاضن المؤسسات وهياكل تسريع نقل التكنولوجيا.
- على مستوى الحوكمة: مراجعة تسيير محاضن المؤسسات في اتجاه إضفاء مزيد من المرونة والنجاعة على أدائها وتعصير الخدمات التي تقدمها للباعثين أصحاب المشاريع المجدّدة ومتابعتها في مرحلة ما بعد الإحداث.

توفير الآليات اللازمة لاحتضان ورعاية الباعثين أصحاب المشاريع المجدّدة وتطوير خدمات المرافقة وخاصة خدمات ما بعد الإحداث (Post-création).

بطاقات مؤشرات

برنامج الخدمات الجامعية

بطـاقة مـؤشـــر 1.1.3: نسبة غرف السكن الفردي والزوجي

رمز المؤشر: 1.1.3

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تطوير أنشطة التكفل بالطالب
2. **تعريف المؤشر:** يوضح هذا المؤشر مدى تطور عدد غرف الإيواء الجامعي المعدة لطالب أو طالبين.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر جودة.
4. **نوع المؤشر :** مؤشر منتوج
5. **مؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي : غير مراعي للنوع الاجتماعي**

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** عدد الغرف المعدة للسكن الفردي والزوجي بمؤسسات السكن الجامعي / العدد الجملي للغرف بمؤسسات السكن الجامعي.
2. **وحدة المؤشر:** نسبة
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** مركز التخطيط والدراسات والبرمجة + دواوين الخدمات الجامعية.
4. **تاريخ توفّر المؤشر :** الثلاثي الأول
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** 77,33 % (2025)
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنـــامج:** الإدارة العامة للشؤون الطالبية.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

المؤشر	الوحدة	الإنجازات 2021	ق م 2022	التقديرات 2023	2024	2025
عدد الغرف المعدة للسكن الفردي والزوجي		19526	21300	19918	20340	20755

بمؤسسات السكن الجامعي	نسبة مائوية					
العدد الجملي للغرف بمؤسسات السكن الجامعي		23777	26349	26293	26415	26830
نسبة غرف السكن الفردي و الزوجي		%82,12	%80,83	75,75 %	% 77	77,33 %

02. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

يشهد هذا المؤشر تطورا ايجابيا ومطردا خلال السنوات الأخيرة حيث تطور بزيادة % 4,15 مقارنة يالسنة الجامعية 2019-2020، ومن المنتظر وفق التقديرات المحددة، أن يتطور عدد الغرف الفردية والزوجية تناسبا مع ارتفاع العدد الجملي للغرف خلال السنوات القادمة.

إلا أن هذا التطور لا يحجب ما تم تسجيله خلال هذه السنة من تراجع لطاقة الاستيعاب بالعديد من مؤسسات الإيواء والعودة اضطرارا إلى التعويل على السرير الثالث بالعديد من الجهات التي شهدت طلبات غير منتظرة للتمتع بالسكن العمومي وخاصة بكل من تونس وبن عروس وسيدي بوزيد والقصرين، رغم التراجع المسجل في العدد الجملي للمقيمين.

03. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- بطء الأشغال ببعض مشاريع التهيئة والتوسعة والإصلاح وتعطل بعضها نتيجة لما تطرحه من صعوبات إدارية وعقارية وقانونية.
- التأثير السلبي لتواصل الأشغال على طاقة الاستيعاب بالعديد من المبيتات، وهو ما يدفع إلى مزيد من الاعتماد على المناولة وكراء مبيتات بعضها يفتقد لشروط وجودة السكن المرجوّة.
- التكلفة المرتفعة المرتبطة بإدخال بعض التعديلات على الأمثلة الهندسية للغرف.

بطاقة مؤشـــر 2.1.3:

نسبة مؤسسات السكن الجامعي التي توفر خدمات متكاملة للطلبة

رمز المؤشر:2.1.3

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تطوير أنشطة التكفل بالطالب
2. **تعريف المؤشر:** نسبة مؤسسات السكن الجامعي التي توفر خدمات متكاملة للطلبة لتحسين ظروف وجودة الإقامة داخل داخل مؤسسات الإيواء الجامعي.
3. **طبيعة المؤشر :** مؤشر جودة.
4. **نوع المؤشر :** مؤشر منتوج
5. **مؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي :** غير مراعي للنوع الاجتماعي

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** عدد مؤسسات السكن الجامعي التي توفر خمسة خدمات للطلبة على الأقل من جملة الخدمات التالية : وحدة استحمام/10 طلبة، دورة مياه/8، حوض غسل/5+خدمات مشرب + فضاء انترنات مجهز+ وحدة طبخ+ قاعة مجهزة للعلاج)/العدد الجملي لمؤسسات السكن الجامعي.
2. **وحدة المؤشر:** نسبة
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** منظومة C Performance ودواوين الخدمات الجامعية ومكتب الدراسات والتخطيط والبرمجة
4. **تاريخ توفّر المؤشر :** الثلاثي الثاني
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** 86,45 % سنة 2025
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الإدارة العامة للشؤون الطالبية

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

المؤشر	الوحدة	الإنجازات	ق.م	التقديرات		
		2021	2022	2023	2024	2025
عدد مؤسسات السكن الجامعي التي توفر خدمات متكاملة للطلبة	نسبة مائوية	46	64	77	82	83
العدد الجملي لمؤسسات السكن الجامعي.		93	96	92	93	96
نسبة مؤسسات السكن الجامعي التي توفر خدمات متكاملة للطلبة.		%49,46	%66,66	83,69 %	88,17 %	86,45 %

(*) تم مراجعة طريقة احتساب المؤشر خلال سنة 2020

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشـــــر:

شهد هذا المؤشر تراجعا مقارنة بسنة 2019-2020 وذلك بعد عجز 8 مؤسسات عن تقديمها الخدمات المتكاملة المضبوطة بهذا المؤشر نتيجة لتعطل بعض الأجنحة والفضاءات التي شملتها مشاريع التهيئة والتوسعة التي بقيت في طور الأشغال والتسخير الاضطراري لبعض الفضاءات قصد استغلالها لتلبية حاجيات الإيواء.

ويتطلب تحقيق الانتظارات المنشودة من هذا المؤشر استعجال الانتهاء من الأشغال المذكورة ومراجعة توزيع الطلبة على بعض المسالك الدراسية بمختلف الجهات وفق طاقة الاستيعاب الممكنة لمؤسسات الإيواء.

والملاحظ في هذا الصدد أن هذا التراجع يعدُّ ظرفيا ومن المنتظر أن يشهد المؤشر مسارا تطوريا إيجابيا انطلاق من السنة الجامعية 2022-2023 ، بعد انتهاء الأشغال المبرمجة وعودة أغلب المؤسسات إلى الأداء المعهود وتوفير المزيد من الاعتمادات المخصصة لتدعيم فضاءات الإيواء واقتناء التجهيزات اللازمة لمختلف الخدمات المرتبطة بالسكن.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- صعوبة إدخال بعض الأشغال على الأمثلة الهندسية للعديد من المبيتات.

- طول الإجراءات المتعلقة بتهيئة وتجهيز المبيتات والأحياء الجامعية بين مصالح الوزارة والهياكل العمومية الأخرى.
- عدم توفر الفضاءات الملائمة لبعض المبيتات الجامعية القديمة لاحتضان بعض المرافق مثل المشرب وفضاءات الانترنات فضلا عن الفضاءات المعدة لتعاطي النشاط الثقافي واتلرياضي.
- التأثير السلبي على طاقة الاستيعاب بكل مؤسسة إيواء بفعل أشغال التهيئة.

بطـاقة مـؤشـــر 3.1.3 :

نسبة تطور المطاعم الجامعية المؤهلة للانخراط في المسار الإشهادي

رمز المؤشر: 1.2.3

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تطوير أنشطة التكفل بالطالب
2. **تعريف المؤشر:** يهدف هذا المؤشر إلى متابعة تطورعدد المطاعم الجامعية المؤهلة للانخراط في المسار الاشهاد والمتعاقدة مع مكتب مختص في الإشهاد ويشمل الاشهاد مختلف أنشطة المطاعم على غرار السلامة الغذائية وجودة الاستقبال وارساء منظومة التصرف في الجودة.
3. **طبيعة المؤشر :مؤشر** جودة
4. **نوع المؤشر :** مؤشر نتائج منتوج
5. **مؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي** : غير مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** عدد المطاعم الجامعية المتحصلة على الإشهاد والمنخرطة في المسار االشهادي/ العدد الجملي للمطاعم الجامعية
2. **وحدة المؤشر:** نسبة.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** دواوين الخدمات الجامعية
4. **تاريخ توفّر المؤشر :** الثلاثي الثاني
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** 23 مطعم بحلول سنة 2025 (بالمراكمة) بنسبة 27,71 % من العدد الجملي للمطاعم
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الإدارة العامة للشؤون الطالبية

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

المؤشر	الوحدة	الإنجازات	ق م	التقديرات		
		2021	2022	2023	2024	2025
عدد المطاعم الجامعية المؤهلة للانخراط في المسار الإشهادي.	**نسبة مائوية**	07	10	13	21	23
العدد الجملي للمطاعم الجامعية الناشطة		78	78	83	83	83
نسبة تطور المطاعم الجامعية المؤهلة للانخراط في المسار الإشهادي		%8,97	12,82 %	15,66 %	25,30 %	27,71 %

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

شهد هذا المؤشر منذ 2018-2019 تطورا جد ايجابيا بعد إلتحاق 5 مطاعم جديدة بالمسار الإشهادي إلى جانب المطعمين المتحصلين على الإشهاد.

وسوف يتعزز هذا المؤشر بالتحاق 16 مطعما جامعيا بمسار الإشهاد خلال السنوات الثلاث القادمة نتيجة لحرص كل القائمين على البرامج الفرعية على الشروع في تأهيل بعض المطاعم على مستوى البنية التحتية والتجهيزات وتكوين الأعوان حسب الإمكانات المتوفرة.

وسوف تشرع هذه المطاعم مع انطلاق السنة الجامعية 2022-2023 ، في التعاقد مع أحد مكاتب الخبراء المختصين في مجال الإشهاد حسب مواصفات Iso 22000 والشروع في تنفيذ برنامج مرحلي للقيام بأشغال التهيئة والصيانة والسلامة والوقاية التي يستدعيها الإشهاد من جهة وكذلك مواصلة القيام بدورات تكوينية للأعوان في مجالات تقنيات الطبخ والتوزيع وتخزين المواد والسلامة والوقاية من الحوادث.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- عدم توفر الموارد الضرورية لتمويل الانتدابات والتكوين والقيام بالأشغال المناسبة التي تفرضها عمليات التأهيل.

- تعطل أنشطة المطاعم الجامعية بسبب الأشغال الجارية والصعوبات التي تطرح لتلبية حاجيات الإطعام ببعض الجهات الجامعية.
- صعوبة تسريع عملية الحصول على الإشهاد نتيجة للشروط التي تفرضها عمليات تأهيل المطاعم الجامعية.

بطـاقة مـؤشـــر1.2.3: نسبة انتفاع الطلبة بالإحاطة النفسية

رمز المؤشر: 1.2.3

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تعزيز الصحّة النفسية والتنمية الذاتية للطالب
2. **تعريف المؤشر:** يهدف هذا المؤشر إلى احتساب قياس نسبة الطلبة المنتفعين بدورات انصات جماعية وحصص إحاطة نفسية فردية داخل مؤسسات الإيواء الجامعي المقدمة من طرف أطباء وأخصائيين نفسيين.
3. **طبيعة المؤشر** : مؤشر نجاعة
4. **نوع المؤشر :** مؤشر نتائج
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي :** مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** عدد الطلبة المنتفعين بالإحاطة النفسية / العدد الجملي للطلبة المقيمين بمؤسسات السكن الجامعي.
2. **وحدة المؤشر:** نسبة
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** مكتب الدراسات والتخطيط والبرمجة + دواوين الخدمات الجامعية
4. **تاريخ توفّر المؤشر :** الثلاثي الثاني
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** 23,06 % سنة 2025
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الإدارة العامة للشؤون الطالبية

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

المؤشر	الوحدة	الإنجازات	ق م	التقديرات		
		2021	2022	2023	2024	2025
عدد الطلبة المنتفعين بدورات انصات جماعية وفردية ولقاءات وندوات تحسيسية ووقائية	**نسبة مائوية**	9445	14400	14750	15500	15300

العدد الجملي للطلبة المقيمين بمؤسسات السكن الجامعي		53768	57994	66028	66028	66328
نسبة الطلبة المنتفعين بالإحاطة النفسية		%17,56	24,83 %	22,33 %	23,47 %	23,06 %

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

يهدف المؤشر تعزيز الراحة النفسية للطالب وتطوير امكاناته واستعداداته النفسية للإقبال على الدروس والأنشطة الأكاديمية والثقافية في أحسن الظروف.

وقد ارتأى البرنامج التعويل أكثر على الأشطة الوقائية والتحسيسية إلى جانب الأنشطة العلاجية حيث تمّت الدعوة إلى التكثيف من التظاهرات في مجال الإحاطة النفسية وخاصة منها الندوات العلمية ذات الطابع العلاجي لما لها من دور في الرفع من عدد المستفيدين بالرعاية النفسية بالوسط الجامعي فضلا عن دورها الاستباقي في تأمين السلامة النفسية للطالب وترشيده لتجنب السلوكات المحفوفة بالمخاطر.

وتعتبر النتائج المتحققة على درجة من الأهمية، ومن المنتظر أن تتطور باطراد، خاصة بعد أن تم الشروع في الاعتماد على الندوات واللقاءات التحسيسية والوقائية المباشرة وعن بعد، للرفع من عدد المنتفعين بالإحاطة خلافا للأسلوب القديم الذي يركز أكثر على حصص الإنصات الفردية والجماعية ذات الطابع العلاجي. وتكتسي النتائج المتحققة أكثر أهمية إذا نظرنا من زاوية حجم الطلبات والإقبال على الانتفاع بخدمات الإحاطة النفسية و بالتالي التأسيس لتقاليد المبادرة بطلب الانتفاع بها، مثل باقي الخدمات الجامعية.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- الحاجة إلى تدعيم التعامل عن بعد في مجال خدمات الإحاطة النفسية وإنتاج مزيد من الأدلة والنشريات في هذا الغرض، لتعويض النقص الحاصل في سلك الأخصائيين النفسانيين.
- صعوبة تكثيف الأنشطة الوقائية والتوعوية وأنشطة الإرشاد بالفترة المسائية (ليلا) .
- صعوبة تنقل الأخصائيين ليلا لمباشرة مهامهم بالعديد من مؤسسات الإيواء.
- اشكاليۃ تشريك القطاع الخاص في تحمل جزء من أعباء هذه الخدمة .

بطـاقة مـؤشـــر 2.2.3: نسبة انخراط الطلبة بالنوادي الثقافية والرياضية داخل المبيتات والأحياء والمراكز الثقافية والرياضية.

رمز المؤشر: 2.2.3

I- الخصائص العامة للمؤشر

1- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تعزيز الصحّة النفسية والتنمية الذاتية للطالب

2- تعريف المؤشر: تمثل هذه النسبة عدد الطلبة المنخرطين بالنوادي الثقافية والرياضية داخل المبيتات والأحياء الجامعية من مجموع الطلبة المقيمين.

3- طبيعة المؤشر : مؤشر نجاعة

4- نوع المؤشر: مؤشر نتائج

5- المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي ويسعى البرنامج إلى تقوية حضور الطالبات بمختلف النوادي الثقافية والرياضية .

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** نسبة الطلبة المنخرطين في النوادي الثقافية والرياضية داخل المبيتات والأحياء الجامعية/عدد الطلبة المقيمين داخل المبيتات والأحياء الجامعية.
2. **وحدة المؤشر:** نسبة
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** مكتب الدراسات والتخطيط والبرمجة + دواوين الخدمات الجامعية
4. **تاريخ توفّر المؤشر :** الثلاثي الثاني
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** 28,34 % سنة 2025
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الإدارة العامة للشؤون الطالبية

III- قراءة في نتائج المؤشر

1.سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

المؤشر	الوحدة	الإنجازات	ق م	التقديرات		
		2021	2022	2023	2024	2025
عدد الطلبة المنخرطين بالنوادي داخل المبيتات والمراكز الثقافية الجامعية	نسبة مائوية	9819	18420	17200	18000	18800
عدد الطلبة المقيمين بالمبيتات الجامعية		53768	57994	66028	66028	66328
نسبة انخراط الطلبة بالنوادي الثقافية والعلمية والرياضية داخل المبيتات والمراكز الثقافية الجامعية		%18,26	31,76 %	26,04 %	27,26 %	28,34 %

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

يمثل النشاط الثقافي والرياضي رافدا هامّا للحفاظ على التوازن النفسي للطالب والنأي به عن مختلف الأمراض السلوكية وتمكينه من فرص متنوعة لممارسة مواهبه في مختلف المجالات الثقافية والرياضية.

وبالعودة إلى الانجازات الحاصلة يعتزم البرنامج تطويرها خلال السنوات الثلاث القادمة - خاصة بعد تجاوز الواقع الذي فرضه ظهور وانتشار جائحة كورونا، على امتداد السنتين الماضيتين- والوصول بها إلى حدود استقطاب 3/1 الطلبة المقيمين لتعاطي مختلف الأنشطة الثقافية والرياضية.

ولتحقيق هذه النتائج تتجه العناية إلى الإسراع في إنهاء مشاريع التهئية والتوسيع التي شملت

مؤسسات الإيواء الجامعي واستكمال جميع المشاريع المبرمجة لبناء وتهيئة الملاعب والمركبات الرياضية،(64 ملعبا ومركبين رياضيين) والتي من المنتظر أن تحقق التوازن المطلوب في عدد المنخرطين والممارسين للنشاط للرياضي بين مختلف الجهات.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- تعطل جزء كبير من الأنشطة الثقافية والرياضية بفقدان الفضاءات المُعدّة لهان نتيجة لتواصل الأشغال بالعديد من المبيتات والأحياء الجامعية والبطء في عودة هذه الفضاءات إلى طور الاستغلال الكامل.
- اللجوء الاضطراري ببعض الجهات إلى إعادة توظيف بعض الفضاءات المعدة للنشاط الثقافي وتحويلها إلى غرف لإيواء الطلبة .
- الحاجة الملحة إلى إفراد النشاط الرياضي الجامعي بجماعة مستقلة عن النشاط الرياضي بالقطاع المدرسي، وتغيير النصوص القانونية المنظمة للهياكل والجمعيات الرياضية الجامعية .
- نقص الإطار التنشيطي اللازم لتلبية حاجيات كل النوادي من التأطير في كل المجالات الثقافية والعلمية والرياضية.
- صعوبة تعاطي الأنشطة الثقافية والرياضية بمعظم المبيتات المستغلة في إطار المناولة.
- إشكال توفر وسائل النقل الضرورية لنقل طلبة النوادي للقيام بأنشطة خارج مؤسسات إقامتهم فضلا عن ضعف الاستفادة من الرحلات الترفيهية والثقافية الجامعية

بطـاقة مـؤشـــر3.2.3 : نسبة تطور التظاهرات الثقافية والعلمية والرياضية داخل مؤسسات الإيواء والمراكز الثقافية والرياضية الجامعية

رمز المؤشر: 3.2.3

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تعزيز الصحّة النفسية والتنمية الذاتية للطالب.
2. **تعريف المؤشر:** يبين المؤشر نسق تطور عدد التظاهرات الثقافية والعلمية والرياضية التي أنجزتها أو شاركت فيها نوادي مؤسسات الخدمات الجامعية خالل السنة.
3. **طبيعة المؤشر** : مؤشر نجاعة
4. **نوع المؤشر :** مؤشر منتوج (أهمية هذه التظاهرات في إثراء المنتوج الثقافي الوطني ودعمه في قطاع الاحتراف الثقافي بالعديد من المواهب والكفاءات)
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** غير مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** عدد التظاهرات الثقافية والعلمية والرياضية المنجزة في كل سنة.
2. **وحدة المؤشر:** عدد
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** مكتب الدراسات والتخطيط والبرمجة + دواوين الخدمات الجامعية
4. **تاريخ توفّر المؤشر :** الثلاثي الثاني
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** 215 تظاهرة سنة 2025
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الإدارة العامة للشؤون الطالبية

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

الوحدة	الوحدة	الإنجازات	ق م	التقديرات		
		2021	2022	2023	2024	2025
عدد التظاهرات الثقافية والعلمية والرياضية المنجزة.	عدد	90	315	182	200	215

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

تم إحداث هذا المؤشر خلال السنة 2020- 2021 وبالتنسيق مع كل البرامج الفرعية، لما لهذا المؤشر من أهمية، من جهة تحفيز الطلبة على الانخراط بالنوادي الثقافية والعلمية والرياضية، وأيضا بحثا عن ترجمة كل المشاريع والمجهودات والأنشطة المبذولة على امتداد السنة وتحويلها إلى منتوج ثقافي (عروض موسيقية ، عروض مسرحية، معارض تشكيلية، مباريات رياضية ، ندوات علمية ....) يتم عرضه في شكل تظاهرات تنافسية كبرى.

وبالعودة إلى النتائج التي تحققت بهذا المؤشر، نلاحظ أن التظاهرات الثقافية والرياضية التي تم التأكيد على احتسابها، هي التظاهرات الكبرى الجهوية والوطنية والدولية، التي تستقطب أكبر عدد من المشاركين والمتنافسين والمنتفعين من مضامينها التنشيطية، الأدبية والفنية والعلمية والرياضية إلى جانب التأكيد على الطابع التنافسي المرتبط بأغلب المشاريع الثقافية والرياضية المعروضة خلال مختلف التظاهرات.

وتعتبر التظاهرات المنجزة، ونسق التقديرات المنتظرة مقبولة ومنطقية إذا وضعنا في الاعتبار باقي الأنشطة والعروض المحلية للنوادي الثقافية والرياضية بكل مؤسسة.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- الحاجة الملحة لبناء مراكز ثقافية جامعية جديدة بتجهيزات حديثة، تستجيب وظيفيا لاحتضان أنشطة النوادي وتنظيم التظاهرات الثقافية لأكبر عدد ممكن من المستفيدين.

- عدم ديمومة المنتوجات الثقافية من مسرحيات وعروض موسيقية نتيجة لانقطاع الطلبة المشاركين في هذه العروض عن الإقامة بالمبيتات بعد استيفاء حقهم في السكن أو بعد التخرّج .

- صعوبة عرض المنتوج الثقافي الطلابي خارج المحيط الجامعي
- الحاجة إلى التوثيق الجيد لكل التظاهرات الثقافية المنتجزة حتى يتم عرضها وتوظيفها لاحقا للاستفادة من محتوياتها الفنية والتكوينية فضلا عن دورها كمادة ترفيهية.
- محدودة أسطول النقل المعدّ للرحلات الترفيهية و التنقل لإنجاز التظاهرات الثقافية والرياضية المبرمجة وتقادم الأسطول الموجود وارتفاع كلفة كراء حافلات وهو ما يحول دون تنظيم العدد الكافي من الرحلات.

بطاقات المؤشر

لبرنامج القيادة والمساندة

بطـاقة المـؤشر: نسبة تنفيذ قرارات وتوصيات هياكل القيادة بالوزارة

رمز المؤشر :1.1.4

I- الخصائص العامة للمؤشر :

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تطوير حوكمة المهمة.

2. تعريف المؤشر : نسبة تنفيذ قرارات وتوصيات هياكل القيادة بالوزارة بالمقارنة مع القرارات والتوصيات التي يتم ضبطها في اجتماعات هذه الهياكل. (الهياكل القيادية بالوزارة التي سيتم احتساب قراراتها وتوصياتها مبدئيا هي مجلس الجامعات +لجنة الرقابة الداخلية + لجنة تركيز منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف)

3. طبيعة المؤشر: مؤشر نشاط

4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج

5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي : مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر :

1.طريقة احتساب المؤشر:

عدد التوصيات والقرارات التي يتم تنفيذها من الهياكل القيادية بالوزارة / العدد الجملي للقرارات والتوصيات الصادرة عن الهياكل القيادية بالوزارة * 100

2. وحدة المؤشر: نسبة.

3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : الهياكل القيادية

4. تاريخ توفر المؤشر: الثلاثي الثانية من السنة.

5.القيمة المستهدفة للمؤشر: 65% سنة 2025.

6.المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للمصالح المشتركة.

III- قراءة في نتائج المؤشر :

1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

المؤشر	الوحدة	الانجازات	ق.م	التقديرات		
		2021	2022	2023	2024	2025
نسبة تنفيذ التوصيات والقرارات الصادرة عن هياكل القيادة	نسبة	% 46.1	% 60	% 62	% 65	% 67

2. تحليل النتائج وتقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر :

عرفت نسبة تنفيذ قرارات وتوصيات هياكل القيادة بالوزارة بالمقارنة مع القرارات والتوصيات التي يتم ضبطها في اجتماعات هذه الهياكل تحسنا يرجع أساسا إلى المجهود المبذول في متابعة قرارات مجالس الجامعات وذلك يعود إلى أهمية تنفيذ هذه القرارات في تجسيد سياسة الوزارة في تطوير منظومة التعليم العالي والبحث العلمي لكن يبقى عدد القرارات التي تم تنفيذها مقارنة بمجموع القرارات والتوصيات التي تم اتخاذها صلب هذه الهياكل متوسط 46.1 % هذه النسبة تعود أساسا إلى صعوبة متابعة وتنفيذ بعض القرارات والتوصيات الصادرة عن مجالس الجامعات والتي تهم عادة أكثر من هيكل اداري وغياب هيكل يعنى بمتابعة تنفيذ قرارات وتوصيات مجالس الجامعات بالوزارة علما وأن البرنامج يعمل على تطوير هذه النسبة لتصل إلى 67 % سنة 2025 وذلك من خلال الحرص على بعث هيكل أو تعيين إطار يعنى بمتابعة هذه القرارات .

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- صعوبة متابعة مدى تنفيذ بعض قرارات وتوصيات مجالس الجامعات.
- غياب هيكل يعنى بمتابعة تنفيذ قرارات وتوصيات مجالس الجامعات.

بطـاقة المـؤشر: نسبة تطور مستعملي موقع الوزارة وصفحة الفايسبوك

رمز المؤشر :2.1.4

I- الخصائص العامة للمؤشر :

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير حوكمة المهمة.

2. تعريف المؤشر ::نسبة تطور مستعملي مواقع الوزارة (مواقع الوزارة الرسمي + صفحة الوزارة فيسبوك)

3. طبيعة المؤشر: مؤشر نشاط

4. نوع المؤشر: مؤشر منتوج

5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي : غير مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر :

1. طريقة احتساب المؤشر:

$$\frac{\text{عدد مستعملي موقع الوزارة (n)}}{\text{عدد مستعملي موقع الوزارة (n-1)}} \times 100$$

n: السنة الحالية

2. وحدة المؤشر: نسبة.

3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :إدارة الإعلامية

4. تاريخ توفر المؤشر :نهاية كل سنة.

5.القيمة المستهدفة للمؤشر:21% سنة **2025**

6.المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة الإعلامية

III- قراءة في نتائج المؤشر :

1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

المؤشر	الوحدة	الانجازات	ق.م	التقديرات		
		2021	2022	2023	2024	2025
تطور عدد مستعملي مواقع الوزارة	نسبة	% 13	% 15	% 17	% 19	% 21

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

شهد مؤشر تطور عدد مستعملي مواقع الوزارة ارتفاعا بين سنتي 2020 و2021 إذ يقدر عدد مستعملي الموقع الرسمي للوزارة خلال 12 شهر الماضية بـ 669,223 K مستعمل بينما يقدر عدد مستعملي صفحة الوزارة على فيسبوك بـ 534,802 K مستعمل.

ويعود تطور هذا المؤشر الى اهتمام المبحرين بنشريات الوزارة التي تهم الأسرة الجامعية من طلبة وإطارات التدريس وموظفين وعملة، حيث تمكن الوزارة عبر موقعها وصفحتها على الفيسبوك من نشر البلاغات والاحصائيات والمستجدات طوال السنة الجامعية.

هذا وستعمل الوزارة خلال الفترة المتراوحة بين 2022-2023 على تطور عدد مستعملي مواقع الوزارة وذلك من خلال:

- تقديم معلومات أوفر على مستوى موقع الواب للوزارة والسهر على عمليات التحيين.
- مزيد التفاعل والتواصل مع متابعي صفحة الوزارة على فيسبوك وذلك عبر توضيح المعلومات المنشورة والإجابة على الأسئلة.
- إيواء مواقع الواب ومواقع الخدمات عن بعد.
- العمل على تحسين الهوية البصرية وجمالية الموقع مع الحرص على مطابقته للمعايير الدولية في مجال الواب.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

غياب لوحة قيادة خاصة بالموقع لجمع الإحصائيات وتحليلها حيث يقع حاليا الاعتماد على إحصائيات صفحة الفايسبوك واستغلال تقنيات "Google Analytic"

بطـاقة المـؤشر: نسبة تنفيذ برنامج تطوير الخدمات عن بعد

رمز المؤشر :3.1.4

I- الخصائص العامة للمؤشر :

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير حوكمة المهمة.

2. تعريف المؤشر: عدد الخدمات عن بعد المنجزة بالنسبة للعدد الجملي للخدمات المبرمجة.

3. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة

4. نوع المؤشر: مؤشر منتوج

5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي : غير مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر :

1. طريقة احتساب المؤشر:

$$\frac{\text{عدد الخدمات عن بعد المنجزة}}{\text{للعدد الجملي للخدمات المبرمجة}} \times 100$$

2. وحدة المؤشر: نسبة.

3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :إدارة الإعلامية.

6. تاريخ توفر المؤشر :الثلاثي الأول من السنة.

7.القيمة المستهدفة للمؤشر: 61 % سنة 2025

8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة الإعلامية.

III- قراءة في نتائج المؤشر :

1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

المؤشر	الوحدة	الانجازات	ق.م	التقديرات		
		2021	2022	2023	2024	2025
نسبة تنفيذ برنامج تطوير الخدمات عن بعد.	نسبة	% 44	% 50	% 54	% 58	% 61

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

تتمثل استراتيجية الوزارة في أن تضع مجموعة من الخدمات الجديدة عن بعد أو تطوير وتحيين التطبيقات الموجودة سنويا وذلك لدعم مؤشر تطوير الخدمات عن بعد من خلال الرفع في عدد الخدمات عن بعد وتعزيز المجهود الوطني لتركيز الإدارة الإلكترونية ذلك أن النسق الحالي لإدراج الخدمات عن بعد لم يكن بالسرعة المطلوبة خاصة أن نسبة التنفيذ لم تتجاوز 44 % سنة 2021 وهي نسبة متوسطة أمام ما يتطلبه المجهود المنتظر لتركيز الإدارة الإلكترونية بالوزارة ويرجع ذلك أساسا إلى ضعف عدد الإطارات في اختصاص البرمجة وتعقيد دليل الإجراءات لبعض الخدمات الإدارية .

وقد تمكنت الوزارة إلى حدود سنة 2021 من إدراج 41 خدمة على الخط حيث تولت إدارة الإعلامية سنة 2021 وضع 4 خدمات من مجموع 9 خدمات مبرمجة

هذا ويعتبر هذا النسق ضعيف نظرا لأهمية تقريب الخدمات من المواطن خاصة وأن الشريحة الكبرى من المتعاملين مع الوزارة هم من الطلبة والأساتذة الجامعيين مع ضرورة العمل على توفير الوسائل المادية لتطوير المنظومة المعلوماتية للوزارة حتى يتسنى استغلال التطبيقات الإعلامية بأحسن السبل وتيسير الخدمات الإدارية المسداة لفائدة المتعاملين مع الوزارة خاصة الطلبة مع تسهيل النفاذ إلى المعلومة وتسيير الشبكة الوطنية الجامعية وضمان سلامتها.

2 تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر

-تشعب دليل الإجراءات الخاص بكل خدمة مما يحد من سهولة إدراج هذه الخدمات عن بعد.

-مغادرة الإطارات المختصة في تطوير برمجيات الواب وتوقف الانتدابيات في الوظيفة العمومية لسد الشغور

-مراجعة دليل الإجراءات الخاصة بكل خدمة مقدمة من الوزارة والعمل على تبسيطها والتخفيف منها لجعل توفيرها عن بعد ممكنا وفي أحسن الآجال.

بطـاقة المـؤشر : نسبة تنفيذ كتلة الأجور.

رمز المؤشر :1.2.4

I- الخصائص العامة للمؤشر :

1. . الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :تحسين التصرف في الموارد البشرية .

2. تعريف المؤشر :هذا المؤشر يهم الإعتمادات المرصودة لكتلة الأجور.

3.طبيعة النشاط: مؤشر نجاعة

4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج

5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي : غير مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر :

1. طريقة احتساب المؤشر: تقديرات كتلة الأجور / إنجازات كتلة الأجور

2. وحدةالمؤشر: نسبة.

3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : الإدارة العامة للمصالح المشتركة.

4. تاريخ توفر المؤشر :الثلاثي الأول من السنة.

5.القيمة المستهدفة للمؤشر: التقليص من الفارق بين تقديرات وانجازات كتلة الأجور لتبلغ سنة 2024 حوالي 100%.

6.المسؤول عن البرنامج: الإدارة العامة للمصالح المشتركة

III- قراءة في نتائج المؤشر :

1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

المؤشر	الوحدة	الانجازات	ق.م	التقديرات		
		2021	2022	2023	2024	2025
نسبة انجاز كتلة الأجور	نسبة	%99.74	%100.5	%100.1	%100	%100

تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

شهدت نسبة إنجاز كتلة الأجور سنة 2021 تراجعا مقارنة بالتقديرات لتبلغ 99.74% فيما شهدت إرتفاعا مقارنة بإنجازات 2020 ويرجع ذلك إلى حرص الإدارة على الدقة في التقديرات باعتبار المعطيات المتوفرة خلال السنة المالية.

تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- صعوبة التكهن ببعض التدابير الجديدة خاصة الناجمة على المفاوضات الاجتماعية في ما يتعلق بقسم التأجير.
- صعوبة ضبط الإعتمادات الخاصة بالأساتذة المتعاقدين.

بطـاقة المـؤشر: نسبة المشاركين في الدورات التكوينية ذات الأولوية

رمز المؤشر :2.2.4

I- الخصائص العامة للمؤشر :

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين التصرف في الموارد البشرية .

2. تعريف المؤشر :عدد المشاركين في الدورات التكوينية ذات الأولوية مقارنة بالعدد الجملي للأعوان. (الدورات التكوينية ذات الطابع الأفقي المنصوص عليها بالمنشور المتعلق بمخططات التكوين للسنة المعنية)

3. طبيعة المؤشر: مؤشر منتوج.

4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج

5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي : مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر :

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد المشاركين في الدورات التكوينية ذات الأولوية / العدد الجملي للأعوان الإداريين والفنيين والعملة.

2. وحدة المؤشر: نسبة

3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : إدارة الموارد البشرية.

6. تاريخ توفر المؤشر :الثلاثي الأول من السنة.

7.**القيمة المستهدفة للمؤشر:** 25 % سنة 2024

8.المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة الموارد البشرية.

III- قراءة في نتائج المؤشر :

1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر (الوزارة والمؤسسات التابعة لها)

المؤشر	الوحدة	الإنجازات 2021	ق م 2022	التقديرات		
				2023	2024	2025
نسبة المشاركين في الدورات التكوينية ذات الأولوية	نسبة	%14.32	%15	%20	%25	%30

2- تحليل المؤشر:

شهد هذا المؤشر خلال سنة 2021 تراجعا ملحوظا حيث بلغت نسبة الإنجاز 65.68% من التقديرات ويرجع ذلك أساسا إلى تراجع عدد المنتفعين بالتكوين في الدورات التكوينية ذات الأولوية حيث بلغ عددهم 2607 عون مقابل 3300 سنة 2020 ذلك أنه لم يتسن لمصالح الإدارة المركزية وأغلب المؤسسات الراجعة بالنظر للوزارة تنفيذ الدورات التكوينية المبرمجة بالمخطط نظرا للظروف الاستثنائية التي مرت بها البلاد والمتمثلة في تفشي فيروس كورونا بالإضافة إلى وجود تفاوت في نسب التنفيذ بين العديد من الهياكل الإدارية فمنع التظاهرات العامة والخاصة في العديد من الفترات انجر عنه تنفيذ 26 دورة تكوينية فقط من جملة 47 دورة مبرمجة بمخطط التكوين الخاص بمصالح الإدارة المركزية وعدم انجاز أي دورة تكوينية بالنسبة لـ 7 هياكل راجعة بالنظر للوزارة

هذا ويبقى هدف الوزارة الوصول إلى نسبة 30 % من عدد المشاركين في الدورات التكوينية ذات الأولوية خلال سنة 2025 .

تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- ضعف ميزانية التكوين بعض الهياكل لم يتسنى لها انجاز مخططات التكوين الخاصة بها ومرد ذلك غياب هياكل التكوين في بعض الاختصاصات أو عدم دقة كراسات الشروط الخاصة بالتكوين وهو ما يؤدي إلى إعلان بعض العروض غير مثمرة وفي بعض الحالات عدم استجابة مكاتب التكوين المشاركة في طلب العروض للشروط الفنية المدرجة بكراس الشروط الفني.
- ضعف تنفيذ البرامج التكوينية على مستوى بعض الجامعات ونقص في التكوين الداخلي مع محدودية الميزانيات المخصصة لتكوين الأعوان صلب بعض مراكز البحث .

المــؤشر: نسبة تنفيذ الميزانية.

رمز المؤشر :1.3.4

I- الخصائص العامة للمؤشر :

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر .: ضمان ديمومة الميزانية وتحسين التصرف في الموارد المالية

2. تعريف المؤشر :الفارق بين تقديرات وانجازات الميزانية.

3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة.

4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج

5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر :

1. طريقة احتساب المؤشر: إنجازات الميزانية / تقديرات الميزانية

2. وحدة المؤشر: نسبة.

3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : الإدارة العامة للمصالح المشتركة.

4. تاريخ توفر المؤشر :الثلاثي الأول من السنة.

5. القيمة المستهدفة للمؤشر: التقليص في الفارق بين تقديرات وانجازات الميزانية لتبلغ 99.8 % سنة 2024.

6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: المدير العام للإدارة العامة للمصالح المشتركة.

III- قراءة في نتائج المؤشر :

1. . سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

المؤشر	الوحدة	الإنجازات	قانون المالية	التقديرات		
		2021	2022	2023	2024	2025
نسبة تنفيذ الميزانية	نسبة	99.6%	%99.7	%99.8	%99.9	%100

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر

يندرج هذا المؤشر في إطار المحافظة على التوازنات المالية للدولة وضمان ديمومة الميزانية والعمل على ضمان أكثر نجاعة وفاعلية في التصرف في الإعتمادات المالية للوزارة وحسن تنفيذ الميزانية من حيث التقديرات والإنجاز وتعتبر نسبة الإنجاز مرضية وينتظر أن تتحسن خلال السنوات القادمة لتقترب من نسبة 100 % نظرا لإرتفاع نسق انجاز مشاريع الإستثمار من جهة والحرص على دقة التقديرات بالنسبة لأقسام التأجير والتسيير والتدخل.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

يتعلق المؤشر بميزانيات كل البرامج مما يحد من مسؤولية رئيس برنامج القيادة والمساندة في نسبة الإنجاز.

توجد عوامل خارجية تحد من سرعة انجاز بعض مشاريع الإستثمار مثل الإشكاليات العقارية وإجراءات الصفقات العمومية وعدم التزام بعض المقاولين والمزودين بالتزاماتهم التعاقدية.

المــؤشر : كلفة التسيير بالنسبة للعون.

رمز المؤشر :2.3.4

I- الخصائص العامة للمؤشر :

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر** .: ضمان ديمومة الميزانية وتحسين التصرف في الموارد المالية
2. **تعريف المؤشر** :كلفة التسيير بالنسبة للعون.
3. **طبيعة المؤشر**: مؤشر منتوج.
4. **نوع المؤشر:**مؤشر نتائج.
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي**:

II- التفاصيل الفنية للمؤشر :

1. **طريقة احتساب المؤشر:** الموارد المخصصة للتسيير / عدد الأعوان المعنيين (أعوان الإدارة المركزية + أعوان الجامعات مركزي +أعوان دواوين الخدمات الجامعية مركزي)
2. **وحدة المؤشر:** عدد.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر** : الإدارة العامة للمصالح المشتركة.
4. **تاريخ توفر المؤشر :**الثلاثي الأول من السنة.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** التقليص في مصاريف التسيير
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** المدير العام للإدارة العامة للمصالح المشتركة.

III- قراءة في نتائج المؤشر :

1. . **سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :**

المؤشر	الوحدة	الإنجازات 2021	قانون المالية 2022	التقديرات 2023	2024	2025
كلفة التسيير للعون	عدد	5775 د	6055 د	5992 د	5980 د	5970 د

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر

الارتفاع في كلفة التسيير للعون يرجع إلى الارتفاع في الأسعار التي تعرفها مختلف المواد والخدمات المسداة لفائدة الإدارة في المقابل نلاحظ تراجع في كلفة التسيير بالنسبة للعون وهذا يرجع إلى المجهود المبذول في كميات الاستهلاك خاصة في مجال الطاقة والمكتبية من خلال استعمال المواد المقتصدة للطاقة و التقليص من الاستعمال الورقي للوثائق.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- التقليص الكبير في كلفة التسيير قد يضر بظروف العمل وبالتالي بمردودية الأعوان.
- مصاريف التسيير لا تخص النفقات المتعلقة بالأعوان فحسب بل تخص كلفة الخدمات.

بطـاقـــات

الفــاعلين العموميين

بطـاقة عدد 01 : مركز البيوتكنولوجيا بصفاقس

I- التعريف:

1. **النشاط الرئيسي** :: إجراء الدراسات والبحوث في مختلف مجالات البيوتكنولوجيا وتطويرها لخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخاصة في ميادين الفلاحة والصناعة والطاقة والبيئة والطب.
2. **مرجع الإحداث :** الأمر عدد 145 لسنة 1988
3. **تاريخ إمضاء اخر عقد برنامج :**عقد البرنامج 2019-2022

II- الإستراتيجية والأهداف :

1. الاستراتيجية

تندرج إستراتيجية مركز البيوتكنولوجيا بصفاقس ضمن الاستراتيجية الوطنية للبحث العلمي و المتمثلة في تسخير جميع الكفاءات خدمة للتنمية الوطنية في كل أبعادها وتعزيز جودة برامج التعليم العالي و تحفيز التمييز العلمي.

تتضمن إستراتجية المركز محورين:

- ✓ **البحث و التجديد:**

- الأمن الغذائي و المائي و ذلك من خلال تثمين التنوع البيولوجي و مقاومة الملوحة والجفاف و الآفات الضارة،
- صحة المواطن و ذلك من خلال تطوير البدائل الحيوية لمعالجة مرض السرطان خاصة،
- التنمية المستدامة و ذلك من خلال تثمين النفايات الصناعية و المنزلية و المحافظة على المحيط .

- ✓ **التكوين و نقل التكنولوجيا:**

- التكوين: تأطير رسالات الدكتوراه، الماجستير و مشاريع ختم الدروس،
- نقل التكنولوجيا وذلك من خلال براءات الاختراع والتفتح على المحيط الصناعي.

2. الأهداف الإستاراتيجية:

تدعيم إشعاع المركز من خلال الترفيع من عدد المقالات العلمية بالمجلات المفهرسة، براءات الإختراع،...

تدعيم الشراكة بين الصناعيين و المركز

تدعيم الوحدات المختصة بنقل التكنولوجيا و تثمين نتائج البحث

تركيز منظومة مندمجة للجودة (ISO9001, ISO45001, ISO14001)

تركيز منظومة اعتماد (ISO17025)

3. تدخلات الفاعل العمومي :

تتمثل أهم تدخلات المركز في القيام ببحوث تنموية في مجال الأمن الغذائي و تثمين التنوع البيولوجي والتنمية المستدامة وتثمين النفايات الصناعية و المنزلية و المحافظة على المحيط ونقل التكنولوجيا والتي تكون بعلاقة بحاجيات المحيط الاقتصادي والاجتماعي حتى يتسنى تثمين نتائجها في مرحلة ثانية وتمول أهم المشاريع التي تساهم في تحقيق أهداف البرنامج من الإدارة المركزية من خلال نشاطي: إعداد وإدارة وتمويل هياكل البحث وإعداد وإدارة وتمويل برامج وأنشطة البحث الوطنية والتي يتم من خلالها تمويل جميع هياكل البحث على النطاق الوطني إلى جانب مشاريع البحث الخصوصية

وتساهم أنشطة البحث والتجديد بالمركز من تحقيق أهداف البرنامج المتعلقة بدعم التميز العلمي وإشعاعه وتحسين تأثير البحث والتجديد على التنمية الاجتماعية والاقتصادية

إلى جانب ذلك فإن للمركز بعض المشاريع التي تندرج ضمن التدخلات ذات الصبغة التنموية وتتمثل خاصة في:

بيان المشاريع	تقديرات 2023			
	تعهد		دفع	
	م ع م	م ق خ م	م ع م	م ق خ م
المشاريع المتواصلة				
بناء بيت مكيف بلوري بمركز البيوتكنولوجيا بصفاقس			300	
جملة المشاريع المتواصلة 21618	**0**	**0**	**300**	**0**
المشاريع الجديدة				

تعهد وصيانة القسط الأول من شبكة السوائل	200		200	
تجهيزات علمية	250		250	
اقتناء منظومة التصرف في المخابر	100		100	
اقتناء معدات إعلامية	40		40	
جملة المشاريع الجديدة	**590**	**0**	**590**	**0**
المجموع:		**0**	**890**	**0**

III- الميزانية على المدى المتوسط

1تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2023 -2025)

بالألف دينار

		إنجازات 2021	ق م تكميلي 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025
منحة بعنوان التأجير *		6	6	6	6	6
منحة بعنوان التسيير		528	432	540	588	617
منحة بعنوان التدخلات	التدخلات في الميدان الاجتماعي والبحث العلمي	43	55	55	57	59
	التدخلات ذات الصبغة التنموية	950	750	590	1250	1350
نفقات الاستثمار **		2		300		
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية		**1529**	**1243**	**1491**	**1901**	**2032**
الموارد الذاتية			40	40	40	40
المجموع باعتبار الموارد الذاتية		**1529**	**1283**	**1531**	**1941**	**2072**

*يتم تأجير أعوان المركز القارين للمركز من قبل الإدارة المركزية (**سنة 2022**: 5335 أد - **سنة 2023**: 5475 أد - **سنة** 2024: 5694 أد – **سنة 2025**: 5808 أد) باستثناء منح الساعات الإضافية والعمل الليلي التي يتم اسنادها عن طريق منحة الدولة بعنوان التأجير.

** يتم تمويل بعض المشاريع المتواصلة عن طريق الاستثمار المباشر (المرسمة قبل تغيير صبغة المركز) نظرا لتكفل الوزارة بإنجاز هذه المشاريع وخاصة منها الممولة عن طريق قروض خارجية موظفة.

بطاقة عدد 2: مركز البحث في الرقميات بصفاقس

I. التعريف :

1- النشاط الرئيسي: تنفيذ برنامج البحث العلمي في مجال الرقميات

2- مرجع الإحداث : الأمر عدد 1216 لسنة 2012 المؤرخ في 27 جويلية 2012 كما تم تنقيحه بالأمر الحكومي عدد 2119 لسنة 2015 المؤرخ في 04 ديسمبر 2015

3- تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة والمنشأة /المؤسسة: 2016

II. الإستراتيجية والأهداف :

1- الاستراتيجية :

• الارتقاء بالمركز إلى مستوى مراكز التميز في البحث والتطوير والابتكار في المجال الرقمي وجعله دافعا للتنمية الاقتصادية على المستوى الوطني

• تحسين التميز في البحث والابتكار من خلال تعزيز فرق البحث بكفاءات مؤهلة وخبراء في المجالات الناشئة على غرار الذكاء الاصطناعي وانترنيت الأشياء ...

• متابعة اليقظة العلمية والتكنولوجية لتحديد مجالات البحث والابتكار التي تجمع بين اختصاصات رقمية مختلفة

• تشجيع الباحثين على لمشاركة في مشاريع تهدف لتطوير وتثمين البحث العلمي (مثل PEJC, PRF,PNRI, VRR, MOBIDOC,,,,)

• تعزيز قدرات البحث والابتكار من خلال المشاركة بالتظاهرات والندوات العلمية والقيام بتربصات ومهمات علمية بالخارج

• دعم التشغيلية من خلال دعم ثقافة المبادرة ومساندة ومرافقة الباحثين لإقامة واحداث المشاريع

• انفتاح المركز على محيطه الاقتصادي والاجتماعي من خلال إقامة شراكة دائمة مع الشركات وتثمين نتائج البحث وتشجيع الابتكار ونقل التكنولوجيا

• تعزيز التعاون مع الشركاء والفاعلين الاقتصاديين
• تثمين نتائج البحث والتجديد من خلال تكريس سياسة نشر المعرفة وتسويق نتائج البحوث
• دعم اشعاع المركز وتحسين قدرة الباحثين على الانخراط في مشاريع بحث في إطار التعاون الدولي
• اتباع هيكل تنظيمي قائم على الحوكمة الرشيدة من خلال إرساء نظام الجودة والتحسين المستمر وتأمين النجاعة والفاعلية المطلوبة في إطار الشفافية

2- الأهداف الإستراتيجية:

- تطوير الإنتاج العلمي عبر إرساء التميز العلمي بالمقالات العلمية المنشورة
- تشجيع وتطوير البحث العلمي التطبيقي والعمل على إيداع براءات اختراع جديدة
- ابرام اتفاقات جديدة ذات مردود مالي للمساهمة في تطوير التمويل الذاتي للبحث العلمي
- تشجيع بعث المؤسسات الناشئة والمجددة في مجال الرقميات.

3- تدخل الفاعل العمومي:

تتمثل أهم تدخلات المركز في القيام ببحوث تنموية في مجال تنفيذ برنامج البحث العلمي في مجال الرقميات والتي تكون بعلاقة بحاجيات المحيط الاقتصادي والاجتماعي حتى يتسنى تثمين نتائجها في مرحلة ثانية وتمول أهم المشاريع التي تساهم في تحقيق أهداف البرنامج من الإدارة المركزية من خلال نشاطي: إعداد وإدارة وتمويل هياكل البحث وإعداد وإدارة وتمويل برامج وأنشطة البحث الوطنية والتي يتم من خلالها تمويل جميع هياكل البحث على النطاق الوطني إلى جانب مشاريع البحث الخصوصية

وتساهم أنشطة البحث والتجديد بالمركز من تحقيق أهداف البرنامج المتعلقة بدعم التميز العلمي وإشعاعه وتحسين تأثير البحث والتجديد على التنمية الاجتماعية والاقتصادية

إلى جانب ذلك فإن للمركز بعض المشاريع التي تندرج ضمن التدخلات ذات الصبغة التنموية وتتمثل خاصة في:

بيـان المشاريـع	تقديرات 2023			
	تعهد		دفـع	
	م ع م	م ق خ م	م ع م	م ق خ م
المشاريع المتواصلة				
البحوث العلمية العامة				
تجهيز مركز البحث في الرقميات بصفاقس(قسط 1)			410	1000
	0		**410**	**1000**
مجموع المشاريع المتواصلة	**0**	**0**	**410**	**1000**
المشاريع الجديدة				
الإستثمار في ميدان البحث				
تركيز نوافذ من الحديد المطروق لتأمين فضاءات المركز	98		98	
إعداد دليل إجراءات لفائدة المركز	17		17	
تعزيز منظومة المراقبة عن طريق الكاميرات	30		30	
مجموع المشاريع الجديدة	**145**	**0**	**145**	**0**
المجموع	**0**	**0**	**555**	**1000**

III. الميزانية على المدى المتوسط :

1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2023 -2025)

		إنجازات	ق م تكميلي	تقديرات		
		2021	2022	2023	2024	2025
منحة بعنوان التأجير*		45	45	45	45	45
منحة بعنوان التسيير		278	240	300	315	331
منحة بعنوان التدخلات	التدخلات في الميدان الاجتماعي والبحث العلمي	20	22	22	23	23
	التدخلات ذات الصبغة التنموية	110	95	145	400	400
نفقات الاستثمار**		153	1365	1410		
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية		**606**	**1767**	**1922**	**783**	**799**
الموارد الذاتية			70	70	70	70
المجموع باعتبار الموارد الذاتية		**0**	**1837**	**1992**	**853**	**869**

*يتم تأجير أعوان المركز القارين للمركز من قبل الإدارة المركزية (**سنة 2022**: 1392 أد -

سنة 2023: 1428 أد - **سنة 2024**: 1446 أد – **سنة 2025**: 1476 أد) باستثناء منح الساعات الإضافية والعمل الليلي والخبراء التي يتم اسنادها عن طريق منحة الدولة بعنوان التأجير.

** يتم تمويل بعض المشاريع المتواصلة عن طريق الاستثمار المباشر (المرسمة قبل تغيير صبغة المركز) نظرا لتكفل الوزارة بإنجاز هذه المشاريع وخاصة منها الممولة عن طريق قروض خارجية موظفة.

بطـاقة عدد 3: المركز الوطني للبحوث في علوم المواد

I التعريف

1. **النشاط الرئيسي** :تطوير البحوث في علوم المواد
2. **مرجع الإحداث** : الأمر عدد 2006/1599 بتاريخ 06 جانفي 2006 .:
3. **تاريخ إمضاء اخر عقد برنامج:**

II الإستراتيجية والأهداف:

1 **الاستراتيجية** :

- انجاز برنامج البحث الموكولة لهياكل البحث بالمركز.
- المساهمة في تطوير البحث في علوم المواد والعمل على توجيه نتائج هذه البحوث لفائدة النشاط الاقتصادي.
- تثمين المواد وادماجها في استعمالات متعددة.
- وضع وتحسين اساليب نتائج المواد.
- تأمين اليقظة العلمية والتكنولوجية.
- تنظيم التظاهرات العلمية.
- ارساء الشراكة الدولية في مجال علوم المواد

2 الأهداف الإستراتيجية:

- تطوير البحوث في مجال المواد.
- التعريف على نطاق وطني ودولي بالإمكانيات العلمية والتكنولوجية للمركز.
- إدراج المركز كمؤسسة عمومية تعنى بالدراسات الإستراتيجية والتكنولوجية للدولة في مجالات علوم المواد.
- تعزيز الشراكة بين المركز والنسيج الصناعي والإقتصادي.
- تكوين الطلبة وتأطيرهم في علوم المواد .

3 تدخلات الفاعل العمومي:

تتمثل أهم تدخلات المركز في القيام ببحوث تنموية في مجال تطوير البحوث في علوم المواد والتي تكون بعلاقة بحاجيات المحيط الاقتصادي والاجتماعي حتى يتسنى تثمين نتائجها في مرحلة ثانية وتمول أهم المشاريع التي تساهم في تحقيق أهداف البرنامج من الإدارة المركزية من خلال نشاطي: إعداد وإدارة وتمويل هياكل البحث وإعداد وإدارة وتمويل برامج وأنشطة البحث الوطنية والتي يتم من خلالها تمويل جميع هياكل البحث على النطاق الوطني إلى جانب مشاريع البحث الخصوصية

وتساهم أنشطة البحث والتجديد بالمركز من تحقيق أهداف البرنامج المتعلقة بدعم التميز العلمي وإشعاعه وتحسين تأثير البحث والتجديد على التنمية الاجتماعية والاقتصادية

إلى جانب ذلك فإن للمركز بعض المشاريع التي تندرج ضمن التدخلات ذات الصبغة التنموية وتتمثل خاصة في :

فصل	بيان المشاريع	تقديرات 2023			
		تعهد		دفع	
		م ع م	م ق خ م	م ع م	م ق خ م
المشاريع المتواصلة					
البحوث العلمية العامة					
	بناء المركز الوطني للبحوث في علوم المواد			300	
	جملة المشاريع المتواصلة	**0**	**0**	**300**	**0**
المشاريع الجديدة					
الإستثمار في ميدان البحث					
	صيانة التجهيزات العلمية الكبرى	250	0	250	0
	جملة المشاريع الجديدة	**250**	**0**	**0**	
	المجموع	**250**	**0**	**550**	**0**

III- الميزانية على المدى المتوسط

1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط

		إنجازات 2021	ق م تكميلي 2022	تقديرات 2023	2024	2025
منحة بعنوان التأجير*		8	8	8	8	8
منحة بعنوان التسيير		265	212	265	278	292
منحة بعنوان التدخلات	التدخلات في الميدان الاجتماعي والبحث العلمي	33	34	34	35	36
	التدخلات ذات الصبغة التنموية	160	230	250	200	200
نفقات الاستثمار **		1006	200	300		
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية		**1472**	**684**	**857**	**521**	**536**
الموارد الذاتية			6	30	30	30
المجموع باعتبار الموارد الذاتية		**1472**	**690**	**887**	**551**	**566**

*يتم تأجير أعوان المركز القارين للمركز من قبل الإدارة المركزية (سنة 2022: 3934 أد - سنة 2023: 4030 أد - سنة 2024: 3951 أد – سنة 2025: 4030 أد) باستثناء منح الساعات الإضافية والعمل الليلي التي يتم اسنادها عن طريق منحة الدولة بعنوان التأجير.

** يتم تمويل بعض المشاريع المتواصلة عن طريق الاستثمار المباشر (المرسمة قبل تغيير صبغة المركز) نظرا لتكفل الوزارة بإنجاز هذه المشاريع وخاصة منها الممولة عن طريق قروض خارجية موظفة.

بطـاقة عدد 4: مركز بحوث وتكنولوجيات المياه بالقطب التكنولوجي ببرج السدرية

I- التعريــف

1. النشاط الرئيسي: تطوير البحوث في مجال المياه

- انجاز برامج البحث التنموي في اطار عقود أهداف في قطاع المياه
- المساهمة في تطوير البحث العلمي و التكنولوجي في قطاع المياه
- القيام بكل البحوث و التجارب و الاختبارات التي يمكن أن تطلبها الوزارات والهيئات الوطنية والمؤسسات والمنشآت العمومية والخاصة وذلك في إطار اتفاقيات يتم إبرامها للغرض.
- إنجاز برامج البحوث العلمية و التطوير.
- المساهمة في تطوير العلوم و التكنولوجيات في قطاع المياه.
- تكوين و تأطير الطلبة في مراحل الهندسة، الماجستير و الدكتوراه.
- تثمين نتائج البحث في قطاع المياه.
- تأمين اليقظة التكنولوجية في قطاع المياه.

2 – **مرجع الإحداث**: أحدث مركز بحوث و تكنولوجيات المياه بمقتضى الأمر عدد 337 لسنة 2005 المؤرخ في 16 فيفري 2005 و هو مؤسسة ذات صبغة إدارية .

-3تاريخ إمضاء اخر عقد برنامج:

II- الإستراتيجية والأهداف:

1– الاستراتيجية:

- توظيف نتائج البحث خاصة في مجال معالجة وتحلية المياه و التكلس وكذلك التشخيص و التقييم وتطهير المياه المستعملة عبر إدخال تقنيات مبتكرة وجديدة. كما يعمل المركز على تطوير تقنيات الأكسدة المتقدمة لمعالجة المياه المستعملة وتثمين المواد العضوية في المياه المستعملة قصد إعادة استخدامها، إضافة إلى السبر الجيوفيزيائي لمخازن المياه السطحية و

العميقة و دراسة التأثيرات المناخية على الموارد المائية.

- تثمين البحث، وخلق مناخ ملائم للتثمين و التجديد و نقل التكنولوجيا خاصة في مجال المياه وذلك بالانفتاح على المحيط الاقتصادي و الاجتماعي.

2 الأهداف الإستراتيجية:

- الترفيع من الإنتاج العلمي و تحسين جودته.
- دعم نقل و تثمين نتائج البحث و ذلك بالمساهمة في تطوير حلول مجدده للاشكاليات التي يمكن أن تحدث في قطاع المياه.
- مؤشرات قيس الأداء وأهم الأنشطة: يلخص الجدول التالي الأهداف التي تعكس التوجهات الكبرى و الاهداف في مجال البحث العلمي بالنسبة لمكرز بحوث وتكنولوجيات المياه ببرج السدرية:

الأنشطة التي تساهم مباشرة في تحقيق الأهداف المذكورة .

3 تدخلات الفاعل العمومي:

تتمثل أهم تدخلات المركز في القيام ببحوث تنموية في مجال تطوير البحوث في مجال المياه والتي تكون بعلاقة بحاجيات المحيط الاقتصادي والاجتماعي حتى يتسنى تثمين نتائجها في مرحلة ثانية وتمول أهم المشاريع التي تساهم في تحقيق أهداف البرنامج من الإدارة المركزية من خلال نشاطي: إعداد وإدارة وتمويل هياكل البحث وإعداد وإدارة وتمويل برامج وأنشطة البحث الوطنية والتي يتم من خلالها تمويل جميع هياكل البحث على النطاق الوطني إلى جانب مشاريع البحث الخصوصية

وتساهم أنشطة البحث والتجديد بالمركز من تحقيق أهداف البرنامج المتعلقة بدعم التميز العلمي وإشعاعه وتحسين تأثير البحث والتجديد على التنمية الاجتماعية والاقتصادية

إلى جانب ذلك فإن للمركز بعض المشاريع التي تندرج ضمن التدخلات ذات الصبغة التنموية وتتمثل خاصة في:

بيـان المشاريـع	تقديرات 2023			
	تعهد		دفـع	
	م ع م	م ق خ م	م ع م	م ق خ م
المشاريع الجديدة				
صيانة التجهيزات العلمية الكبرى	100		100	
تهيئات مختلفة	110		110	
اقتناء تجهيزات إدارية	50		50	
اقتناء سيارة وظيفية	90		90	
اقتناء تجهيزات إعلامية	50		50	
جملة المشاريع الجديدة	**400**	**0**	**400**	**0**

III- الميزانية على المدى المتوسط:

1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط

		إنجازات	ق م تكميلي	تقديرات		
		2021	2022	2023	2024	2025
منحة بعنوان التأجير*		7	7	7	7	7
منحة بعنوان التسيير		382	305.6	382	401	421
منحة بعنوان التدخلات	التدخلات في الميدان الاجتماعي والبحث العلمي	46	61	61	63	65
	التدخلات ذات الصبغة التنموية	150	435	400	450	500
نفقات الاستثمار**		0		0		
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية		**585**	**808.6**	**850**	**921**	**990**
الموارد الذاتية			15	25	25	25
المجموع باعتبار الموارد الذاتية		**585**	**823.6**	**875**	**946**	**1015**

*يتم تأجير أعوان المركز القارين للمركز من قبل الإدارة المركزية (**سنة 2022**: 7189 أد - **سنة 2023**: 7126 أد - **سنة 2024**: 7269 أد – **سنة 2025**: 7414 أد) باستثناء منح الساعات الإضافية والعمل الليلي التي يتم اسنادها عن طريق منحة الدولة بعنوان التأجير.

** يتم تمويل بعض المشاريع المتواصلة عن طريق الاستثمار المباشر (المرسمة قبل تغيير صبغة المركز) نظرا لتكفل الوزارة بإنجاز هذه المشاريع وخاصة منها الممولة عن طريق قروض خارجية موظفة

بطـاقة عدد 5: مركز البحوث في الميكروالكترونيك والنـانوتكنولوجيا

I التعريف

1. **النشاط الرئيسي** : إجراء الدراسات والبحوث في الميكرو إلكترونيك والنانوتكنولوجيا
2. **مرجع الإحداث : مرجع التنظيم الإداري والمالي :**
3. **تاريخ إمضاء أخر عقد برنامج:**

II الإستراتيجية والأهداف:

1. الاستراتيجية العامة: تندرج ضمن الإستراتيجية الوطنية للبحث العلمي في المساهمة في تطوير البحث العلمي واكتساب التكنولوجيات ونشرها في ميدان الألكترونيك والنانوتكنولوجيا.

2. الأهداف الإستراتيجية:

- تأمين اليقظة العلمية والتكنولوجية والقيام بدراسات استشرافية في الميدان.
- تقديم الخبرة العلمية والتكنولوجية على المستويين الوطني والدولي
- دعم أنشطة التكوين والبحث في اطار شبكات ومجمعات بحث في ميدان اختصاصه.
- تعزيز منظومة حوكمة البحث العلمي.
- المساهمة في تكوين الطلبة وتأطيرهم خاصة الماجستير والدكتوراه.
- تنظيم التظاهرات العلمية والتكنولوجية في مجال اختصاصه.

3 تدخلات الفاعل العمومي:

تتمثل أهم تدخلات المركز في القيام ببحوث تنموية في مجال إجراء الدراسات والبحوث في الميكرو إلكترونيك والنانوتكنولوجيا والتي تكون بعلاقة بحاجيات المحيط الاقتصادي والاجتماعي حتى يتسنى تثمين نتائجها في مرحلة ثانية وتمول أهم المشاريع التي تساهم في تحقيق أهداف البرنامج من الإدارة المركزية من خلال نشاطي: إعداد وإدارة وتمويل هياكل

البحث وإعداد وإدارة وتمويل برامج وأنشطة البحث الوطنية والتي يتم من خلالها تمويل جميع هياكل البحث على النطاق الوطني إلى جانب مشاريع البحث الخصوصية

وتساهم أنشطة البحث والتجديد بالمركز من تحقيق أهداف البرنامج المتعلقة بدعم التميز العلمي وإشعاعه وتحسين تأثير البحث والتجديد على التنمية الاجتماعية والاقتصادية

إلى جانب ذلك فإن للمركز بعض المشاريع التي تندرج ضمن التدخلات ذات الصبغة التنموية وتتمثل خاصة في:

بيان المشاريع	تقديرات 2023			
	تعهد		دفع	
	م ع م	م ق خ م	م ع م	م ق خ م
المشاريع المتواصلة				
البحوث العليمة العامة				
تجهيز مركز الميكتروإلكترونيك والنانوتكنولوجيا بسوسة			1000	1450
تجهيز قاعة بيضاء بمركز الميكتروإلكترونيك والنانوتكنولوجيا بسوسة			655	1000
جملة المشاريع المتواصلة	**0**	**0**	**1 655**	**2450**
المشاريع الجديدة				
الاستثمار في ميدان البحث العلمي				
صيانة التجهيزات العلمية	140		140	
تهيئة الفضاءات الخارجية	25		25	
تركيز مضخة لتزويد شبكة الري بمياه الأمطار لحديقة المركز	50		50	
جملة المشاريع الجديدة	**215**	**0**	**215**	**0**
المجموع		**0**	**1870**	**2450**

III- الميزانية على المدى المتوسط

1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2023-2025)

		إنجازات	ق م تكميلي	تقديرات		
		2021	2022	2023	2024	2025
منحة بعنوان التأجير*		53	53	53	53	53
منحة بعنوان التسيير		276	228	285	299	314
منحة بعنوان التدخلات	التدخلات في الميدان الاجتماعي والبحث العلمي	20	20	20	21	21
	التدخلات ذات الصبغة التنموية	150	100	215	500	500
نفقات الاستثمار**		1469	3200	4105		
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية		**1968**	**3601**	**4678**	**873**	**888**
الموارد الذاتية			20	20	20	20
المجموع باعتبار الموارد الذاتية		**1968**	**3621**	**4698**	**893**	**908**

*يتم تأجير أعوان المركز القارين للمركز من قبل الإدارة المركزية (**سنة 2022**: 1711 أد - **سنة 2023**: 1755 أد - **سنة 2024**: 1772 أد – **سنة 2025**: 1808 أد) باستثناء منح الساعات الإضافية والعمل الليلي التي يتم اسنادها عن طريق منحة الدولة بعنوان التأجير.

** يتم تمويل بعض المشاريع المتواصلة عن طريق الاستثمار المباشر (المرسمة قبل تغيير صبغة المركز) نظرا لتكفل الوزارة بإنجاز هذه المشاريع وخاصة منها الممولة عن طريق قروض خارجية موظفة

بطـاقة عدد 6: المعهد الوطني للبحث والتحليل الفيزيائي الكيميائي

I- التعريف

1. **النشاط الرئيسي** :القيام والنهوض بكل أنشطة البحث والتجارب والقياسات في ميدان البحوث والتحاليل الفيزيائية الكيميائية.
2. **مرجع الإحداث** : القانون عدد 4/95 بتاريخ 02 جانفي 1995 .
3. **تاريخ إمضاء اخر عقد برنامج:24 جوان 2021**

II- الإستراتيجية والأهداف:

1 .**الإستراتيجية**:

جعل منظومة البحث والتجديد في ميدان العلوم التحليلية دعامة لاقتصاد جديد يتميز بمضامين معرفية وتكنولوجية حسب استراتيجية ترتكز على تحسين أداء هذه المنظومة وتفعيل الدور الموكول لها والإرتقاء بها إلى مستوى المقايس العالمية.

- جعل برنامج البحث العلمي قاطرة فعلية للتنمية وذاك عبر توظيف نتائج البحث في منظومة الإنتاج والنقل التكنولوجي مما يتطلب تطوير وتحسين الأساليب المعتمدة في مجال البحث العلمي والتنمية والتجديد للتمكن من تحقيق الإنعكاس المطلوب على المستوى الإقتصادي والاجتماعي.

2 الأهداف الإستراتيجية :

- تطوير البحث العلمي والتقني في ميدان التحليل الفيزيائي والكيمائي وإدماجه في الميدان الإقتصاديوالإجتماعي.
- النهوض بكل أنشطة البحث والتجارب والقياسات في ميدان البحوث التنموية والتحاليل الفيزيائية الكيميائية.
- تثمين نتائج البحث والعمل على استغلالها من طرف المؤسسات الاقتصادية عبر إبرام اتفاقيات
- تشجيع الشراكة في ميدان البحث العلمي وتطوير التكنولوجيات مع مؤسسات التعليم العالي والبحث وكذلك مع المؤسسات والمنشآت العمومية والخاصة وفي -نطاق التعاون

الدولي عبر مشاريع بحث متعددة الأطراف.

- تكوين الطلبة في مرحلة الدكتوراه في نطاق برنامج المعهد وادماجهم في محاضن المؤسسات

3 تدخلات الفاعل العمومي:

تتمثل أهم تدخلات المعهد في القيام ببحوث تنموية في مجال القيام والنهوض بكل أنشطة البحث والتجارب والقياسات في ميدان البحوث والتحاليل الفيزيائية الكيميائية والتي تكون بعلاقة بحاجيات المحيط الاقتصادي والاجتماعي حتى يتسنى تثمين نتائجها في مرحلة ثانية وتمول أهم المشاريع التي تساهم في تحقيق أهداف البرنامج من الإدارة المركزية من خلال نشاطي: إعداد وإدارة وتمويل هياكل البحث وإعداد وإدارة وتمويل برامج وأنشطة البحث الوطنية والتي يتم من خلالها تمويل جميع هياكل البحث على النطاق الوطني إلى جانب مشاريع البحث الخصوصية

وتساهم أنشطة البحث والتجديد بالمعهد من تحقيق أهداف البرنامج المتعلقة بدعم التميز العلمي وإشعاعه وتحسين تأثير البحث والتجديد على التنمية الاجتماعية والاقتصادية إلى جانب ذلك فإن للمركز بعض المشاريع التي تندرج ضمن التدخلات ذات الصبغة التنموية وتتمثل خاصة في:

بيان المشاريع	تقديرات 2023			
	تعهد		دفع	
	م ع م	م ق خ م	م ع م	م ق خ م
المشاريع الجديدة				
البحوث العليمة العامة				
تهيئة مبنى المعهد	1300		50	
المشاريع المتواصة		**0**	**50**	**0**
الاستثمار في ميدان البحث				
صيانة التجهيزات العلمية الكبرى	300		300	
اقتناء معدات إعلامية	80		80	
تجديد شبكة الهاتف	200		200	
جملة المشاريع الجديدة	**780**	**0**	**580**	**0**
المجموع:	**2 080**	**0**	**630**	**0**

III- الميزانية على المدى المتوسط:

1 تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2023-2025)

		إنجازات	ق م تكميلي	تقديرات		
		2021	2022	2023	2024	2025
منحة بعنوان التأجير*		5	5	8	8	8
منحة بعنوان التسيير		272	217.6	272	286	300
منحة بعنوان التدخلات	التدخلات في الميدان الاجتماعي والبحث العلمي	55	70	70	72	74
	التدخلات ذات الصبغة التنموية	1400	1450	580	1400	1100
نفقات الاستثمار**		64		50		
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية		**1796**	**1742.6**	**980**	**1766**	**1482**
الموارد الذاتية			400	400	400	400
المجموع باعتبار الموارد الذاتية		**1796**	**2142.6**	**1380**	**2166**	**1882**

*يتم تأجير أعوان المركز القارين للمركز من قبل الإدارة المركزية (**سنة 2022**: 4976 أد - **سنة 2023**: 5116 أد - **سنة 2024**: 5294 أد – **سنة 2025**: 5400 أد) باستثناء منح الساعات الإضافية والعمل الليلي التي يتم اسنادها عن طريق منحة الدولة بعنوان التأجير.

** يتم تمويل بعض المشاريع المتواصلة عن طريق الاستثمار المباشر (المرسمة قبل تغيير صبغة المركز) نظرا لتكفل الوزارة بإنجاز هذه المشاريع وخاصة منها الممولة عن طريق قروض خارجية موظفة

بطاقة عدد 7: مركز البيوتكنولوجيا ببرج السدرية

I- التعريف

1. **النشاط الرئيسي** : إجراء الدراسات والبحوث في مجال البيوتكنولوجيا
2. **مرجع الإحداث** :أحدث مركز البيوتكنولوجيا ببرج السدرية بمقتضى الأمر عدد 339 لسنة 2005 المؤرخ في 16 فيفري 2005
3. **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة و المنشأة / المؤسسة** :01 أكتوبر 2021

II- الإستراتيجية والأهداف:

1. **<u>الإستراتيجية العامة :</u>**

- نفيذ عقد البرنامج 2019-2022
- تدعيم وتحسين ظروف العمل داخل المخابر ودفع البحوث العلمية إلى مستوى المواصفـات الدولية.

تحسين مختلف المؤشرات في مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي

- تثمين نتائج البحث عبر تعزيز التفتح على المحيط وتفعيل الشراكة مع المؤسسـات الاقتصادية
- دعم آليات إسداء الخدمات للمحيط الاقتصادي والاجتماعي
- دعم إشعاع و تفتّح المركز على المحيط الخارجي
- إرساء نظام جودة بالمركز

<u>2 الأهداف الاستراتيجية:</u>

- دعم تميز البحث العلمي وإشعاعه
- تحسين تأثير البحث والتجديد على التنمية الاقتصادية والاجتماعية
- تحسين نوعية الإنتاج العلمي
- إنشاء نظام ضمان الجودة
- تدويل البحث العلمي

- تثمين نتائج البحث ونقل التكنولوجيا
- تشجيع البحث والثقافة العلمية
- **3 تدخلات الفاعل العمومي:**

تتمثل أهم تدخلات المركز في القيام ببحوث تنموية في مجال البيوتكنولوجيا والتي تكون بعلاقة بحاجيات المحيط الاقتصادي والاجتماعي حتى يتسنى تثمين نتائجها في مرحلة ثانية وتمول أهم المشاريع التي تساهم في تحقيق أهداف البرنامج من الإدارة المركزية من خلال نشاطي: إعداد وإدارة وتمويل هياكل البحث وإعداد وإدارة وتمويل برامج وأنشطة البحث الوطنية والتي يتم من خلالها تمويل جميع هياكل البحث على النطاق الوطني إلى جانب مشاريع البحث الخصوصية

وتساهم أنشطة البحث والتجديد بالمركز من تحقيق أهداف البرنامج المتعلقة بدعم التميز العلمي وإشعاعه وتحسين تأثير البحث والتجديد على التنمية الاجتماعية والاقتصادية

إلى جانب ذلك فإن للمركز بعض المشاريع التي تندرج ضمن التدخلات ذات الصبغة التنموية وتتمثل خاصة في :

بيـان المشاريـع	التقديرات 2023	
	تعهد	دفع
المشاريع الجديدة		
الإستثمار في ميدان البحث		
بناء مخزن للمواد الخطرة		
صيانة التجهيزات علمية كبرى	200	200
تهيئات مختلفة	100	100
اقتناء وسائل النقل	110	110
اقتناء تجهيزات إعلامية	40	40
المجموع:	**450**	**450**

III- الميزانية على المدى المتوسط:

1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2023 -2025)

		إنجازات 2021	ق م تكميلي 2022	تقديرات 2023	2024	2025
منحة بعنوان التأجير		5	5	2	2	2
منحة بعنوان التسيير		453	376	470	494	518
منحة بعنوان التدخلات	التدخلات في الميدان الاجتماعي والبحث العلمي	50	67	67	69	71
	التدخلات ذات الصبغة التنموية	250	450	450	650	649
نفقات الاستثمار				0		
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية		**758**	**898**	**989**	**1215**	**1240**
الموارد الذاتية			25	30	30	30
المجموع باعتبار الموارد الذاتية		**758**	**923**	**1019**	**1245**	**1270**

*يتم تأجير أعوان المركز القارين للمركز من قبل الإدارة المركزية (سنة 2022: 6972 أد - سنة 2023: 7150 أد - سنة 2024: 7413 أد – سنة 2025: 7562 أد) باستثناء منح الساعات الإضافية والعمل الليلي التي يتم اسنادها عن طريق منحة الدولة بعنوان التأجير.

** يتم تمويل بعض المشاريع المتواصلة عن طريق الاستثمار المباشر (المرسمة قبل تغيير صبغة المركز) نظرا لتكفل الوزارة بإنجاز هذه المشاريع وخاصة منها الممولة عن طريق قروض خارجية موظفة

بطـاقة عدد 8: المركز الوطني للعلوم والتكنولوجيا النووية

I. التعريــف

1. *النشاط الرئيسي:*

تتمثل مهمة المركز في القيام بالدراسات والبحوث النووية ذات الطابع السلمي في مختلف المجالات كذلك السعي إلى التحكم في التكنولوجيا النووية ذات التطبيقات السلمية وتطويرها وتوظيفها لخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والصناعة والطاقة والبيئة والطب.

ويقوم المركز خاصة بالأعمال التالية:

2. *مرجع الاحداث:*

القانون عدد 115 لسنة 1993 المؤرخ في 22 نوفمبر 1993 والمتعلق بإحداث المركز الوطني للعلوم والتكنولوجيا النووية

3. ***تاريخ امضاء آخر عقد برنامج او اهداف بين الوزارة والمركز:***تم اعداد آخر عقد برنامج للمركز سنة 2014 وهو يخص الفترة الممتدة من 2015 إلى 2018.

II. الإستراتيجية والأهداف:

1. *الاستراتيجية:*

بالنظر إلى المهام الموكلة إليه فإن المركز مدعو للعمل على معاضدة المجهود التنموي بالبلاد وذلك بالنهوض بالاستعمالات السلمية للطاقة النووية حتى تشمل كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية طبقا للأولويات الوطنية لقطاع البحث العلمي والتكنولوجيا.

2. *الأهداف الإستراتيجية*

- دعم تميز البحث العلمي وإشعاعه
- تحسين تأثير البحث والتجديد على التنمية الاقتصادية والاجتماعية

3. .*تدخلات* الفاعل العمومي:

تتمثل أهم تدخلات المركز في القيام ببحوث تنموية في الطاقة النووية ذات الطابع السلمي في مختلف المجالات كذلك السعي إلى التحكم في التكنولوجيا النووية ذات التطبيقات السلمية

وتطويرها وتوظيفها لخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والصناعة والطاقة والبيئة والطب والتي تكون بعلاقة بحاجيات المحيط الاقتصادي والاجتماعي حتى يتسنى تثمين نتائجها في مرحلة ثانية وتمول أهم المشاريع التي تساهم في تحقيق أهداف البرنامج من الإدارة المركزية من خلال نشاطي: إعداد وإدارة وتمويل هياكل البحث وإعداد وإدارة وتمويل برامج وأنشطة البحث الوطنية والتي يتم من خلالها تمويل جميع هياكل البحث على النطاق الوطني إلى جانب مشاريع البحث الخصوصية

وتساهم أنشطة البحث والتجديد بالمركز من تحقيق أهداف البرنامج المتعلقة بدعم التميز العلمي وإشعاعه وتحسين تأثير البحث والتجديد على التنمية الاجتماعية والاقتصادية

إلى جانب ذلك فإن للمركز بعض المشاريع التي تندرج ضمن التدخلات ذات الصبغة التنموية وتتمثل خاصة في:

بيان المشاريع	تقديرات 2023	
	تعهد	دفع
	م ع م	م ع م
المشاريع الجديدة		
إعادة تعبئة مصدر الكوبلت	590	590
المجموع	**590**	**590**

III. الميزانية على المدى المتوسط:

1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2023 -2025)

		إنجازات	ق م تكميلي	تقديرات		
		2021	2022	2023	2024	2025
منحة بعنوان التأجير		5004	5380	5380	5528	5639
منحة بعنوان التسيير		391	328	410	431	452
منحة بعنوان التدخلات	التدخلات في الميدان الاجتماعي والبحث العلمي	60	60	60	62	64
	التدخلات ذات الصبغة التنموية	410	120	590	500	500
نفقات الاستثمار				0		
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية		**5865**	**5888**	**6440**	**6521**	**6655**
الموارد الذاتية			10	300	300	300
المجموع باعتبار الموارد الذاتية		**5865**	**5898**	**6740**	**6821**	**6955**

بطـاقة عدد 09: مركز بحوث وتكنولوجيات الطاقة

I- التعريف

1. **النشاط الرئيسي** :تثمين البحث في مجال الطاقة
2. **مرجع الإحداث** : الأمر عدد 2005/338 بتاريخ 16 فيفري 2005 .
3. **تاريخ إمضاء اخر عقد برنامج:**

II- الإستراتيجية والأهداف:

1 **الإستراتيجية**:

- انجاز برنامج البحث الموكولة لهياكل البحث بالمركز.
- المساهمة في تطوير البحث والتكنولوجيات في ميدان تكنولوجيات الطاقة وخاصة منها الطاقات المتجددة والمستديمة والنظيفة والنجاعة في استعمالها واستبدالها.
- تطويق الطرق والتكنولوجيات الهادفة إلى ترشيد استهلاك الطاقة في كل القطاعات.
- إرساء ودعم الشراكة الدولية في مجال بحوث وتكنولوجيات الطاقة.
- المساهمة في تكوين وتأطير الطلبة الباحثين في مرحلة دراسات الدكتوراه .
- التشجيع على إحداث المؤسسات المجددة خاصة في إطار الأقطاب التكنولوجية.

3. **الأهداف الإستراتيجية**:

- توجيه طاقم مركز البحوث وتكنولوجيات الطاقة للعمل على مشاريع بحثية ذات صلة كبيرة باستراتيجيات الدولة في مجالات الطاقة المتجددة.
- تعزيز الشراكة بين طاقم مركز بحوث وتكنولوجيات الطاقة والنسيج الصناعي والإقتصادي
- العمل على تغيير الإنتاج العلمي من نشريات في مجلات علمية إلى براءات يمكن تسويقها للنسيج الصناعي
- العمل على تكوين طاقم مركز بحوث وتكنولوجيات الطاقة على التخصص في صياغة المشاريع العلمية.

3 تدخلات الفاعل العمومي:

تتمثل أهم تدخلات المركز في القيام ببحوث تنموية في مجال تطوير البحث في ميدان تكنولوجيات الطاقة والتي تكون بعلاقة بحاجيات المحيط الاقتصادي والاجتماعي حتى يتسنى تثمين نتائجها في مرحلة ثانية وتمول أهم المشاريع التي تساهم في تحقيق أهداف البرنامج من الإدارة المركزية من خلال نشاطي: إعداد وإدارة وتمويل هياكل البحث وإعداد وإدارة وتمويل برامج وأنشطة البحث الوطنية والتي يتم من خلالها تمويل جميع هياكل البحث على النطاق الوطني إلى جانب مشاريع البحث الخصوصية

وتساهم أنشطة البحث والتجديد بالمركز من تحقيق أهداف البرنامج المتعلقة بدعم التميز العلمي وإشعاعه وتحسين تأثير البحث والتجديد على التنمية الاجتماعية والاقتصادية

إلى جانب ذلك فإن للمركز بعض المشاريع التي تندرج ضمن التدخلات ذات الصبغة التنموية وتتمثل خاصة في:

بيان المشاريع	تقديرات 2023	
	تعهد	دفع
المشاريع المتواصلة		
بناء وحدة تثمين النفايات بمركز تكنولوجيات الطاقة		400
جملة المشاريع المتواصة	**0**	**400**
المشاريع الجديدة		
صيانة التجهيزات العلمية الكبرى	200	200
تهيئة مخبر التجارب ومخبر تحلية المياه	100	100
اقتناء منظومة إعلامية مندمجة	80	80
مشروع صيانة المكيف المركزي والتدفئة للإدارة ومخابر البحث	100	100
جملة المشاريع الجديدة	**480**	**480**
المجموع	**480**	**880**

III- الميزانية على المدى المتوسط:

1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2023 -2025)

		إنجازات	ق م تكميلي	تقديرات		
		2021	2022	2023	2024	2025
منحة بعنوان التأجير		8	8	8	8	8
منحة بعنوان التسيير		338	280	350	368	386
منحة بعنوان التدخلات	التدخلات في الميدان الاجتماعي والبحث العلمي	56	67	67	69	71
	التدخلات ذات الصبغة التنموية	450	660	480	600	700
نفقات الاستثمار		35		400		
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية		**887**	**1015**	**1305**	**1045**	**1165**
الموارد الذاتية			25	25	25	25
المجموع باعتبار الموارد الذاتية		**7706**	**1040**	**1330**	**1070**	**1190**

*يتم تأجير أعوان المركز القارين للمركز من قبل الإدارة المركزية (سنة 2022: 6828 أد - سنة 2023: 7008 أد - سنة 2024: 7052 أد – سنة 2025: 7194 أد) باستثناء منح الساعات الإضافية والعمل الليلي التي يتم اسنادها عن طريق منحة الدولة بعنوان التأجير.

** يتم تمويل بعض المشاريع المتواصلة عن طريق الاستثمار المباشر (المرسمة قبل تغيير صبغة المركز) نظرا لتكفل الوزارة بإنجاز هذه المشاريع وخاصة منها الممولة عن طريق قروض خارجية موظفة

بطـاقة عدد 10 : الوكالة التونسية للتقييم والاعتماد في التعليم العالي والبحث العلمي

I- التعريف

1) **النشاط الرئيسي** :

تقييم الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث العمومية والخاصة وبرامجها التكوينية

تقييم المؤسسات العمومية للبحث العلمي

اعتماد مؤسسات التعليم العالي والبحث العمومية والخاصة الوطنية والدولية أو برامجها التكوينية.

تقييم هياكل البحث ومدارس الدكتوراه وبرامج ومشاريع البحث والتجديد بالتنسيق مع مختلف المتدخلين عند الاقتضاء

تطوير إجراءات ومقاييس ضمان الجودة

2) **مرجع الإحداث** :المرسوم عدد 46 لسنة 2022 المؤرخ في 24 جوان 2022

3) تاريخ إمضاء اخر عقد برنامج:

II- الإستراتيجية والأهداف:

1) **الإستراتيجية**: تحسين جودة التعليم العالي وتحقيق التميز في مجال البحث العلمي وتقييم الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث العمومية والخاصة وبرامجها

تحسين جودة التكوين وتوجيهه نحو التميز وكذلك الهدف المتعلق بتحسين التناسب بين التكوين الجامعي والتشغيلية

2) **الأهداف الإستراتيجية:**

الحصول على الاعتماد للمسارات التكوينية بالجامعات

3) **تدخلات الفاعل العمومي** :

وقع تخصيص بعنوان سنة 2023 اعتمادات قدرها 60 أد لاقتناء تجهيزات إدارية

III- الميزانية على المدى المتوسط

1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2023 -2025) بالألف دينار

		إنجازات 2021	ق م 2022	تقديرات 2023	2024	2025
منحة بعنوان التأجير				674	2260	2305
منحة بعنوان التسيير				296	310	325
منحة بعنوان التدخلات	التدخلات في الميدان الاجتماعي والبحث العلمي			10	11	12
	التدخلات ذات الصبغة التنموية			200	80	100
نفقات الاستثمار				0		
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية		**0**	**0**	**1180**	**2661**	**2742**
الموارد الذاتية				0		
المجموع باعتبار الموارد الذاتية		**0**	**0**	**1180**	**2661**	**2742**

بطـاقة عدد11 :الوكالة الوطنية للنهوض بالبحث العلمي

I- التعريف

1 النشاط الرئيسي : مساعدة هياكل البحث لتثمين بحوثهم العلمية

2 مرجع الإحداث :القانون عدد 60 المؤرخ في 4 اوت 2008

3 تاريخ إمضاء اخر عقد برنامج:

II- الإستراتيجية والأهداف:

1 الإستراتيجية العامة:

- مساعدة هياكل البحث في البرامج ومشاريع البحث
- دعم الهياكل البينية
- المساهمة في تركيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص
- **تحديد المساهمة في أهداف البرنامج**: مساهمة مباشرة .

2 الأهداف الإستراتيجية:

-دعم تميز البحث العلمي واشعاعه

-تحسين تأثير البحث والتجديد على التنمية الاقتصادية والإجتماعية.

3 تدخلات الفاعل العمومي:

بيـان المشاريـع	تقديرات 2023			
	تعهد		دفـع	
	م ع م	م ق خ م	م ع م	م ق خ م
تجهيز قاعة محاضرات	50		50	
اقتناء سيارة مصلحة	10		10	
اقتناء تجهيزات إعلامية	30		30	
جملة المشاريع الجديدة	**90**	**0**	**90**	**0**
المجموع	**90**	**0**	**90**	**0**

III- الميزانية على المدى المتوسط

(2025-20

		إنجازات	ق م تكميلي	تقديرات		
		2021	2022	2023	2024	2025
منحة بعنوان التأجير		1030	1222	1222	1314	1340
منحة بعنوان التسيير		76	200	250	263	276
منحة بعنوان التدخلات	التدخلات في الميدان الاجتماعي والبحث العلمي	25	25	25	26	27
	التدخلات ذات الصبغة التنموية		100	90	200	250
نفقات الاستثمار				0		
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية		**1131**	**1547**	**1587**	**1802**	**1892**
الموارد الذاتية			100	150	150	150
المجموع باعتبار الموارد الذاتية		**1131**	**1647**	**1737**	**1952**	**2042**

بطـاقة عدد 12 : جامعة تونس الإفتراضية

I- التعريف

1) **النشاط الرئيسي**: تطوير و تجديد عروض التكوين عن بعد وتوسيع قاعدة المستفيدين من التكوين عن بعد

تعزيز التكوين الرقمي بالتعليم العالي.

2) **مرجع الإحداث**: الأمر عدد 112 المؤرخ في 28 جانفي 2002

3) تاريخ إمضاء اخر عقد برنامج:

II- الإستراتيجية والأهداف

1- الإستراتيجية: تحسين جودة التكوين وتوجيهه نحو التميز وتأمين وتطوير التكوين الغير حضوري

2- الأهداف الإستراتيجية

توسيع قاعدة المتكونين عن بعد

ضمان مرونة في التكوين عن بعد

تعزيز التكوين الرقمي بالتعليم العالي

2- **تدخلات الفاعل العمومي**:

بيـان المشاريـع	تقديرات 2023			
	تعهد		دفع	
	م ع م	م ق خ م	م ع م	م ق خ م
مشاريع متواصلة				
تهيئة مؤسسات التعليم العالي				
المعهد العالي للتربية والتكوين المستمر			500	
جملة المشاريع المتواصلة			**500**	
المشاريع الجديدة				
الترفيع في قدرة استعمال منظومة البنية الإعلامية لجامعة تونس الافتراضية	270		270	
تهيئة المبنى المركزي بالمعهد Bloc C	200		200	
جملة المشاريع الجديدة	**470**		**470**	
المجموع	**470**		**970**	

III- الميزانية على المدى المتوسط:

1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2023 -2025)

البيان		إنجازات 2021	ق م تكميلي 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025
منحة بعنوان التأجير		6583	6864	6864	7001	7141
منحة بعنوان التسيير		347	277.6	347	364	382
منحة بعنوان التدخلات	التدخلات في الميدان الاجتماعي والبحث العلمي	80	80	80	82	85
	التدخلات ذات الصبغة التنموية	527		470	780	780
نفقات الاستثمار*			200	500	800	800
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية		**7537**	**7421.6**	**8261**	**9027**	**9188**
الموارد الذاتية			1000	1000	1000	1000
المجموع باعتبار الموارد الذاتية		**7537**	**8421.6**	**9261**	**10027**	**10188**

* يتم تمويل بعض المشاريع المتواصلة عن طريق الاستثمار المباشر (المرسمة قبل تغيير صبغة الجامعة) نظرا لتكفل الوزارة بإنجاز هذه المشاريع.

بطـاقة عدد13 :مدينة العلوم

I- التعريف

1) **النشاط الرئيسي**: نشر الثقافة العلمية بكامل تراب الجمهورية وبين مختلف فئات المجتمع وخاصة في صفوف الناشئة.
2) **مرجع الإحداث**: القانون عـ118ـدد المؤرخ في 7 ديسمبر 1992
3) **تاريخ إمضاء أخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة ومدينة العلوم بتونس**: 03جانفي2020

II- الإستراتيجية والأهداف:

1-<u>الإستراتيجية العامة</u>:

انسجاما مع الاستراتيجية العامّة لوزارة التّعليم العالي والبحث العلمي، ضبطت مدينة العلوم بتونس خلال الفترة 2021-2025 توجّهات استراتيجية أساسية تتمثل في :

- ✓ تـوفير فضـاءات علميـة حديثـة ومتطـوّرة وقـادرة علـى احتضـان أنشـطة متنوّعـة ومبتكرة؛
- ✓ تطـوير ثقافـة علميـة تعتمـد علـى القـرب مـن الفئـات المعنيّـة وتوزيـع النّشـاط على مختلف الجهات داخل البلاد؛
- ✓ دعـم الشّـراكة علـى المسـتوى الـوطني والتعـاون علـى المسـتوى الـدّولي مـن أجل تحقيق

الملاءمة والمطابقة مع المواصفات العالمية في مجال نشر الثّقافة العلمية؛

- ✓ دعم الوسائل اللّوجستية وترشيد استغلال الفضاءات والتّجهيزات؛
- ✓ دعم نظام الحوكمة ورقمنة مختلف العمليات والإجراءات.

3-الأهداف الإستراتيجية:

1.3. دعم الصّورة الإيجابية لمدينة العلوم بتونس لمزيد استقطاب الزوّار: يعتبر هذا الهدف استراتيجيا لأنه يساهم بصفة مباشرة في تحقيق الرؤيا الإستراتيجية الرامية أساسا إلى تكثيف نشر الثقافة العلمية.

2.3. تدعيم اللامركزية في نشر وتطوير الثقافة العلمية: يعتبر هذا الهدف استراتيجيا لأنه يعزز دمقرطة العلوم وتدعيم لامركزية نشاطات المدينة تماشيا مع التوجهات الوطنية لتقليص الفوارق بين الجهات.

3.3. تطوير وتنويع التعاون الدولي والشراكة مع المجتمع المدني: يعتبر هذا الهدف استراتيجيا لأنه يساهم بصفة مباشرة في تدعيم تموقع المدينة على المستوى الدولي والاستئناس بالتجارب العالمية الناجحة في مجال نشر الثقافة العلمية من جهة وتدعيم الشراكة مع الأطراف الفاعلة في المجال على المستوى الوطني من مؤسسات عمومية، قطاع خاص ومجتمع مدني من جهة أخرى.

4.3. تجديد الفضاءات والمعدات العلمية: يعتبر هذا الهدف استراتيجيا نظرا لأهمية الفضاءات والتجهيزات العلمية ودورها الفعال في نشر المعلومات العلمية وتبسيطها لزوار المدينة.

5.3. العناية بالمناخ الاجتماعي وإرساء مبادئ الحوكمة وتطوير الرقمنة: يعتبر هذا الهدف استراتيجيا حيث يساهم بصفة مباشرة في تنقية المناخ الاجتماعي بالمدينة حتى ينصهر الأعوان في تحقيق أهداف المدينة، كما يساهم في تكريس مبادئ الحوكمة بالمدينة بالاعتماد على التصرف حسب الأهداف وتركيز نظم الجودة والارتقاء بنظام المعلومات.

3 تدخلات الفاعل العمومي:

تتمثل أهم تدخلات مدينة العلوم في نشر الثقافة العلمية بكامل تراب الجمهورية وبين مختلف فئات المجتمع وخاصة في صفوف الناشئة ولمدينة العلوم بعض المشاريع التي تندرج ضمن التدخلات ذات الصبغة التنموية وتتمثل خاصة في:

بيـان المشاريـع	تقديرات 2023			
	تعهـد		دفـع	
	م ع م	م ق خ م	م ع م	م ق خ م
مشاريع جديدة				
التجهيزات العلمية والتجهيزات الأخرى	220		220	
اقتناء وسائل نقل	180		180	
جملة المشاريع الجديدة	**400**	**0**	**400**	**0**
المجموع	**400**	**0**	**400**	**0**

III- الميزانية على المدى المتوسط

		إنجازات 2021	ق م 2022	تقديرات 2023	2024	2025
منحة بعنوان التأجير		6087	6566	6566	7100	7242
منحة بعنوان التسيير		383	306.4	383	414	434
منحة بعنوان التدخلات	التدخلات في الميدان الاجتماعي والبحث العلمي	103	103	103	106	109
	التدخلات ذات الصبغة التنموية			400	300	400
نفقات الاستثمار				0		
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية		**6573**	**6975.4**	**7452**	**7920**	**8186**
الموارد الذاتية			1924	1700	1700	1700
المجموع باعتبار الموارد الذاتية		**6573**	**8899.4**	**9152**	**9620**	**9886**

بطـاقة عدد14: قصر العلوم بالمنستير

I- التعريف

1. **النشاط الرئيسي** :بعث حركية فكرية وثقافية وعلمية تشمل جميع أصناف المواطنين بما يدعم النشاط الفكري والثقافي والعلمي الذي تشهده البلاد كما نص على ذلك قانون الإحداث.
2. **مرجع الإحداث** : القانون عدد 36 لسنة 2007 المؤرخ في 04 جوان 2007.
3. **تاريخ إمضاء أخر عقد برنامج:**

II- الإستراتيجية والأهداف:

1- **الإستراتيجية** :

يعتبر قصر العلوم بالمنستير دعامة أساسية لبناء مجتمع المعرفة لك من خلال نشر الثقافة العلمية لدى جميع أصناف المواطنين وخاصة لدى الشباب مما يساهم في إشاعة الثقافة العلمية لدى العموم ويقظ تطلعات المواطنين الفكرية وينمي ملكة الإبتكار والإبداع لديهم ويشجعهم على روح المبادرة.

وتتبلور هذه التوجهات في تنمية المعرفة ونشرها،

دعم جهود الأنشطة العلمية وتطويرها،

مزيد تفتح قصر العلوم بالمنستير على المحيط.

وتتركز هذه المحاور الإستراتيجية على عدد من الأهداف الفرعية التي تتمثل فيما يلي:

2 الأهداف الإستراتيجية:

- المساهمة في تنمية المعرفة ونشرها
- دعم جودة الأنشطة العلمية وتطويره
- تفتح قصر العلوم بالمنستير على المحيط

3 تدخلات الفاعل العمومي:

بيـان المشاريـع	تقديرات 2023			
	تعهد		دفـع	
	م ع م	م ق خ م	م ع م	م ق خ م
مشاريع جديدة				
اقتناء وسائل نقل	30		30	
جملة المشاريع الجديدة	**30**	**0**	**30**	**0**
جملة البرنامج الفرعي	**30**	**0**	**30**	**0**

III- الميزانية على المدى المتوسط

		إنجازات	ق م تكميلي	تقديرات		
		2021	2022	2023	2024	2025
منحة بعنوان التأجير		1208	1429	1429	1458	1487
منحة بعنوان التسيير		415	332	415	436	458
منحة بعنوان التدخلات	التدخلات في الميدان الاجتماعي والبحث العلمي	39	39	39	40	41
	التدخلات ذات الصبغة التنموية	500	140	30	200	300
نفقات الاستثمار				0		
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية		**2162**	**1940**	**1913**	**2134**	**2286**
الموارد الذاتية			100	30	30	30
المجموع باعتبار الموارد الذاتية		**2162**	**2040**	**1943**	**2164**	**2316**

عدد 15: دار تونس بباريس

I- التعريف

1. **النشاط الرئيسي**: الإحاطة بالطلبة التونسيين المقيمين بباريس
2. **مرجع الإحداث** : النظام الأساسي لدار تونس بباريس 02 ماي 2010
3. **تاريخ إمضاء أخر عقد برنامج:**

II- الإستراتيجية والأهداف:

1 الإستراتيجية:

مزيد الإحاطة بالطلبة التونسيين بباريس إجتماعيا وثقافيا.

الترفيع في عدد المقيمين من الطلبة التونسيين.

2 الأهداف الإستراتيجية.

تطوير أنشطة التكفل بالطالب

تعزيز الراحة النفسية والتنمية الذاتية للطالب

3 تدخلات الفاعل العمومي:

III- الميزانية على المدى المتوسط

1 تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2023-2025)

	إنجازات 2021	ق م 2022	تقديرات		
			2023	2024	2025
منحة بعنوان التأجير	500	500	500	510	520
منحة بعنوان التسيير	470	470	470	494	518
منحة بعنوان تدخلات المصالح بالخارج	30	30	30	31	32
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية	**1000**	**1000**	**1000**	**1034**	**1070**
الموارد الذاتية		0	0	0	0
المجموع باعتبار الموارد الذاتية	**1000**	**1000**	**1000**	**1034**	**1070**

بطاقة خاصة

بإدراج مقاربة النوع الاجتماعي

بطـاقة إدراج مقاربة النوع الاجتماعي
على مستوى مهمة التعليم العالي والبحث العلمي

I- الإطار العام

1 تقديم لمحة عن استراتيجية المهمة في مجال مقاربة النوع الاجتماعي:

تعتبر مهمة التعليم العالي والبحث العلمي فاعلا هاما في مجال ترسيخ مقاربة النوع الاجتماعي وذلك من خلال تنفيذ الالتزامات الدولية والوطنية في مجال دعم حقوق الإنسان بصفة عامة وحقوق المرأة بصفة خاصة.

حيث تساهم المهمة في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة للتنمية المستدامة آفق 2030 وخاصة منها الهدف الرابع المتعلق بضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة.

وتعمل في إطار بلوغ غايتها وأداء مهامها على إرساء منظومة تعليمية وتكوينية متكاملة ترتقي الى المعايير الدولية من حيث الجودة والفاعلية والإنصاف بين مختلف أفراد المجتمع دون تمييز مراعية في ذلك حق المرأة في التعلم ومستجيبة لما جاء بالاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضدها(CEDAW).

كما تعمل مهمة التعليم العالي والبحث العلمي على المستوى الوطني في إطار جملة الالتزامات الوطنية في هذا المجال وتعد الخطة الوطنية لمأسسة وإدماج النوع الاجتماعي ترجمة للإرادة الفعلية لتنفيذ هذه الالتزامات على أرض الواقع وللتكريس الفعلي للمساواة بين المرأة والرجل ومرجعية هامة لإدماج النوع الاجتماعي في التخطيط والبرمجة والتقييم للميزانية.

وتعتبر مهمة التعليم العالي والبحث العلمي فاعلا هاما في تنفيذ أثار هذه الخطة الوطنية حيث تساهم خاصة في تنفيذ كل من:

- ✓ الأثر الأول المتعلق بإرساء منظومة مساءلة تعمل على القضاء على جميع أشكال التمييز والعنف ضد المرأة في التشريع وفي الممارسات،

- ✓ الأثر الثاني المتعلق بالرفع من تمثيلية المرأة ومشاركتها الفعلية في الهيئات والمجالس المنتخبة والهياكل ومواقع صنع القرار،
- ✓ الأثر الثالث بخصوص وضع وتنفيذ سياسات تضمن التمكين الاقتصادي والمالي للنساء والحق في العمل اللائق والأجر العادل،
- ✓ الأثر الرابع المرأة والسلام والأمن والأزمات وتغير المناخ
- ✓ الأثر الخامس المتعلق بوضع سياسات عمومية ومخططات تنموية وميزانيات تعتمد مقاربة النوع الاجتماعي.

2 تشخيص مبسط لواقع المهمة من منظور النوع الاجتماعي:

على الرغم من النتائج الإيجابية التي تم تسجيلها فيما يتعلق بالمساواة بين الاناث والذكور في الولوج إلى التعليم العالي كحق مكفول بالدستور، إلا أن القطاع يشهد العديد من الفوارق بين الجنسين. حيث أن المجهودات المبذولة في قطاع التعليم العالي من أجل ضمان مساواة وتكافؤ الفرص في التعليم بصفة عامة وفي الالتحاق بالتعليم العالي بصفة خاصة قد أتت أكلها وأدت إلى تفوق الاناث 66% من عدد المسجلين بالتعليم العالي وحوالي 70 % من خريجي التعليم العالي بالنسبة للسنة الجامعية 2021-2022 وهو انجاز هام على الصعيد الوطني ومقارنة بالبلدان المتقدمة.

وشملت هذه النتائج الإيجابية في صفوف الاناث بعض الاختصاصات العلمية التي كانت في السابق حكرا على الذكور على غرار الدراسات الهندسية والمعمارية، حيث أن نسبة الاناث المتخرجات من شعب الهندسة تفوق نسبة الذكور إذ بلغت 54% بالنسبة للسنة الجامعية 2019-2020.

في المقابل تعرف نسبة تشغيلية خريجي التعليم العالي ضعفا في صفوف الاناث مقارنة بالرجال حيث بلغت نسبة البطالة خريجات التعليم العالي 32% مقابل 15.2% لدى الخريجين سنة 2022.

ومن ناحية أخرى شهد عدد الاناث بإطار التدريس نسقا تصاعديا مقارنة بعدد الذكور حيث كانت نسبة الاناث خلال السنة الجامعية 2013-2014 حوالي 48 % وتطورت خلال السنة الجامعية 2021-2022 لتصل إلى حدود 54% إلا أن نسبة الاناث تبقى ضعيفة مقارنة بالذكور في رتبة من الصنف "أ" وخاصة رتبة أستاذ تعليم عالي حيث بلغت 21% سنة

2021-2020 ورتبة أستاذ محاضر34.3% في حين أنها بلغت نسبة الاساتذة الاناث برتبة مساعد 60% و53.9% أستاذ مساعد بالسنة الجامعية 2021-2022.

كما لا يخلو مجال البحث العلمي من هذه الفوارق بين الجنسين ففي حين يسجل عدد الإناث الباحثات مقارنة بعدد الذكور (54% بالسنة الجامعية 2021-2022)، إلا أن ذلك يقابله تباين كبير في عدد المشرفين على قطاع البحث العلمي حيث تعد نسبة المرأة على رأس هياكل البحث العلمي ضعيفة مقارنة بالرجال بالرغم من أهمية مشاركتها في أنشطة البحث حيث يلاحظ أن نسبة الرجال (75,3%) على رأس وحدات البحث توازي ثلاثة مرات نسبة المرأة 24,7% في سنة 2021. هذا الفارق الكبير في نسبة تواجد المرأة في وحدات البحث مقارنة بالرجال يتعزز كذلك في مستوى مخابر البحث حيث أن نسبة الرجال تصل إلى 77% خلال سنة 2021. كذلك هو الشأن بالنسبة للمسؤولين عن مدارس الدكتوراه فمن بين 38 مدرسة دكتوراه توجد 10 اناث على رأس هذه المدارس. وبالتالي يسجل القطاع ضعف عدد الاناث رئيسات وحدات بحث ورئيسات مخابر بحث25.4 %

أما بخصوص الخدمات الجامعية فتعمل مهمة التعليم العالي والبحث العلمي على تنويع وتطوير الخدمات الجامعية بهدف تحسين جودة الحياة الجامعية وخلق بيئة مناسبة للتعلم من خلال الإحاطة النفسية والصحية والترفيهية سواء فيما يتعلق بظروف الايواء أو بتحسين الأكلة الجامعية أو من خلال تنويع الأنشطة الثقافية والرياضية، ويمكن الاشارة إلى التميز الايجابي التي تتمتع به الطالبات فيما يخص السكن وهو ما ساهم في تسجيل ارتفاع في نسبة ايواء الطالبات مقارنة بالذكور.

بالنسبة لمراعاة النوع الاجتماعي على المستوى الجهوي في اتجاه تكريس التمييز الايجابي لفائدة أبناء الجهات ذات الأوضاع الاجتماعية المحدودة، سعت مهمة التعليم العالي والبحث العلمي على مستوى منظومة التوجيه الجامعي إلى إدراج مبدأ التمييز الإيجابي على مستوى بعض الشعب المميزة، لفائدة الطلبة أبناء الولايات الداخلية والرفع من عدد البقاع المخصصة لهم وتوسيع دائرة الشعب المعنية بهذا التمييز.

وفي نفس الإطار، عملت المهمة على إفراد ذوي الاحتياجات الخصوصية مثل مكفولي الدولة بالتمتع الآلي بالسكن الجامعي طيلة دراستهم وتوفير الظروف الملائمة لإقامتهم بمؤسسات الإيواء من خلال تخصيص ممرات وفضاءات صحية ملائمة لوضعهم الصحي.

وبالرغم من المجهودات المبذولة، فإنه تم تسجيل نسب ضعيفة لإقبال الطالبات على الأنشطة الثقافية والرياضية المنظمة بالمبيتات الجامعية حيث يبقى دون المأمول مقارنة بمجموع الطلبة المقيمين بالمبيتات الجامعية.

حيث بينت الإحصائيات خلال سنة 2020-2021 أن نسبة المنخرطات لا تتجاوز 16,73 % (6782 طالبة منخرطة) من مجـموع الطالبات المقيــمات (40520 طالبة) مقابل نسبة انخراط للطلبة الذكور التي تناهز ربع المقيمين (3037 طالب منخرط على 13248 مقيم أي ما يعادل 23%)

تبين أن نسبة حضور المرأة في المناصب العليا بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي بلغت 17.8 % وهي تعد نسبة ضعيفة.

هذه الرهانات والتحديات التي مازال التعليم العالي بتونس يواجهها في مجال المساواة بين الجنسين تستدعي القيام بتشخيص معمق لواقع القطاع من منظور النوع الاجتماعي للوقوف على إشكاليات التفاوت وتحليل أسبابها وتداعياتها وإيجاد الحلول الممكنة للحد منها.

وفي إنتظارإنجازهذا التشخيص تستند المهمة حاليا على المعطيات الإحصائية المراعية للنوع الاجتماعي المتوفرة للشروع في التعرف على إشكاليات عدم المساواة في القطاع وفهمها.

3 توجهات المهمة في المجال:

بناء على الإطار المرجعي لعمل المهمة من التزامات دولية ووطنية المترجمة في أثار الخطة الوطنية لإدماج ومأسسة النوع الاجتماعي وبإعتبارمهمة التعليم العالي والبحث العلمي فاعلا هاما في تنفيذ الخطة الوطنية لتكريس المساواة بين المرأة والرجل و خاصة منها الأثر الأول المتعلق بالقضاء على جميع أشكال التمييز والعنف ضد النساء في التشريع وفي الممارسات والأثر الثاني المتعلق بالرفع من تمثيلية المرأة ومشاركتها الفعلية في الهيئات والمجالس المنتخبة والهياكل ومواقع صنع القرار على المستوى الوطني والجهوي والمحلي، إضافة الى مساهمتها في تحقيق الأثر الثالث بخصوص وضع وتنفيذ سياسات تضمن التمكين الإقتصادي والمالي للنساء والحق في العمل اللائق والأجر العادل ووالأثر الرابع المتعلق بوضع وتنفيذ سياسات تضمن التمكين الاقتصادي والمالي للنساء والحق في العمل اللائق والأجر وأخذا بعين الاعتبار لنتائج التشخيص و ما تبينه بعض الإحصائيات المتوفرة من جهة أخرى فإن يتجه

النظر إلى التركيز في المرحلة القادمة على المساهمة في تحقيق الأثر الثاني المتعلق بالرفع من تمثيلية المرأة ومشاركتها الفعلية في الهيئات والمجالس المنتخبة وفي مواقع القرار .
وفي هذا الإطار فإن خطة عمل مهمة التعليم العالي والبحث العلمي للفترة القادمة تتمحور أساسا حول ما يلي:

المحور الأول: دعم تواجد المرأة من إطارات التدريس في الرتب المتقدمة**:** أستاذ تعليم عالي وأستاذ محاضر

المحور الثاني: دعم تواجد الباحثات على رأس هياكل البحث

المحور الثالث: تعزيز انخراط الطالبات المقيمات بالمبيتات الجامعية بالأنشطة الثقافية والعلمية والرياضية

المحور الرابع: تعزيز حضورالمرأة في المناصب القيادية البيداغوجية الخاضعة للانتخاب بمؤسسات التعليم العالي

II - البرامج

برنامج 1: التعليم العالي:

1- أهم الإشكاليات المتعلقة بالنوع الاجتماعي على مستوى السياسة العمومية

عرف قطاع التعليم العالي والبحث العلمي تطورا هاما خلال العشرية الأخيرة في عدد الاناث المسجلين أو المتخرجين من التعليم العالي في المقابل يشهد القطاع تناقضا كبيرا بين النجاح الذي تعرفه المرأة في دراستها الجامعية والنتائج المتميزة التي تحققها مقارنة بالرجل وما يقابله من ضعف تشغيلية حاملات الشهائد العليا وضعف إقبالهن على بعث المبادرات الخاصة ونسبة البطالة التي تعاني منها.

كما يسجل القطاع ضعف تواجد الإطار البيداغوجي من الاناث من الصنف "أ" وهو ما يفسر ضعف تمثيلية المرأة في المناصب الانتخابية في إدارة مؤسسات التعليم العالي مما يأثر سلبا، لا فقط على مسار المهني للنساء من إطارات التدريس وإنما أيضا على وصولهن لمواقع القرار ومناصب القيادة بمؤسسات التعليم العالي ليمتد تأثيرها الي برنامج البحث العلمي حيث تعد سببا مباشرا في إشكاليات أخرى على غرار ضعف تواجد الاناث على رأس مراكز البحث.

على الرغم من تفاوت عدد الاناث المسجلين بالتعليم العالي الذي يمثل ضعف عدد الذكور (حوالي 66 % في السنة الجامعية 2021-2022) و70 % من خريجي التعليم العالي و68.21% من المتحصلين على شهادة الدكتوراه خلال السنة الجامعية 2020-2021 فإنه تم تسجيل نسبة بطالة في صفوف صاحبات الشهائد العليا حيث بلغت 40.7% مقابل 17.6% خلال سنة 2020.

وباعتبار أن تعزيز تشغيلية خريجي التعليم العالي وخاصة الإناث منهم من أولويات المرحلة الراهنة والتوجهات الوطنية للفترة القادمة وذلك نظرا لارتفاع نسبة البطالة في صفوفهن مقارنة بالرجال (حوالي الضعف) تعد ذات أهمية بالغة لما لها من انعكاسات اجتماعية واقتصادية وانخراطا منها في تفعيل الأثر الثاني من الخطة الوطنية لمأسسة النوع الاجتماعي.

إن معالجة هذه الإشكالية تتطلب استراتيجية وطنية وخطة عمل مع عديد المهمات في مجال المساواة بين الجنسين تتمحور أساسا حول المساهمة في الحد من إشكالية الفوارق بين الجنسين فيما يتعلق بتشغيلية حاملي الشهائد العليا وكذلك تظافر جهود العديد من القطاعات وتنسيق محكم بين مختلف الأطراف المتداخلة على غرار مهمة التشغيل والتكوين المهني ومهمة التربية وغيرها.

وبناء على هذه الأسباب وفي إطار انخراط البرنامج في تحقيق الأثر الثاني من الخطة الوطنية لمأسسة النوع الاجتماعي، فإنه سيتم التركيز ضمن خطة عمل برنامج التعليم العالي للفترة القادمة على الحد من إشكالية ضعف نسبة الاناث من إطارات التدريس من صنف أستاذ تعليم عالي وأستاذ محاضر.

2- الإشكاليات ذات الأولوية وتحليلها

تعتبر نسبة المدرسين من الاناث في رتبة أستاذ تعليم عالي وأستاذ محاضر (27 %خلال السنة الجامعية 2021-2022) مقارنة بالرجال ضعيفة وهو ما يحد من اسهام المرآة في البحوث العلمية والتأطير ويمكن بالتالي ان يؤثر على تطوير قطاع التعليم العالي والبحث العلمي. ويفسر هذا الاختلاف بين ارتفاع نسبة الاناث من المدرسين الباحثين (60% خلال السنة الجامعية 2021-2022) من ناحية وتراجع هذه النسبة بالنسبة للرتب العليا (أستاذ تعليم عالي وأستاذ محاضر) إلى:

-عدم تفرغ الاناث خلال فترة عمرية معينة للبحث وإعداد ملفات التأهيل الجامعي للارتقاء إلى الرتب العليا وذلك نظرا للمشاغل الأسرية خاصة تربية الأطفال والتي توكل بصفة تكاد تكون حصرية للنساء.

إن فهم هذه الإشكالية بصفة معمقة يستدعي القيام بدراسات في المجال وتحليل تدقيق للمعطيات الإحصائية. وفي انتظار إجراء هذه الدراسات تتعمق بعض الأسباب في نقص الإجراءات التي تأخذ بعين الاعتبار لخصوصيات وظروف المرأة المختلفة عن نظيرها الرجل من إطارات التدريس والتي من بينها:

- نقص المرونة في التوقيت المخصص للتدريس والبحث بما يتلاءم مع ظروف المرأة العائلية.
- محدودية فرص البحث ومواصلة الدراسة الملائمة لصعوبات التنقل الاناث خارج الوطن لفترات طويلة وغيابهن عن أسرتهن بما يؤثر على حضوضهن في الانتفاع بالتكوين ومواصلة دراستها وبالتالي على ارتقائهن إلى الدرجات الأعلى

3- تحديد الهدف أو الأهداف المتعلقة بالحد من الإشكالية المطروحة:

الهدف: تعزيز تواجد الاناث من إطارات التدريس في الرتب المتقدمة: أستاذ تعليم عالي وأستاذ محاضر.

يساهم تحقيق هذا الهدف العملياتي بصفة غير مباشرة في تحقيق الهدف الاستراتيجي الأول لبرنامج التعليم العالي والمتمثل في تحسين جودة التكوين وتوجيهه نحو التميز وذلك من خلال دعم حضور المرأة الأستاذة في رتبة أستاذ تعليم عالي وأستاذ محاضر

التقديرات الخاصة بالمؤشر:

الهدف المراعي للنوع الاجتماعي: تعزيز تواجد الاناث من إطارات التدريس في الرتب المتقدمة: أستاذ تعليم عالي وأستاذ محاضر					
الهدف الاستراتيجي المرتبط به: الهدف 1-1 تحسين جودة التكوين وتوجيهه نحو التميّز					
المؤشر	**الوحدة**	**تقديرات 2022**	**التقديرات**		
			2023	**2024**	**2025**
نسبة المدرسين من الاناث في رتبة أستاذ تعليم عالي وأستاذ محاضر	نسبة	%27.33	%28	%29	%30

4- تحليل المؤشر

سجل عدد الاناث من إطار التدريس في الرتب المتقدمة ارتفاعا طفيفا مقارنة بعدد الرجال حيث بلغ 27.33% سنة 2022 من مجموع المدرسين في رتبة أستاذ تعليم عالي وأستاذ محاضر.

وستسعى الوزارة إلى تحسين هذا المؤشر بصفة تدريجية (بلوغ نسبة 30 % من مجموع المدرسين بحلول سنة 2025) مع توفير الظروف الملائمة للمدرسين الاناث قصد مواصلة أبحاثهن.

5- خطة العمل

الهدف الاستراتيجي المراعي للنوع الاجتماعي	الهدف العملياتي	المؤشرات	النشاط	تقديرات 2023	الأعمال والأنشطة وغيرها	مصدر الاعتمادات المخصصة
تحسين جودة التكوين وتوجيهه نحو التميز وتكافئ الفرص بين الرجال والاناث	تعزيز تواجد الاناث من إطارات التدريس في الرتب المتقدمة: أستاذ تعليم عالي وأستاذ محاضر	نسبة المدرسين من الاناث في رتبة أستاذ تعليم عالي وأستاذ محاضر	التجديد الجامعي وتشغيلية الاناث والرجال	%28	- تشريك الكفاءات العلمية النسائية في اللجان الوطنية لانتداب وترقية المدرسين الباحثين اعتمادا مبدأ المناصفة في اللّجان - توفير أكثر مرونة في التوقيت المخصص التدريس والبحث للكفاءات النسائية قصد تمكينهم من تحقيق التوازن بين الحياة المهنية والعائلية. - تخصيص دور حضانة ومراكز مراجعة في التّعليم الأساسي والإعدادي والثّانوي لأبناء الأساتذة الجامعيّات. - توفير الأرضية الملائمة للمدرسين الاناث لمواصلة دراساتهن وأبحاثهن (دعم هياكل البحث، النقل الجامعية، الشراكة مع الجامعات وهياكل البحث الأجنبية) . - إحداث دورات تدريبيّة في القيادة النّسائيّة - التدريب والتصديق على المهارات	ميزانية البرنامج

					اللينة (الثقة بالنفس والقيادة ونوع الجنس والتنوع) والمهارات التقنية (اللغات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات) - إدراج تدريس النّوع الاجتماعي في كلّ الجامعات، وإسناد تشجيعات على ذلك.	

برنامج 2: البحث العلمي:

1 أهم الإشكاليات المتعلقة بالنوع الاجتماعي على مستوى السياسة العمومية

انعكست الخيارات السياسية والتوجهات الاستراتيجية للدولة التونسية الرامية إلى تحقيق المساواة بين المرأة والرجل والتقليص من الفوارق المسجلة بينهما على قطاع التعليم العالي والبحث العلمي حيث مكن الاستثمار في هذا القطاع والحرص على تبني مقاربة جندرية، المرأة التونسية من التميز على الصعيدين الأفريقي والعربي في مجال البحث العلمي.

كما شجّع توفر هياكل بحث فاعلة الباحثات التونسيات على تحسين تموقعها وتطوير تواجدها في الأنشطة البحثية فتمكنت من تصدر قائمة الافريقيات والعربيات الرائدات في مجال البحث العلمي، بنسبة بلغت 55.1 % حسب التصنيف الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) للعام 2020، وهي النسبة الأعلى افريقيا وعربيا.

إلا ان هذه النتائج المتميزة في مجال البحث العلمي لم يقابلها ارتفاع في نسب تمثيلية الباحثات على رأس هياكل البحث أو في نسب مشاركتهن في المشاريع الوطنية والدولية بصفة منسقات أو حاملات مشاريع.

حيث تبين الإحصائيات، من جهة، وجود تباين كبير في عدد المشرفين على قطاع البحث العلمي.

ففي حين تمثل نسبة الاناث 55%من مجموع الباحثين سنة 2020 إلا أن تمثيليتهن على رأس هياكل البحث لا تتجاوز نسبة 25.4 %سنة 2022، تتوزع كالتالي:

- 22.9% من مجموع المشرفين على مخابر البحث،
- 36.9 %من مجموع المشرفين وحدات البحث سنة 2022،
- 26 %من مجموع المشرفين على مدارس الدكتوراه،

كما تظهر الإحصائيات من جهة أخرى ضعف مشاركة الباحثات في مشاريع البحث الإيلافية حيث لا تتجاوز 26 % من مجموع حاملي المشاريع اما بالنسبة للمشاريع الدولية الثنائية ومتعددة الأطراف فإن نسبة منسقات المشاريع لا تتجاوز 39 %. علما وان نسق تحسن هذه النسب يشهد تطورا من سنة إلى أخرى.

2 الإشكاليات ذات الأولوية وتحليلها

بناءا على أهمية نسبة الاناث الباحثات من مجموع الباحثين ولإضفاء أكثر فاعلية على تواجدهن ودعم دورهن في مجال البحث العلمي بما يمكن من تعزيز مساهمتهن في هذا المجال وتطويره ويمكن من دفع التنمية العلمية والاجتماعية والاقتصادية والعلمية للبلاد فإنه يتجه العمل ضمن هذا البرنامج على تجاوز ضعف تمثيلية الاناث في هياكل البحث.

ويتنزل هذا التوجه في إطار التزام مهمة التعليم العالي والبحث العلمي بالمساهمة في تحقيق الأثر الثاني من الخطة الوطنية لمأسسة النوع الاجتماعي والمتعلق برفع تمثيلية المرأة ومشاركتها الفعلية في الهيئات المنتخبة وهياكل الحوكمة على المستوى الوطني والجهوي

وعلى الرغم من غياب تشخيص معمق لواقع قطاع البحث العلمي بتونس الذي من شأنه أن يمكن من فهم هذه الإشكالية بصورة دقيقة فإنه تم الشروع انطلاقا من البيانات الإحصائية والمعطيات المتوفرة في تحليل أسباب هذه الإشكالية لاتخاذ بعض الإجراءات اللازمة للحد منها.

فمن بين الأسباب التي تعود ضمن مجال تدخل برنامج البحث العلمي:

- انخفاض عدد الاناث ضمن سلك الأساتذة والأساتذة المحاضرين مقارنة بالرجال

- ضعف إقبال النساء على الترشح لترأس هياكل البحث

- محدودية تكوين مهارات الباحثات في مجال القيادة

- غياب آليات تحفيزية لتشجيع الاناث على ترأس هياكل البحث.

-غياب شبكة للكفاءات العلمية النسائية لتبادل الخبرات والتشجيع على الترشح لترأس هياكل البحث مخابر، وحدات ومراكز بحث

3 تحديد الهدف أو الأهداف المتعلقة بالحد من الإشكالية المطروحة:

الهدف: تعزيز حضور الاناث على رأس هياكل البحث

يساهم تحقيق هذا الهدف العملياتي بصفة غير مباشرة في تحقيق الهدف الاستراتيجي الأول لبرنامج البحث العلمي والمتمثل في دعم تميز البحث العلمي وإشعاعه وذلك من خلال دعم حضور المرأة الباحثة التي تمثل نسبة هامة من الباحثين في مواقع القرار وعلى رأس هياكل البحث

التقديرات الخاصة بالمؤشر:

الهدف العملياتي المراعي للنوع الاجتماعي: تعزيز حضور الاناث على رأس هياكل البحث					
الهدف الاستراتيجي المرتبط به: الهدف 2-1 دعم تميز البحث العلمي وإشعاعه					
المؤشر	**الوحدة**	**تقديرات 2022**	**التقديرات**		
			2023	**2024**	**2025**
نسبة الاناث على رأس هياكل البحث	نسبة	% 25.4	% 26	% 27	%28

تحليل المؤشر

من المتوقع ان تشهد نسبة الاناث على رأس هيكل البحث تطورا خلال السنوات الثلاث القادمة نظرا للتطور الملحوظ لرؤساء هياكل البحث يبن سنة 2020 وسنة 2022 من 22.8 % إلى 25.4 % كذلك للبرامج التحفيزية التي سيتم تنظيمها تشريك الكفاءات العلمية النسائية في رسم وتنفيذ الاستراتيجيات والسياسات الوطنية والقطاعية واستقطاب الكفاءات النسوية وتشجيعهم على الترشح لرئاسة الهياكل العلمية وهو ما يبرر التطور النسبي خلال السنوات القادمة لمؤشر نسبة الاناث على رأس هياكل البحث.

خطة العمل

الهدف الاستراتيجي المراعي للنوع الاجتماعي	الهدف العملياتي	المؤشرات	النشاط	تقديرات 2023	الأعمال والأنشطة وغيرها	مصدر الاعتمادات المخصصة
دعم تميز البحث العلمي وإشعاعه	تعزيز حضور الاناث على رأس هياكل البحث	نسبة الاناث على رأس هياكل البحث	النهوض بالبحث العلمي	% 26	- تركيز شبكة للكفاءات النسائية لتبادل الخبرات وتشجيعهم على الترشح لرئاسة هياكل البحث. - تشريك الكفاءات العلمية النسائية في رسم وتنفيذ الاستراتيجيات والسياسات الوطنية والقطاعية، - الانفتاح على الجمعيات العلمية واستقطاب الكفاءات النسوية وتشجيعهم على الترشح لرئاسة الهياكل العلمية. - دعم التشبيك وتعزيز تبادل الخبرات بين الباحثات التونسيات ونظائرهن على المستوى الدولي والإقليمي (برنامج COST) -التّشبيك مع شبكة AUF-RESUFF -التّشجيع على الترشّح لكرسي اليونسكو في كلّ الاختصاصات (UNITWIN/Chaires UNESCO) عن طريق حصص تحسيسية - إعداد وتنفيذ برنامج تكوين ومساندة للباحثات لتشجيهم على الترشح لرئاسة هياكل البحث ولتمكينهم من مؤهلات القيادة والإدارة والتسيير بالتّعاون مع كلّ الجمعيّات الوطنيّة والدّوليّة (Femmes ONU-البرنامج الكندي Forum des Fédérations) - تنظيم دورات تدريبية لتعزيز قدرات الباحثات في مجال المهارات والكفاءات القيادية للرفع من حضوضهم في ترأس هياكل البحث - تنظيم تظاهرات للتعريف بقصص نجاحات ملهمة لباحثات متميزات ورائدات في مجال اختصاصهن	ميزانية البرنامج

برنامج 3: الخدمات الجامعية:

1 -أهم الإشكاليات المتعلقة بالنوع الاجتماعي على مستوى السياسة العمومية.

على الرغم من غياب دراسات وتشخيص معمق لواقع القطاع من وفق النوع الاجتماعي إلا أن الإحصائيات المتوفرة تبين وجود فوارق بين النساء والرجال من حيث الانتفاع بالخدمات الجامعية.

حيث يرتفع عدد الطالبات المقيمات بالمبيتات الجامعية مقارنة بالذكور في جميع دواوين الخدمات الجامعية: تمثل الطالبات نسبة 71.38% بالنسبة لديوان الخدمات الجامعية بالشمال و73.46% بالنسبة لديوان الخدمات الجامعية بالوسط و78.49% بالنسبة لديوان الخدمات الجامعية بالجنوب 2018/2017 ويعود ذلك بالأساس إلى التمييز الإيجابي لصالح الاناث في هذا المجال.

فعلى مستوى الأنشطة الثقافية والعلمية والرياضية، ورغم ارتفاع نسبة انخراط الطالبات بمؤسسات الخدمات الجامعية مقارنة بالطلبة الذكور، إلا أنها تظل محدودة إذا اعتبرنا العدد الجملي للطالبات للمقيمات، حيث لم يتجاوز خلال السنة الجامعية 2020-2021، عدد المنخرطات 6782 طالبة من مجموع 40520 مقيمة وهو ما يعادل نسبة انخراط 16,73%.

أما بالنسبة لخدمات الإحاطة النفسية بالطلبة، فقد سخرت المهمة من خلال الأخصائيين النفسانيين التابعين لها وعددهم ستون أخصائيا خدمات للإحاطة والتأطير والتدخلات الوقائية لفائدة الطلبة الذين يشكون صعوبات التأقلم بالوسط الجامعي سواء عبر خلايا الإنصات القارة أو من خلال الاستفادة من خدمات الإحاطة عن بعد عبر المنصة الإلكترونية للإحاطة النفسية عن بعد.

وقد سجل حضور الطالبات المنتفعات بهذه الخدمة نسبة تتجاوز 90 % مقارنة بالطلبة الذكور، وهي مؤشرات تستوجب منا العمل على تقليص الفوارق بين النوعين.

وبالعودة إلى واقع المرأة بفضاءات مؤسسات الخدمات الجامعية خاصة فيما يتعلق بحالات العنف المسجلة ضد الطالبات، لم تتوفر لدى مصالحنا المعطيات الكافية لتقييم حجم هذه الظاهرة بمؤسساتنا وسوف تتجه المهمة مستقبلا إلى القيام برصدها ومعالجتها من خلال

البرامج التي تؤمنها مختلف النوادي الثقافية على غرار نوادي المواطنة وحقوق الإنسان ونوادي نشر ثقافة السلم والأمن واللاعنف.

الإشكاليات ذات الأولوية وتحليلها

اعتبارا لأهمية مشاركة الطلبة والطالبات في مختلف الأنشطة الثقافية والعلمية والرياضية بمؤسسات الخدمات الجامعية وعمق تأثيرها الإيجابي على الجانب النفسي ودورها الجوهري في تطوير شخصيتهم بما يمكنهم من الانفتاح على المحيط الاجتماعي والاقتصادي وتسهيل اندماجهم في سوق الشغل حيث يساهم في تحقيق الأثر الثالث من الخطة الوطنية لمأسسة النوع الاجتماعي والمتعلق بوضع وتنفيذ سياسات تضمن التمكين الاقتصادي والمالي للنساء والحق في العمل اللائق والأجر العادل.

وبالعودة إلى المؤشرات المسجلة في علاقتها بالنوع الاجتماعي نستنتج:

- ضعف انخراط الطلبة مقارنة بالطالبات في مجال الإقبال على تعاطي مختلف الأنشطة الثقافية والعليمة والرياضية، وذلك بسبب التفاوت في عدد المسجلين بالجامعة بين الطلبة الذكور والطالبات من جهة والارتفاع الملحوظ لعدد الطالبات المقيمات مقارنة بالطلبة الذكور من جهة أخرى.

ويعود ذلك لجملة من الصعوبات ومن أهمها:

- تدني نسبة مشاركة الطالبات بالنشاط الرياضي لنظرا لعدم ملاءمة الاختصاصات الرياضية والأنشطة المتوفرة لخصوصية الرياضة النسائية خاصة في الفضاءات الداخلية لمؤسسات الإيواء الجامعي.

- غياب الدعاية الناجعة لأهمية الأنشطة الثقافية والعلمية والرياضية في الحياة الجامعية للطالب ومحدودبة الاعتماد على الوسائل الدعائية الحديثة.

- عدم توفر الفضاءات الثقافية والرياضية الضرورية لاحتضان أكبر عدد ممكن من الأنشطة الثقافية والعلمية وممارسة مختلف الاختصاصات الرياضية خاصة منها الرياضات الفردية، الصحية والفنية والترفيهية.

- عدم توفر الوسائل والتجهيزات اللازمة لتنفيذ البرامج والتظاهرات في مختلف الأنشطة تواصل الأشغال بالعديد من المبيتات والأحياء الجامعية وصعوبة ضمان الفضاءات الملائمة للنشاط الثقافي والرياضي.

- محدودية الأنشطة الترفيهية على غرار الرحلات أمام قلة وسائل النقل المتوفرة وترهل الأسطول الموجود وارتفاع معاليم كراء الحافلات الخاصة.

- عزوف العديد من الطالبات عن المشاركة في العديد من التظاهرات الثقافية والرياضية خارج فضاءات الفضاء الجامعي خاصة في الفترات الليلية.

- ضعف الاعتمادات المخصّصة لتغطية نفقات الأنشطة الثقافية والرياضية وتمويل التظاهرات سواء على مستوى التنظيم أو المشاركة.

2 تحديد الهدف أو الأهداف المتعلقة بالحد من الإشكالية المطروحة:

الهدف: تعزيز انخراط الطلبات المقيمات بالمبيتات الجامعية بالأنشطة الثقافية والعلمية والرياضية

يساهم تحقيق هذا الهدف العملياتي بصفة غير مباشرة في تحقيق الهدف الاستراتيجي الثاني لبرنامج الخدمات الجامعية والمتمثل في تعزيز الصحّة النفسية والتنمية الذاتية للطالب وذلك باعتبار وأن هذه الأنشطة تمثل فضاء لدعم الأنشطة ذات الطابع الصحي والترفيهي.

الهدف العملياتي المراعي للنوع الاجتماعي: تعزيز انخراط الطالبات المقيمات بالمبيتات الجامعية بالأنشطة الثقافية والعلمية والرياضية					
الهدف الاستراتيجي المرتبط به: الهدف 3-2 تعزيز الصحّة النفسية والتنمية الذاتية للطالب					
المؤشر	**الوحدة**	**تقديرات 2022**	**التقديرات**		
			2023	**2024**	**2025**
عدد الطالبات المقيمات المنخرطات بالأنشطة الثقافية والعلمية والرياضية	عدد	8931	12872	14083	15918
العدد الجملي للطالبات المقيمات بالمبيتات والأحياء الجامعية	عدد	44655	51501	52162	53062
نسبة انخراط الطالبات المقيمات بالنوادي الثقافية والرياضية داخل المبيتات	**نسبة مئوية**	**% 20**	**% 25**	**% 27**	**% 30**

4. تحليل المؤشر:

- يتنزل تحديد هذا المؤشر في مجال اهتمام البرنامج بتعزيز حضور العنصر النسائي داخل المؤسسات الجامعية بوجه عام والمؤسسة الثقافية والرياضية بوجه خاص من خلال تعزيز انخراط الطالبات المقيمات بالمبيتات الجامعية بالأنشطة الثقافية والعلمية والرياضية، ومن هذا المنطلق سيتم العمل على مزيد استقطاب أكبر عدد ممكن من المقيمات وحفزهن على تعاطي النشاط الثقافي والرياضي وباقي الأنشطة الصحية والاجتماعية.
- يعتزم البرنامج العمل على تحسين نتائج هذا المؤشر واستقطاب حوالي 25 % من الطالبات المقيمات خلال السنة المقبلة 2022 -2023 لممارسة مختلف الأنشطة الثقافية والعلمية والرياضية على أن ندرك خلال السنة الأخيرة من المخطط 2025 نسبة 30 % من خلال العناية بالبنية التحتية الرياضية (استكمال تهيئة واحداث الملاعب الرياضية المبرمجة بالمخطط) خاصة ملاعب قريبة من المبيتات لتوفير الأمن وحمايتهن من العنف الموجّه ضدّ الاناث وتحفيز الطالبات على تعاطي الرياضات الفردية والدفاعية والفنية الترفيهية وتوفير الفضاءات الملائمة لأنشطة النوادي.

5. خطة العمل

- تحسين نسبة إقبال الطالبات على تعاطي مختلف الرياضات، خاصة منها الرياضات الفردية والرياضات الفنية على غرار الرقص والايروبيك والدفاعية.
- تحفيز الطالبات المقيمات على الانخراط بالنوادي الصحية خاصة النوادي التي تعنى بالصحة النفسية والصحة الإنجابية.

الهدف الاستراتيجي المراعي للنوع الاجتماعي	الهدف العملياتي	المؤشرات	النشاط	تقديرات 2023	الأعمال والأنشطة وغيرها	مصدر الاعتمادات المخصصة
	الرفع من نسبة مشاركة الطالبات المقيمات بالأنشطة الثقافية والعلمية والرياضية	نسبة الطالبات المقيمات المنخرطات بالأنشطة الثقافية والعلمية والرياضية	-الخدمات الجامعية بالشمال -الخدمات الجامعية	% 25	-العناية بالبنية التحتية الرياضية (استكمال تهيئة واحداث الملاعب الرياضية المبرمجة بالمخطط) خاصة ملاعب قريبة من المبيتات لتوفير الأمن وحمايتهن من العنف الموجّه ضدّ الاناث .	ميزانية البرنامج

تعزيز الصحّة النفسية والتنمية الذاتية للطالب			بالوسط -الخدمات الجامعية بالجنوب		-تحفيز الطالبات على تعا طي الرياضات الفردية والدفاعية والفنية الترفيهية. - القيام بحملات توعيّة وتحسيسيّة. -توفير الفضاءات الملائمة لأنشطة النوادي الثقافية وتكثيف الأنشطة ذات الطبيعة الصحية والنفسية - التكثيف من النوادي الرياضية الملائمة والمحبذة للطالبات على غرار الجمباز والرقص الايقاعي وغيرها من الرياضات التي لا تتطلب فضاءات كبيرة أو تجهيزات معقدة. - تعزيز عدد المؤطرات والمنشطات بمختلف الأحياء والمبيتات الجامعية لما له من دورايجابي لاستقطاب الطالبات وحفزهن على تعاطي مختلف الأنشطة الثقافية والرياضية خاصة بعد تحيين القرار المتعلق بتأجير المنشطين الثقافيين والرياضيين - التكثيف من البرامج الإعلامية بالمؤسسات الجامعية الموجه للطالبات الوافدات الجدد على الجامعة وتشجيعهن على الانخراط بالنشاط الثقافي والرياضي.	

					- تكثيف عدد الأخصائيّين النّفسيّين في المبيتات	

برنامج 4: القيادة والمساندة:

1 أهم الإشكاليات المتعلقة بالنوع الاجتماعي على مستوى السياسة العمومية

لا يخلو برنامج القيادة والمساندة بمهمة التعليم العالي والبحث العلمي من الفوارق بين النساء والرجال حيث يسجل ضعف نسبة الاناث على رأس المسؤوليات العليا بالمهمة إضافة إلى ضعف نسبة الاناث مقارنة بالرجال بالخطط القيادية البيداغوجية خاصة فيما يتعلق برؤساء الجامعات والعمداء ومديري مؤسسات التعليم العالي والبحث.

باعتبار الدور الذي يلعبه برنامج القيادة والمساندة في مساندة بقية البرامج العملياتية في إدراج بعد النوع الاجتماعي في السياسات العمومية والميزانيات ونظرا لعدم تقدم مهمة التعليم العالي في هذا المجال فإن هذا البرنامج يواجه العديد من التحديات خاصة فيما يتعلق بحوكمة التصرف بالمهمة من نقص في تقديم الدعم اللازم في إدراج مقاربة النوع الاجتماعي خاصة التكوين في مجالات الريادة وتعزيز قدرات الكفاءات على أساس مبدأ تكافؤ الفرص.

يبين التوزيع العام للموارد البشرية بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي التقارب النسبي بين الجنسين حيث أن نسبة الرجال من الأعوان الإداريين والفنيين والعملة 51% مقارنة بنسبة الاناث.

لكن هذا التقارب يختلف حسب الصنف حيث أن نسبة الاناث مرتفعة في الأصناف الفرعية أ1 وأ2 وأ3 وهي الأصناف التي تتطلب مستوى علمي (البكالوريا على الأقل) في حين أن نسبة الرجال مرتفعة مقارنة بالاناث في عدد العملة وذلك أن العديد من مراكز العمل بقيت مقتصرة على الرجال على غرار الحراسة والصيانة بالمؤسسات الجامعية.

يبلغ عدد الاناث 4717 من مجموع 8182 إطار إداري وتقني أي بنسبة 58% في حين يبلغ عدد العاملات 3656 من بين 9382 عامل.

2 الإشكاليات ذات الأولوية

تتميز مهمة التعليم العالي والبحث العلمي على مستوى الخطط الوظيفية من المراكز القيادية بوجود توازن من خلال تمكين المرأة من شغل الخطط الوظيفية على قدم المساواة مع

الرجل فيما يتعلق بالخطط التي تتم فيها التسمية المباشرة من قبل رئيس الإدارة حيث أن عدد المديرين العامين على مستوى الإدارة المركزية (6 رجال و5 نساء).

لكن هذا التناصف يعرف اختلال إذا ما تعلق الأمر بمراكز المسؤولية والقيادة صلب المهمة التي تتم فيها التسمية عبر الانتخاب على غرار رؤساء الجامعات (11 رجال و2 نساء) وخطة عميد او مدير مؤسسة تعليم عالي حيث يبلغ عدد الاناث 36 مقابل 170 من الذكور بهذا المنصب.

كما أن نسبة الاناث من رؤساء الجامعات والعمداء ومديري المؤسسات الجامعية والمديرين العامين بالإدارة المركزية بالنسبة للعدد الجملي لرؤساء الجامعات والعمداء ومديري المؤسسات الجامعية والمديرين العامين بالإدارة المركزية لا تتجاوز17.8% حيث ان هذه النسبة الضعيفة ستعرف تقلصا خلال السنوات القادمة نظرا لتطور عدد الاناث المترشحين للمناصب العليا سنويا بالإضافة إلى برامج التكوين والمساندة في مجالات القيادة والادارة والتسيير لتشجيع الاناث للترشح لرئاسة الهياكل القيادية بالوزارة.

وبإعتبارأهمية تواجد الاناث بمناصب القيادة الذي يساهم في تعزيز تمكينهم ومساهمتهم في مواقع أخذ القرار وانخراطا في تحقيق الأثر الثاني المتعلق تعزيز مساهمة المرأة في مواقع القرار، فانه يتجه العمل ضمن برنامج القيادة والمساندة على الحد من اشكالية الفوارق بين النساء والرجال في الخطط العليا التي تتم عن طريق الانتخابات.

ونظرا لأهمية تقدم المهمة ككل في إدراج النوع الاجتماعي ضمن السياسات العمومية وميزانياتها وباعتبار أهمية الحوكمة في هذا المجال فإن تركيز خطة عمل لبرنامج القيادة والمساندة للفترة القادمة أصبح ضروري من خلال تقديم الدعم اللازم والاليات والوسائل لمساندة بقية البرامج في هذا الإطار.

علما ان من بين أسباب ضعف نسبة الاناث على رأس المسؤوليات العليا الخاضعة للانتخاب بالوزارة نجد:

- عدم وجود آليات تحفيزية تراعي الجانب الأسري تشجع الاناث على الترشح للمناصب العليا.

-رتب الرجال المترشحين للمناصب القيادية اعلى من رتب الاناث المترشحات باعتبار وصول الرجال أكثر من الاناث الى الرتب المتقدمة من اطار التدريس خاصة أستاذ تعليم

عالي و استاذ محاضر (72.66 %للذكور مقارنة بالإناث) مما يزيد في حظوظهم في الانتخاب.

- عدم تفرغ الاناث خلال فترة عمرية معينة للبحث واعداد ملفات التأهيل الجامعي للارتقاء إلى الرتب العليا نظرا للمشاغل الأسرية خاصة تربية الأطفال والتي توكل بصفة تكاد تكون حصرية للنساء.

- الرجال أكثر انخراطا من الاناث بشبكات العلاقات وأكثر مشاركة في التظاهرات والملتقيات العلمية مما يجعل ترشحهم أكثر ثراء وأكثر حظوظ.

3 تحديد الهدف أو الأهداف المتعلقة بالحد من الإشكالية المطروحة:

الهدف: تعزيز حضور المرأة في مواقع القرار والمسؤولية الخاضعة للانتخاب بالوزارة

ويساهم تحقيق هذا الهدف العملياتي بصفة غير مباشرة في تحقيق الهدف الاستراتيجي الثاني لبرنامج القيادة والمساندة والمتمثل في تحسين التصرف في الموارد البشرية وذلك من خلال دعم مساهمة المرأة في مواقع القرار والمسؤولية بالوزارة

التقديرات الخاصة بالمؤشر:

الهدف العملياتي المراعي للنوع الاجتماعي: تعزيز حضور المرأة في مواقع القرار والمسؤولية الخاضعة للانتخاب بالوزارة					
الهدف الاستراتيجي المرتبط به: الهدف 4-2 تحسين التصرف في الموارد البشرية					
المؤشر	**الوحدة**	**تقديرات**	**التقديرات**		
		2022	**2023**	**2024**	**2025**
نسبة الاناث على رأس المسؤوليات العليا بالوزارة	نسبة	% 17.8	% 18	% 19	% 25

4 تحليل المؤشر:

تعمل الوزارة على الرفع من عدد الاناث في مستوى المسؤوليات العليا بالوزارة علما وأن عدد الاناث من المديرين العامين بالإدارة المركزية يعتبر جيد 5 نساء مقابل 6 رجال خلافا لعدد رؤساء الجامعات 2 نساء مقابل 11 رجال ومديري المؤسسات الجامعية 170 رجال مقابل 36 نساء.

وستسعى الوزارة إلى تحسين هذا المؤشر بصفة تدريجية (بلوغ نسبة 25 % من العدد الجملي لرؤساء الجامعات والعمداء ومديري المؤسسات الجامعية والمديرين العامين بالإدارة المركزية بحلول سنة 2025).

5 خطة العمل

الهدف الاستراتيجي المراعي للنوع الاجتماعي	الهدف العملياتي	المؤشرات	النشاط	تقديرات 2023	الأعمال والأنشطة وغيرها	مصدر الاعتمادات المخصصة
تحسين التصرف في الموارد البشرية	تعزيز حضور المرأة في مواقع القرار والمسؤولية الخاضعة للانتخاب بالوزارة	نسبة الاناث على رأس المسؤوليات العليا بالوزارة	سياسة الموارد البشرية	18 %	-التدريب والتصديق على المهارات اللينة (الثقة بالنفس والقيادة ونوع الجنس والتنوع) والمهارات التقنية (اللغات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات) -اعداد برنامج تكوين ومساندة في مجالات القيادة والادارة والتسيير لتشجيع الاناث للترشح لرئاسة الهياكل القيادية بالوزارة. -تنظيم ملتقيات وطنية والمشاركة في ملتقيات دولية لتشبيك العلاقات مع الاناث القياديات لتبادل تجاربهم بخصوص خوض تجربة الانتخابات وتعلم الدروس وأفضل الممارسات. - تنظيم دورات تكوينية في القيادة النسائية لصالح الإطارات العليا من الاناث (المديرات والمديرات العامات وإطارات البيداغوجية) لدعم حضوضهم بالفوز في الانتخابات	ميزانية البرنامج